الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

دور صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة البطالة

–ولاية بسكرة نموذجا–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: مالية ونقود.

إعداد الطالبة:

- نفيسة حطاب

تحت اشراف الأستاذة:

- صليحة جعفر

رقـم التسجيل:	...../2013
تـاريخ الإيـداع	.....

السنة الجامعية: 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

دعـــــــاء

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا باليأس إذا فشلت
و ذكرني دائما ان الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح....
يا رب إذا أعطيتني نجاحا لا تفقدني تواضعي، وإذا أعطيتني
تواضعا لا تفقدني اعتزازي بكرامتي واجعلني من الذين
إذا أعطي شكروا و إذا أوذوا فيك صبروا و إذا أدنبوا استغفروا
و إذا تقلبت بهم الأيا م اعتبروا
آمين يا رب العالمين.

شكر وعرفان

الحمدوالشكرللهعزوجلالذيوفقنيطيلةمشواربالدراسيومكّنني

منإنجازهذاالعمل المتواضع.

أتقدمبشكريالخالصإلى الأستاذةالمشرفة"صليحة جعفر"لقبولهاالإشرافعليمذكرتي،وعدمبخلهاعليبمساعدتهاونصائحهاوإرشاداتهاالقيمة لإنجازهذاالعمل.

كماأتقدمبشكريإلى كافةأعضاءلجنةالمناقشةلقبولهممناقشةمذكرتي.

وأتقدمبجزيلالشكر والامتنانإلى**الأساتذة"عمران كريمة"، "كمال منصوري"، "بن الضيف عدنان"، "السبتي وسيلة"،...**الذينساعدونيعليإثراءعملبيالمراجعالقيمةوالنصائحالسديدة.

كما أتوجه بالشكر والاعتراف بالفضل والجميل إلى كل من ساهم وساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر: مسؤول الصندوق: **"عبد الكريم بروثن"**من مديرية الشؤون الدينية، **"معاذ"** صاحب مكتبة الجليس، أصحاب مدرسة الباشا

مسؤولة مكتب البطالة بمديرية البرمجة بسكرة

وشـــــكرالكلهـــؤلاء

الإهداء

إلى روحي أبي الغالي الذي تمنيت أن يكون معي في هذه اللحظة"رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه " الى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها ولا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهاإلى أمي الغالية أدامها الله لنا وحظها ورعاها

الى جدتي شفاها الله، وأطال في عمرها

إلى إخوتي و أخواتي

إلى جميعالأصدقاء والأقارب

الى كل من علمني حرفا، الى كل أساتذتي من مرحلة الابتدائي والى مرحلة التخرج

الى كل طلبة دفعة سنة ثانية ماستر مالية ونقود

وإلى كل من سقط من قلمي سهواأهدي ثمرةعملي.

الملخص

إن الزكاة مورد اقتصادي هام يعمل على إعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة، لكن هذا الدور كان مغيبا بسبب التوزيع الفردي للزكاة وهو ما عطل دور هذا الجهاز المالي ومع إنشاء صناديق الزكاة في الدول الإسلامية أصبحت أداة فعالة من أجل المساهمة في عملية التنمية من خلال أهم أهدافها وهو إعادة توزيع الثروة.

إن صناديق الزكاة من شأنها أن تكون أداة للتخفيف من البطالة عبر دعم المشروعات الصغيرة التي تخلق مناصب شغل وهو ما حدث فعلا في بعض الدول الإسلامية حيث أصبحت فيها صناديق الزكاة إحدى دعائم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: صندوق الزكاة، البطالة، إعادة توزيع الدخل.

Abstract :

Zakat is an important economic resource, is working to re-distribute wealth fairly But this role was absent due to individual distribution of Zakat, which disrupted the role of the financial system, with the establishment of Zakat funds in Islamic countries has become an effective tool to contribute to the development process through the most important aim, which is the redistribution of wealth.

The Zakat funds would be a tool to reduce unemployment by supporting small projects that create jobs which actually happened in some Islamic countries, where the Zakat funds have become one of the pillars of sustainable development.

Key words: Zakat Fund, unemployment, income redistribution.

قائـمة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة الجدول
جدول رقم (01-02)	كيفية حساب زكاة الذهب.	43
جدول رقم (02-02)	كيفية حساب زكاة النقود.	43
جدول رقم (03-02)	كيفية حساب زكاة الثروة الحيوانية.	44
جدول رقم (04-02)	كيفية حساب زكـاة الزروع و الثمار.	46
جدول رقم(05-02)	كيفية حساب زكاة عروض التجارة.	46
جدول رقم (06-02)	كيفية حساب زكاة الأسهم والسندات.	48
جدول رقم (07-02)	كيفية حساب زكاة الديون.	51
جدول رقم (01-03)	يمثل تطور نسبة البطالة في ولاية بسكرة خلال الفترة 2004-2012.	67
جدول رقم (02-03)	كمية الأموال المتحصل عليها من زكاة المال.	85
جدول رقم (03-03)	كيفية توزيع حصيلة الزكاة.	86
جدول (04-03)	الأموال الموجهة للقرض الحسن و المستفيدين منها.	88
جدول رقم (05-03)	نوعية الحرف المستفادة حسب الأغلبية.	89

قائـمة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	صفحة الأشكال
الشكل رقم(01-01)	البطالة في حالة جمود الأجور.	24
الشكل رقم (02-01)	دالة عرض العمل في التحليل الكينزي.	26
الشكل رقم (01-03)	يمثل تطور نسبة البطالة في ولاية بسكرة خلال الفترة 2004-2012.	67
الشكل رقم(02-03)	كمية زكاة المال من 2004-2012.	85
شكل رقم (03-03)	كيفية توزيع أموال الزكاة.	87
شكل رقم (04-03)	عدد المستفيدين من القرض الحسن من 2006-2012.	88

قائـمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	صفحة الملحق
الملحق رقم:01	كيف تحسب زكاة مالك؟	
الملحق رقم: 02	صندوق الزكاة.	
الملحق رقم: 03	زكاة مالك ترفع غبن اخوانك.	
الملحق رقم(04-)	ملف القرض الحسن.	
الملحق رقم(05-)	بطاقة تقنية خاصة بصندوق الزكاة.	
الملحق رقم(06-)	كمية الأموال المتحصل عليها من زكاة المال	

مقدمة

تعتبر الزكاة فريضة من الفرائض الخمس التي فرضها الله عز وجل على المسلمين، لتزكية المال ونفس الغني الذي يخرجها من جهة، وتحقيق توازن ماديا ونفسيا للفقير من جهة أخرى، وهذا ما ورد في الكتاب والسنة، فإذن هي أهم وسيلة للتكافل الاجتماعي و الاقتصادي بين المسلمين.

كما تعتبر أيضا البطالة من أهم مشاكل العصر التي لا تزال تواجه كل المجتمعات الغربية والإسلامية على حد سواء والتي أصبحت تحدد أمنها واستقرارها الاقتصادي، خصوصا بعد العجز التي لاقته معظم الدول رغم المحاولات التي قامت بها للتخفيف من حدتها، فأصبحت تحاول إيجاد آليات وطرق أخرى مثلى للقضاء على شبح البطالة ولو لحد ما.

ولعل من أبرز الحلول التي طرحت نجد الحل الإسلامي الديني والمتمثل في صناديق الزكاة كونها مورد اقتصادي هام يعمل على إعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة، لكن كان هذا الدور مغيبا بسبب التوزيع الفردي للزكاة وهو ما عطل دور هذا الجهاز المالي، ومع إنشاء صناديق الزكاة في الدول الإسلامية أصبحت أداة فعالة من أجل المساهمة في عملية التنمية من خلال أهم أهدافها المتمثلة في إعادة توزيع الثروة عن طريق الزكاة التي تكون أداة للتخفيف من البطالة عبر دعم المشروعات الصغيرة التي تخلق مناصب شغل، وهو ما حدث فعلا في بعض الدول الإسلامية، حيث أصبحت فيها صناديق الزكاة إحدى دعائم التنمية المستدامة.

و تعتبر الجزائر من الدول العربية ذات الثقل السكاني المعتبر ويشكل الشباب فيها نسبة مرتفعة بذلك تعتبر من الدول التي تعاني من أزمة بطالة و تعتمد برامج مختلفة لتشغيل أولئك الشباب و قد أنشأت العديد من الهيئات لتنفيذ تلك البرامج وكان صندوق الزكاة التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتعميمه على مستوى التراب الوطني سنة 2003 من الهيئات التي لها دور بتشغيل الشباب وتخفيض نسبة البطالة وضمن هذا السياق تطرح هذه الإشكالية التالية:

ماهو الدور الذي يقوم به صندوق الزكاة الجزائري(بسكرة) للحد من البطالة؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

-هل تعتبر الزكاة حلا ناجحا لمكافحة البطالة؟

-ما هي المجالات الاستثمارية ذات الأولوية في التمويل؟

- هل وفق صندوق الزكاة لولاية بسكرة منذ إنشائه في التخفيف من حدة البطالة ؟

فرضيات البحث: من خلال هذا البحث سيتم اختيار الفرضيات التالية:

- الزكاة أداة مالية عظيمة الشأن يمكن ان تقوم بدور فعال في مكافحة البطالة.

- نظرا لخصوصية تعاملات صندوق الزكاة فان المشاريع التي يفضل أن يمولها لابد أن تتلاءم وتوجيهاته.

- ساهم صندوق الزكاة لولاية بسكرة في التخفيف من مشكلة البطالة.

أهمية البحث: تمكن أهمية هذه الدراسة في كون الزكاة في عصرنا أصبحت تعد موردا من الموارد الهامة في معظم الدول الإسلامية، فهي عماد السياسة المالية في الإسلام جاءت لتحارب الاكتناز وتشجيع الاستثمار ومحاربة البطالة من خلال إيجاد مشاريع إنتاجية لتشغيل العاطلين.

أهداف البحث: وتتمثل في:

-التعريف بالزكاة باعتبارها، مصدرا ماليا هاما للمجتمع ومعرفة آراء بعض الفقهاء في حكم الاستثمار بأموال الزكاة.

- تبيان دور الزكاة التمويلي والاستثماري في حل مشكلة البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

- التعريف بصندوق الزكاة الجزائري، وكيفية مساهمته في مكافحة البطالة.

- إبراز طرق ووسائل جمع وتوزيع الزكاة.

- إبراز أهم الآليات التي يسير وفقها الصندوق وتحديد أهم النتائج التي حققها منذ بداية نشاطه.

منهجية الدراسة:

-المنهج المستخدم: نظرا لطبيعة دراسة دور صندوق الزكاة في الحد من ظاهرة البطالة، ومن اجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة، و اختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظواهر مثل ظاهرة البطالة الفصل الأول وكيف تؤثر الزكاة على البطالة في الفصل الثاني، والمنهج التحليلي حتى يتسنى لنا فهم الموضوع محل الدراسة في الفصل الثالث.

- مجتمع الدراسة: صندوق الزكاة لولاية بسكرة وهذا لقرب المسافة خلال الفترة 2004-2012.

– وسائل جمع البيانات: الكتب، المذكرات، مجلات، ملتقيات، مواقع أنترنيت.

الدراسات السابقة:

– حوحو حسينة، الدور التمويلي للزكاة في مجتمع معاصر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، 2009، تمثلت أهداف الدراسة في التعرف على الزكاة إظهار دور الزكاة في المجتمع وتوضيح أثارها الاقتصادية، محاولة إصلاح النظام المالي المعاصر، أما المنهج المتبع فهو المنهج التاريخي، الوصفي، الاستقرائي، أما النتائج تتمثل في أن المجتمع يعاني من الفقر رغم ما يملكه من ثروات ورغم كونه مجتمع مسلم يلزمه التصدق على الفقير وتقديم الزكاة.

–حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994 ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006–2007، غير منشورة ، أهداف الدراسة تتمثل في التعرف على مسببات البطالة وإيجاد الحلول المقترحة والممكنة للمعالجة المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والمنهج التحليل والمنهج الإحصائي،النتائج المتوصل إليها وجود اختلاف في قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى.

–عامر هواري، دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة، ملتقى المحور الرابع: دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة، جامعة البليدة، الهدف يتمثل في وضع إطار نظري لمفهوم الزكاة ودورها في القضاء على البطالة، التعرف على سبل وآليات تفعيل دور صندوق الزكاة الجزائري للحد من ظاهرة البطالة، اتبع لمنهج الوصفي التحليلي، النتائج تمثلت في أن تفعيل صندوق الزكاة والتحكم الجيد في موارده يحدث آلية اقتصادية تغذي النمو الاقتصادي للدول، حيث أنها أداة فعالة في إعادة توزيع الثروة والدخل، مما يعمل على توسيع قاعدة الملكية وزيادة عدد المالكين.

وفي الأخير نقدم موجزا لخطة بحثنا من أجل دراسة الإشكالية وتتمثل في:

الفصل الأول: تحليل ظاهرة البطالة ويتكون من ثلاث مباحث: الإطار المفاهيمي للبطالة، أسباب البطالة وآثارها، البطالة في الفكر الاقتصادي.

الفصل الثاني: دور الزكاة في محاربة البطالة ثلاث مباحث: المبحث الأول حول ماهية الزكاة، المبحث الثاني حول الأموال المعنية بالزكاة والأصناف الذين تصرف لهم الزكاة والأصناف الذين لا تصرف لهم، المبحث الثالث المبحث الرابع آثار الزكاة ودورها في محاربة البطالة.

الفصل الثالث: د ور صندوق الزكاة لولاية بسكرة في مكافحة البطالة ، ويتضمن فصلنا أربع مباحث وتتمثل في لمحة عن البطالة في الاقتصاد الجزائري، ولمحة عن الصندوق الجزائري ، كيفية تحصيل وصرف أموال الزكاة، الصعوبات والآفاق.

تعتبر البطالة من أهم أقطاب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار المجتمعات ككل والمجتمعات النامية خاصة، ومع أننا ندرك ماهية المشكلة وأسبابها ومسبباتها، ومدى سلبياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الحاضر و المستقبل إلا أن ذلك لا يلغي وجودها، ولا يحد من شانها أو يخفف من خطورتها بل على العكس من ذلك يزيد من أهميتها لأن الخطر الذي يداهم المجتمع دون الشعور به ومعالجته، ودون تقدير لحجمه وانعكاساته يكون بمثابة القنبلة الموقوتة التي قد تنفجر بين لحظة وأخرى وما تدره من آثار سلبية على الاقتصاد بل المجتمع ككل، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل والذي يتضمن ثلاث مباحث: الإطار المفاهيمي للبطالة، أسباب البطالة وآثارها، البطالة في الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة.

ويتضمن هذا المبحث مطلبين: ماهية البطالة، تقسيمات البطالة و أنواعها، سيتم ادراجهما في ما يلي:

المطلب الأول: ماهية البطالة.

تحديد مفهوم البطالة تحديداً شاملاً ودقيقاً أمر ليس سهلاً، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى بعض التعاريف للبطالة و أهم شروطها، بالإضافة إلى تحديد معدلها.

أولا: مفهوم البطالة.

1. التعريف "لغةً": بطل الشيء يبطل بُطلاً و بُطُولاً وبُطْلَاناً، ذهب ضياعا و خسراً، فهو باطل. وبطل الأجير من العمل تعطل فهو بطال. [1]

[1] جبران مسعود، **معجم رائد الطلاب**، دار العلم للملايين، ط4، لبنان، 1998، ص182.

2. تعريف البطالة الاقتصادي: لفظ البطالة يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والإنتاج.[1]

-منظمة العمل الدولية ترى أن البطالة هي كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى أي لا يجده.[2]

- وتعرّف منظمة العمل الدولية أيضا البطال على النحو التالي:" البطال هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل" ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو لآخر.[3]

- عرّف مكتب العمل الدولي البطالة بأنه: " كل شخص يبلغ الخامسة عشر من العمر في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط: أن يكون بلا عمل، أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور ويكون يبحث عن عمل". [4]

-ويمكن تعريف البطالة بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا وأمثلا.[5]

---

[1] سامر مظهر قنطقجي، **مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، حماة سورية، 2004، ص9.

[2] أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، **البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997، ص21.

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (حالة الجزائر)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 45.

[4] ب. برينيه و أ. سيمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعية، لبنان، 1989، ص 311.

[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، 2005، ص 228.

- في علم الاقتصاد تعرف البطالة بأنها تمثل العدد أو النسب من العمال الذين لهم القدرة الجسدية والذهنية و الفكرية أو العملية و التقنية و الخبرية للعمل و لكنهم لا يجدون فرصا لتشغيلهم . فالتعداد السكاني هو الذي يعطي عدد العمال الذين لهم القابلية للعمل، أي اليد القابلة للتشغيل .[1]

- يعتبر الاقتصاديون أن العاطلين عن العمل هم أولائك الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولا يستطيعون أن يجدوا أي فرصة عمل تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم العملية وحتى الخبرة العملية.[2]

– ويعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها :" الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه و باحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع و المستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة و القدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع. وتشكل البطالة بذلك جزء غير مستغل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بذلك العنصر البشري، والذي يمثل لوظائفهم التي تم إيقافهم عنها بصفة مؤقتة فلا يعتبرون جزءا من القوى العاملة. وعليه فإن إجمالي القوى العاملة يشمل العاملين والمتعطلين.[3]

- وتعرف أيضا بأنها: عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه.[4]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن "البطالة هي زيادة القوة البشرية التي ترغب في العمل وتبحث عن فرص العمل التي يتيحها المجتمع، أو بعبارة أخرى عندما يزيد عرض العمل عن الطلب على العمل[5].

ثانيا: شروط البطالة. يعتبر الفرد عاطلا إذا توفرت فيه الشروط التالية :

أ – أن يكون الفرد قد بلغ سنا معينا 16 سنة أو أكثر.

---

[1] بلقاسم سلاطنية و سامية حميدي، "علاقة العنف السياسي بظاهرة البطالة في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الواحد والعشرون، بسكرة، مارس 2011، ص 135.

[2] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2004، ص151.

[3] رونالد إيرنبرج، **اقتصاديات العمل**، ترجمة فريد بشير طاهر، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1994،ص39.

[4] مصطفى سلمان، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر، ط1، الأردن، 2000،ص237.

[5] حمدي أحمد العناني، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار المصرية اللبنانية، جامعة حلوان، 1995، ص 79.

ب أن يكون الفرد بدون عمل سواء أكان عملا بأجر أو عملا ذاتيا في مؤسسته أو مزرعته الخاصة. [1]

ت البحث عن العمل بمختلف الطرق والرغبة في قبول الوظيفة مدفوعة الأجر، أو العمل الحر.

ث عدم وجود عمل أي لا توجد وظيفة مدفوعة الأجر، أو لا يوجد عمل في الأعمال الحرة. [2]

ثالثا : تحديد معدل البطالة . معدل البطالة هو نسبة غير المشتغلين (المتعطلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل. [3] ويقصد بقوة العمل أنها مجموع الأفراد الذين هم في سن العمل وبين(60/15) ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل جدي باستثناء كبار السن، المتقاعدين، ربات البيوت و الطلاب. [4]

ويتأثر معدل البطالة بصورةٍ أكيدٍ بالتغيرات في حجم القوى العاملة. هذه التغيرات قد تكون طويلة الأجل تتعلق بالنمو المستمر والبطيء في حجم قوة العمل، أما التغيرات قصيرة الأجل فتتعلق بندرة فرص العمل ، [5] والكشف عن ذلك المعدل ليس أمرا سهلا وهذا ما سيتم التطرق إليه في ما يلي:

يمكن أو لا الكشف عن ذلك المعدل من خلال تعداد السكان في البلد الواحد، لكن ذلك يحدث كل عشر سنوات في معظم البلاد المتقدمة، وقد يتأخر عن ذلك بسبب نقص الإمكانات في الدول النامية، ويمكن أن يستخلص هذا المعدل من العينات التي تقوم بها أجهزة الإحصاء في بعض البلاد كل سنة أو كل ثلاثة أشهر بحيث تغطي العينة ربع القوى العاملة، وفي نهاية السنة تعطي العينة القوى العاملة بأسرها. أما الاستناد إلى إحصاءات مكاتب القوى العاملة، التي تقوم بتسجيل العاطلين سواء لأول مرة (أي عند حصولهم على المؤهل

أيا كان و البحث عن عمل آو دخولهم سوق العمل لأول مرة) أو سبب فقدهم أعمالهم، فإن الإحصاء الناتج عن ذلك يعد غير دقيق، ذلك لأنه ليس كل العاطلين يسجلون أنفسهم في مكاتب العمل بسبب فقدان الثقة في

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق،ص 224.

[2] http://forum.al-wlid.com/t68200.html اليوم 2013/04/21 على الساعة 9.30.

[3] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 1999، ص 265.

[4] هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للطباعة، ط1، الأردن، 2000، ص153.

[5] حمدي أحمد العناني، مرجع سابق، ص85.

قدرتها على تشغيلهم ، وعادة ما ينسب العاطلون إلى القوى العاملة المدينة (قوة العمل بالإضافة إلى المتعطلين أنفسهم) وفي هذه الحالة يكون المعدل الأول أعلى من المعدل الثاني [1] ويحسب كما يلي: [2]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

المطلب الثاني: تقسيمات البطالة و أنواعها. إذا كانت البطالة تتأثر بمجموعة من الظواهر الاقتصادية ويختلف تحديد معدلها باختلاف المعايير المتبعة في جمع البيانات والمعلومات، فإن التمييز بين أنواعها أمر بالغ الأهمية لمعرفة مدى تطور هذه الأنواع عبر الزمن و الفترات التاريخية. كما أن ذلك سيساعد على معرفة أهم تقسيمات البطالة و الأنواع الأكثر انتشارا، وسيمكن من معرفة أسباب وجودها وتفاقمها قصد الاهتداء إلى الطرق الكفيلة لتخفيفها وللحد منها. وعلى هذا الأساس فإنه من المفيد التعرف على أنواعها من خلال تحديد تقسيماتها المتنوعة بواسطة العرض المختصر.

أولا: تقسيمات البطالة.[3] تتنوع تقسيمات البطالة لتشمل العديد من الأنواع وهذا حسب تقسيماتها المتنوعة:

فهناك **التقسيم حسب الجنس**، فتكون منخفضة في الذكور، مرتفعة في الإناث، بسبب أن فرص العمل للذكور متاحة، أما الإناث فإن البعض منهن راغبات في العمل، قادرات عليه ويبحثن عنه، لكن فرص العمل غير متوافرة لهن، و يأتي بعد ذلك التقسيم، **حسب المحافظات**، أو حسب الريف و الحضر.

أما التقسيم حسب النشاط الاقتصادي والمهنة، فلا يصلح إلا لهؤلاء الذين كانوا يعملون ثم تعطلوا عن العمل، ولا ينطبق على الداخلين الجدد إلى سوق العمل، فهؤلاء لم يعرف لهم نشاط بعد يعملون فيه، كما لم تعرف لهم مهنة بعد ليعملوا فيها، إلا إذا نظر الباحث إلى تخصصاتهم، ففي هذه الحالة سوف يعد التخصص

[1] خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل** ، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2004، ص ص 21-22 .

[2] خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص265.

[3] خالد الزواوي، مرجع سابق ،ص ص23-24.

مؤشرا للمهنة، وهناك تقسيم للبطالة حسب **فئات العمر**، وفي هذه الحالة يقتضي الوضع توزيع العاطلين على فئات العمر (15-19)، (20-24)، (25-29) وهكذا، وتوزع قوة العمل على هذه الفئات، وبقسمة المتعطلين على قوة العمل في الفئة العمرية الواحدة، ينتج معدل البطالة في فئة العمر، وإذا تم توزيع البطالة حسب الجنس و الفئات العمرية لكانت هناك مؤشرات كثيرة للبطالة، ولتبين لنا ما هي الفئات العمرية التي ترتفع فيها البطالة والفئات العمرية التي تنخفض فيها، ويمكن أن تبنى سياسات امتصاص البطالة بدقة لو أضيف إلى هذا لتقسيم تفصيل عن المستويات التعليمية، بأن تؤخذ كل فئة عمرية وتوزع حسب الجنس والتعليم، وقد تظهر أن معدلات البطالة أعلى في النساء منها في الرجال، وبين المراهقات والمراهقين و الشباب أعلى منها بين البالغين، وتطول فترة البطالة في مرحلة الكساد، وتقل في مرحلة الذروة الاقتصادية.

ويوجد تقسيم آخر في **تعداد السكان**، والمسموح بالعينة ويعرف باسم الحالة العلمية، وفيه يكون توزيع السكان إلى: داخليين في مجال العمل، ويقسم هؤلاء إلى متعطل، وعامل لقاء أجر نقدي، وصاحب عمل ويديره وصاحب عمل يعمل لحسابه، وعامل لدى الأسرة دون أجر نقدي، أو إلى غير الداخلين في قوة العمل غلى زاهدين في العمل وربات البيوت والطلاب وغير القادرين على العمل.

ثانيا: أنواع البطالة. وهنا سيتم ذكر أنواع أخرى للبطالة وهذا التقسيم حسب مسبباتها وتتمثل في ما يلي:

1 -البطالة الاختيارية: وتعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل ولكن ليس لديهم الرغبة العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد، [1]رغم وجود وظائف لهم مثل الأغنياء العاطلون، الفقراء المتسولون الأفراد الذين تركوا وظائف ذات أجر عال ولا يرغبون في الالتحاف بوظائف ذات أجر أقل.[2]

[1] أحمد رمضان نعمت الله، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، تانيس سابقا، 2004، ص259.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص231.

2 -البطالة الإجبارية: يمكن أن تعرف بأنها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل وبالأجر السائد دون أن تجد لها عملا، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، ولمعالجة هذا النوع لابد من تدخل الدولة من خلال التدابير و السياسات المناسبة.[1]

كما يعرفها كينز بأنها تلك البطالة التي تتحقق عند ارتفاع مستوى السعر مع ثبات معدل الأجر النقدي.[2]

فهي إذن تتمثل في وجود أفراد قادرين ويبحثون عنه بشكل جاد عند الأجور السائدة ولكنهم لا يجدون عملا وبالتالي لا يوجد لهم وظائف في أي مكان داخل الاقتصاد القومي.[3]

3 -البطالة الجزئية : تعني هذه الصورة من البطالة عجز العامل عن العثور على عمل منتظم، أو تدنى الدخل من العمل إلى حد الكفاف أو اقل، أو ترك العمل لفترة من الوقت (مثل الحصول على إجازة بدون مرتب) كوسيلة للبحث عن عمل آخر أفضل ومن أسباب حدوثها دخول عمال جدد إلى قوة العمل، أو رجوع عمال قدامى إلى ميدان العمل أو الانتقال الاختياري للعاملين بين المهن المختلفة. [4] وهي أيضا بطالة الأشخاص الذين يعملون ساعات أقل من المعتاد يوميا أو أسبوعيا. [5]

4 -البطالة الموسمية: تحدث هذه البطالة بين عمال المهن التي يتصف العمال فيها بالموسمية، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم معينة ويضعف في مواسم أخرى. [6] أي هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب عل سلع معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها [7]، حيث يتعطل كثير من العمال في أجزاء من السنة إما شتاء كعمال البناء أو الصيف كعمال المرطبات، كما يتعطل

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 189.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005، 343.

[3] محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص220.

[4] أحمد السعودي ، أحمد طاهر، **البطالة المشكلة والحل**، مركز المحروسة، القاهرة، 2008، ص22.

[5] أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2003، ص399.

[6] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، الأردن، 2002، ص301.

[7] هيثم الزعبي، مرجع سابق، ص148.

بعض عمال الصناعات التي تتغير موديلاتها كالملابس، كما أن عمال السياحة يعملون في المواسم الملائمة للسياحة فقط، وعمال الفلاحة يعملون في موسم الزرع والحصاد... [1]

5 -البطالة الدورية: وهي البطالة الناتجة عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة وهنا يتم الاستغناء عن عدد كبير من العمال في الصناعات التي لا يوجد طلب في منتجاتها مما يضطر العمال أن يبحثوا عن عمل آخر جديد، [2] ذلك أن الاقتصاد في كل دول العالم تقريبا يتعاقب عليه فترات من الازدهار التي يكون فيها معدل البطالة منخفضا و فترات من الكساد التي يكون فيها معدل البطالة مرتفعا. [3]

6 -البطالة المقنعة: تتمثل هذه الصورة من أشكال البطالة في استخدام عمالة زائدة تفوق احتياجات المجتمع الفعلية مما يؤدي إلى أن الإنتاجية الحدية للمشتغلين تكون منعدمة، بل قد تكون سالبة، [4] ولقد عرف معظم الاقتصاديون البطالة المقنعة بأنها تلك الحالة التي تتوفر فيها أيدي عاملة تفيض عن حاجة النشاط الاقتصادي فمقدار العمل الذي يؤديه العامل أو الموظف أو الفلاح أقل من المطلوب كثيرا، إذ أن العمل الذي يؤديه العمل يوميا بمعدل ثماني ساعات يستطيع أن يؤديه في نصف ساعة أي أن هناك فائض في اليد العاملة لو استقطع لما تأثر الإنتاج. [5]

7 -البطالة الفنية: تنشأ هذه البطالة نتيجة لترك بعض العاملين عملهم لينتقلوا إلى عمل آخر أو منطقة أخرى أو قطاع آخر أو صناعة أخرى وهكذا وخلال فترة الانتقال يكونون في حالة بطالة خاصة و السبب وراء ترك العمل من قبل بعض العاملين يرجع إلى البحث عن أجور أو ظروف معيشة أفضل. [6]

---

[1] مصطفى سلمان، مرجع سابق، ص240.

[2] إسماعيل عبد الرحمان، مرجع ساب، ص154.

[3] أحمد الأشقر، مرجع سابق، 301.

[4] أحمد السعودي، مرجع سابق، ص23.

[5] ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 1992ص69.

[6] إسماعيل عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 154.

8 –البطالة الاحتكاكية: عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب ترك العمل والانتقال للبحث عن الوظيفة الأنسب والأفضل، إما للحصول على مؤهل أعلى أو خبرة أكثر أو بهدف الانتقال من منطقة جغرافي إلى منطقة أخرى[1] ... حيث تتمثل في فترات الانتظار دون عمل، بحثا عن وظيفة شاغرة هي موجودة أصلا ولكن لم يتم التعرف عليها بعد، [2] وتتميز بأنها مؤقتة وتستمر لفترات قصيرة نسبيا ويتوقف طول فترتها على عدة عوامل منها: معدل الأجر المقبول والذي يتوقع الأفراد الحصول عليه، و منها درجة الاستقرار الاقتصادي للدولة، ومدى تقلب الاقتصاد القومي بين فترات الرواج و الكساد، وأيضا هناك المزايا المادية التي يحصل عليها الفرد المتعطل مثل إعانات البطالة و التأمينات الصحية و الاجتماعية.[3] وتحدث أيضا نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل، وأصحاب الأعمال.[4]

9 –البطالة السافرة(الظاهرة): يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه و الباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، أي وقت العمل بالنسبة لهم صفرا، و إنتاجيتهم صفرا. [5]

10 –البطالة الهيكلية: تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة . [6] وتنشأ عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد، يترتب عليها انعدام التوافق بين الأعمال المتاحة والعمال الراغبين في العمل .[7]

---

[1] هيثم الزعبي،مرجع سابق، ص147 .

[2] محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 305 .

[3] محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 221 .

[4] بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص62.

[5] رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، **مجلة عالم المعرفة**، العدد 226،الكويت، 1997، ص 39.

[6] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص268.

[7] بن عصمان محفوظ، مرجع سابق، ص65.

وهناك أنواع أخرى تتمثل ما يلي:

11 -البطالة السلوكية: وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحجام بعض العاطلين عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع، وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة للوافدين من الدول الأخرى وبالتالي بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل.[1]

12 -البطالة الوافدة: وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها، هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هذه الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الدولة على الوظائف المتاحة خاصة أنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون.[2]

المبحث الثاني: أسباب البطالة والآثار المترتبة عنها وكيفية علاجها.

حيث سيتم تناول أهم الأسباب العامة للبطالة، وأسبابها في الدول النامية وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية وكيفية علاجها.

المطلب الأول: الأسباب العامة للبطالة وأسبابها في الدول النامية.

أولا: الأسباب العامة للبطالة. و يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. الزيادة السكانية: لا شك في أن التزايد غير المخطط للسكان تنجم عن آثار سلبية، فتتأثر قطاعات الدولة كافة تأثرا مباشرا، حيث تتبع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول، وكل مصدر للثروة الطبيعية.[3]

2. سياسة التعيين و الالتزام بتشغيل الخريجين: وهو مسؤولية الدولة عن إيجاد عمل لكل خريج، حيث تتكفل الدولة بتعيين الخريجين كافة، وهو ما يترتب عليه زيادة الأفراد المعينين بالحكومة والقطاع العام، وما

[1] حنان بقاط، "نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1994"، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، تخصص اقتصاد تطبيقي، بسكرة، 2007، ص13.

[2] حنان بقاط، مرجع سابق، ص13.

[3] أحمد السعودي، مرجع سابق، ص42.

يرتبط بها من نظام المعاش المبكر والذي أدى بدوره إلى التزايد المطرد في أعداد المتعطلين... حيث كثيرا ما يشمل هذا النظام خروج عمال في سن الأربعين والخامسة والأربعين، وغنى عن الذكر أن هؤلاء يحاولون بعد خروجهم البحث عن فرص عمل جديدة، فتزداد المنافسة على فرص العمل المتاحة، مما أدى إلى تفاقم البطالة على مر السنين ووصلت إلى ما هي عليه الآن .[1]

3. قصور جهود التنمية وتوضع الأداء الاقتصادي: التنمية في أحد تعريفاتها – هي زيادة فرص حياة بعض الناس، شريط عدم نقصانها من بعض آخر في نفس الوقت. وطبقا لهذا فإن الدولة بكل أنساقها وقطاعاتها تكون مناصة بهذه المهمة، فحين تكون معدلات الأمية مثلا مرتفعة، يكون زيادة فرص التعليم أمرا مطلوبا. و حين تكون معدلات الوفيات مرتفعة يكون المطلوب هو زيادة الرعاية الصحية وتحسين مستويات التغذية و المعيشة، و هكذا، وفيما يتعلق بمجال دراستنا، فإنه حين تكون معدلات البطالة مرتفعة، يصبح من الضروري طرق كل السبل واستخدام كل الوسائل لإيجاد فرص عمل.[2]

4. محدودية فرص العمل : تحدد معوقات التنمية والقيود التي تواجه قدرة الاقتصاد القومي، ومن توفير فرص العمل المحلي وإن كان التوسع في القطاع الحكومي والعام واستبعاد المزيد من العمالة. وفي هذا الصدد فقد تجاوزت العمالة الحدود القصوى في الوحدات العامة وهذا ما أدى إلى ظهور اتجاهات تسريح العمالة الزائدة بدلا من استبعاد العمالة الجديدة. ولقد برزت كذلك محدودية فرص العمل، وخاصة بين المتعلمين على أثر تراجع الطلب على العمالة المؤهلة وذلك بسبب الانكماش الذي شهده الاقتصاد العالمي.[3]

5. زيادة معدلات الهجرة الداخلية إلى المدينة : تسبب التزايد غير المخطط في تيارات الهجرة المكثفة في المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية إلى تفاقم مشكلة البطالة الحضرية خاصة أن هذه الهجرة تؤدي إلى زيادة معدل نمو الباحثين عن العمل، حيث هذه الهجرة الداخلية لا تتم فقط من الريف إلى الحظر بل أيضا من

1 المرجع نفسه، ص43.

2 أحمد حويتي وآخرون، مرجع سابق، ص88.

3 أحمد السعودي ، مرجع سابق، ص44.

مناطق أو محافظات طاردة إلى مناطق ومحافظات جاذبة. وبصفة عامة يمكننا القول بأن عدم توافر الخدمات في المحافظات الريفية أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة منها، كما تتسبب في زيادة حجم البطالة في الحظر.[1]

6. التقدم التكنولوجي واستخدام الميكنة: يؤدي التقدم التكنولوجي إلى استحداث فنون إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل الفنون الإنتاجية والسلع القديمة. ويترتب على ذلك الاستغناء عن خدمات عديدة من العمال الذين كانوا يعملون في مجال إنتاج الفنون الإنتاجية والسلع القديمة.[2]

7. عدم وجود سياسة فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية: يترتب على عدم الاستغلال الأمثل والتوزيع المناسب للطاقات البشرية وعدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، وجود أعداد كبيرة من تخصصات معينة تعاني من البطالة، بينما هناك جهات أخرى تكون في أمس الحاجة لجهودهم وتعاني من نقص شديد في عمالتهم المتخصصة، أضف إلى ذلك أن غياب إستراتيجية للتعيين، نتيجة ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف، يترك قضية التشغيل والتوزيع لعشوائية الأحوال والظروف ودون خطة محكمة ومستمرة، مما يساهم في زيادة حجم مشكلة البطالة.[3]

ثانيا: أسباب البطالة في الدول النامية. وأهم أسباب البطالة في الدول النامية، يمكن تلخيصها في ما يلي:

1 -نمو السكان: بمعدلات أكبر من البلدان المتقدمة ومن ثم قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص عمل متزايدة باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية. ذلك لأن فرص العمل لن تزيد إلا بتنمية النشاط الإنتاجي الحقيقي وهذه التنمية لظروف كثيرة تتحقق بمعدلات منخفضة في معظم البلدان النامية. هذا السبب يفسر نمو البطالة الإجبارية في البلدان النامية على مدى الأجل الطويل.[4]

2 -تفاقم أزمة المديونية : انفجرت أزمة المديونية مع سنوات الثمانينات تحت تأثير عاملين أساسين الأول اعتبار أزمة التمويل العائق الرئيسي لجهود التنمية، وأن اللجوء إلى الاستدانة من شأنه أن يرفع من معدل النمو

1 المرجع نفسه، ص45.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 236.

[3] أحمد السعودي، مرجع سابق، ص47.

[4] عبد الرحمان يسرى، **النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 218.

الاقتصادي، وبعبارة أخرى ربط نمو هذا المعدل بحجم الاستمارات فقط، وفي ذلك إهمال لعوامل أخرى لا تقل أهمية عنه مثل كفاءة القوى العاملة، مردودية عوامل الإنتاج خاصة العمل منها، أساليب التسيير، أنظمة الرقابة و المحاسبة ... الخ ، أما العامل الثاني فيتمثل في تفاقم عجز موازين مدفوعاتها تحت تأثير زيادة أسعار الاستيراد وانخفاض عائدات الصادرات، مما يجعل منها اقتصادا تابعا.

فمن بين نتائج الاستدانة بالشكل الذي اتبعته الدول النامية، انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري (بسبب استنزاف العملة الصعبة في خدمة الدين، تدهور أسعار الصرف، ضعاف قدرة الدول المدينة على الاستيراد تعطل الطاقات الوطنية...)، وهو ما أثر سلبا على النمو الاقتصادي، وبالتالي انسداد فرص التوظيف أمام طالبي العمل، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص.[1]

3 -تتاب البلدان حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية... فمثلا يؤدي الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة دائما إلى ركود اقتصادي في البلدان النامية ...فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من السلع الأولية من البلدان النامية ..وحينما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة سيقل دخل البلدان النامية من تصدير السلع الأولية إليها وهو دخل هام جدا لها...ولهذا نرى أنه حينما يحدث الركود في البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة فيها يحدث ركود أيضا في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها عن المعدلات السائدة في غير هذه الظروف.[2]

4 -رفع سن التقاعد: إن تشغيل صغار السن يرفع معدلات البطالة من أسفل، بالإضافة إلى ذلك رفع سن التقاعد يؤدي بدوره إلى رفع تلك المعدلات ولكن من أعلى، وخاصة في ظل ارتفاع متوسطات الأعمار على مستوى الدول العربية مجتمعة كما على مستوى دول العالم كلها ، فنتيجة لارتفاع معدلات الدخول وتحسين مستويات المعيشة (الإسكانية والغذائية والصحية والبيئية والتعليمية و التوعوية) في الدول العربية ارتفعت متوسطات الأعمار بما فيها السنوات الأخيرة بشكل ملموس، وعلى سبيل المثال، كان متوسط عمر الإنسان

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 106.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، **النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص402.

العربي سنة 1960 أقل من 47,3 عاما، وارتفع سنة 1994 إلى 64,4 عاما، وكما يشير بيسكو تبلغ ذروة إنتاجهم في سن الثمانين، أو ما بعدها، أخذت كثير من الدول تفكر في رفع السن الذي يحال العامل فيه إلى التقاعد فامتد في كثير منها على سن الخامسة والستين (بدلا من الستين)، بل وامتد في بعض القطاعات بحيث يظل الشخص في عمله طالما بقي على قيد الحياة صحيحا معافى. وكل هذا وإن كانت له قيمته الحضارية والإنسانية، إلا أنه أيضا يحجب بعض المواقع التي كانت من المفترض أن تخلى قبل ذلك ليشغلها الصاعدون الجدد إلى قوة العمل .[1]

5 –خروج المرأة إلى مجال العمل: خروج المرأة إلى مجال العمل قد يكون بدوره أحد العوامل المسببة لتفاقم مشكل البطالة في الوطن العربي، وإذا كان النمو السكاني المتسارع، وعدم تمكن جهود التنمية من توفير فرص العمل للمنظمين الجدد لقوة العمل، ورفع سن التقاعد، ودخول صغار السن إلى مجال العمل قد أدت جميعها إلى رفع معدلات البطالة، فإن خروج المرأة إلى مجالات العمل، أدى إلى استمرار تزايد المشكلة تفاقما.[2]

المطلب الثاني: آثار البطالة . تعتبر البطالة من أهم القضايا التي تعكر صفو حياة الأفراد آن إلى آخر ولا يغدو من سبيل المبالغة القول بأن الكثير من المشاكل الاجتماعية، بل والجرائم اليومية التي تشهدها الشعوب، تعود بجذور عميقة إلى وجود مشكلة البطالة كجرائم السرقة وجرائم القتل، كما أن البطالة تترك آثارا اقتصادية سلبية على المجتمعات، وتتلخص آثار البطالة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية. ساهمت البطالة في إفراز آثار اقتصادية لفئات المجتمع يمكن ذكر أهمها بالآتي:

1 –تعني بطالة حالة عدم التشغيل الكامل ، أو عدم التوظيف الكامل والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الاقتصاد إلى حالة توازن التوظيف الكامل.

2 –يعتبر عنصر العمل عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج وعدم استغلالها هذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج.[3]

[1] أحمد حويتي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 110–111.

[2] المرجع نفسه، ص ص111–112.

[3] هيثم الزغبي، **مرجع سابق**، ص 149.

3 –انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج القومي والدخل القومي. ويزداد هذا الأثر سواء في الاقتصاديات النامية، والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الاقتصادية .

4 – اختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار بها فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وهذا يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

5 – هناك بعض الحكومات التي تمنح المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية ، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زادت عدد البطالين . وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة. ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إرادات الحكومة وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة.[1]

6 – هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، وهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبراتهم ... فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك وخصوصا كلما تعرض العامل لمواجهة فنون إنتاجية أحدث خلال عمله.[2]

ثانيا: الآثار الاجتماعية. وتتمثل الآثار الاجتماعية في ما يلي:

–لا شك أن البطالة وعدم انتظار العامل يعتبران من الأمراض الاجتماعية الخطيرة. والبطالة إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى تدهور النظام المهني و الصناعي في مجتمع معين وماله من مساوئ (كسوء توزيع

[1] احمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 274.

[2] عبد الرحمان يسري، مرجع سابق، ص221.

الأعمال وظهور الأزمات)، لأن احتمال انقطاع الدخل والعمل وعدم ضمانها يجعل الفرد المشتغل في قلق دائم وخوف شديد، أما انقطاع الدخل فعلا فقد يثير في نفسه التذمر و اليأس و التهيج، أو قد يدفعه إلى تقبل التبرعات الخيرية أو اللجوء إلى مؤسسات البر فتتضاءل شخصيته وتتحطم آماله. والفرد بسبب البطالة أو نظرا لضآلة دخله لعدم انتظام عمله، قد يجد نفسه مضطرا لأن يحمل أولاده منذ نعومة أظافرهم على هجرة المدارس ودور الثقافة سعيا وراء الأجر. بالطبع أن أمرا كهذا ينطوي على كثير من الأخطار بالنسبة إلى بناء جيل جديد.[1]

-تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية و الاجتماعية للفرد، حيث نلاحظ أن للبطالة ارتباطا وتأثيرا مباشرا على معدلات الجريمة في المجتمع. كما لوحظ أنه في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات و المسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى. [2]

-الشعور بالإحباط و الفراغ و الملل مما يؤدي إلى الانحراف السلوكي للفرد داخل أسرته وفي مجتمعه.

-القلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة.

-اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها .[3]

المطلب الثالث: كيفية علاج البطالة. تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مستمر ودءوب من أجل معرفة طريقة علاجها والحد منها، وأهم المقترحات تتمثل في ما يلي:

-يمكن علاج بطالة قصور الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف لزيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة. و السياسة المالية تتضمن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية لتنشيط الإنتاج و خلق فرص عمل جديدة، أو تخفيض معدلات الضرائب مما يزيد الدخل المتاح لدى الأفراد فيزداد الطلب على

[1] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص 151.

[2] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات**، دار حامد، ط1، الأردن، 2006، ص 249.

[3] مصطفى سلمان، مرجع سابق، ص 243.

السلع و الخدمات، وبالتالي ينشط الإنتاج وتزداد فرص العمالة. أما السياسة النقدية فتتمثل في استخدام الأساليب المختلفة لزيادة عرض النقود مما يؤدي لزيادة الطلب وبالتالي تنشيط الإنتاج و خلق فرص عمل جديدة. ولكن يلاحظ أن السياسات التوسعية يجب أن يكون لها حد أقصى معين لأنها تكون مصحوبة بارتفاع الأسعار مما يخلق مشكلة جديدة هي التضخم أو يزيد من حدتها وبالطبع لا تصلح سياسات توسع الطلب الكلي لعلاج البطالة الهيكلية وإنما قد تؤدي فقط لزيادة حدة مشكلة البطالة.[1]

-لابد للسياسات الحكومية من التصدي لمشكلة البطالة من خلال وضع إستراتيجية عامة للتنمية البشرية ترفع من كفاءة العنصر البشري من حيث المستوى التعليمي والصحي بشكل ينعكس إيجابيا على إنتاجية الفرد وينمي مهاراته بحيث يحدث التوافق بين تلك المهارات وبين متطلبات سوق العمل.[2]

-فتح مراكز تدريب لتأهيل من لم تواكب قدراتهم التقدم التكنولوجي واستخدام الآلة.[3]

-في البلدان النامية بشكل خاص (و أحيانا في البلدان المتقدمة) يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية و الأنشطة الصغيرة في خلق فرص للعمل، ومن ناحية أخرى فإن دعم هذه الصناعات بمنح أماكن لتقيم فيها نشاطها وحل مشكلة تمويلها ومساعدتها في تسويق منتجاتها سوف يساعدها كثيرا على النمو وبالتالي استيعاب أعداد أكبر من الأفراد للعمل فيها.[4]

-إقامة مراكز للمعلومات في المناطق المختلفة يكون الهدف منها هو تسجيل أسماء الباحثين عن عمل و أماكن تواجدهم وتخصصاتهم بصفة دورية كما تقوم بجمع بيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها، على أنا تجعل هذه المعلومات متاحة أمام الباحثين عن عمل ورجال الأعمال أصحاب الوظائف الشاغرة. [5]

[1] عبد القادر عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 251.

[2] محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 223.

[3] مصطفى سلمان، مرجع سابق ص243.

[4] عبد الرحمان يسري، مرجع سابق، ص 223.

[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص .252

المبحث الثالث: البطالة في الفكر الاقتصادي.

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعادٍ تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترةٍ زمنية لأخرى [1]. حيث سيتم عرض هذه الأفكار حسب مذاهبها بشيء من الإيجاز فيما يلي:

المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك (في الفكر الكلاسيكي). لقد احتلت مشكلة البطالة مكانة هامة في التحليل الكلاسيكي باعتبارها من أكثر المشاكل إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وانصب تحليلهم لمشكلة البطالة على الأجل الطويل، لما يحدث فيه من تغيراتٍ كبرى، حيث ربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية، وبتواكم رأس المال والنمو الاقتصادي وبالبطالة الإنتاجية للاقتصاد القومي[2]

كما أن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية بمعنى أن الأفراد هم الذين يضعون أنفسهم بمحض إرادته في وضع لا يقبلون فيه الأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى[3]

ويعتبر قانون ساي للمنافذ الذي يقر بأن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له، من أهم النتائج الأساسية التي توصل إليها الكلاسيك، حيث يترتب على الاعتقاد بصحة هذا القانون استحالة وجود حالةٍ عامة من فائض الإنتاج، وبالتالي فإن احتمال وجود حالةٍ عامة من البطالة أمرٌ غير محتمل [4]، بمعنى أخر تساوي الادخار والاستثمار، واستحالة حدوث البطالة على نطاقٍ واسع ، وأن التوازن الاقتصادي هو توازن التشغيل

---

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 183.

[2] المرجع نفسه، ص183.

[3] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 35.

[4] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 49.

الكامل[1]. أما في حالة وجود البطالة، فإن آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن التخفيف في الأجور سيرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزاً لزيادة الاستثمار، وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصاً في ظل التنافس على منصب العمل، والقبول بمستوى الأجور السائد[2].

نستنتج من هذا أن الأجور هي عاملٌ أساسي في آليات سوق العمل، إذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل.

ولإيضاح ذلك وتسهيل التحليل نفترض أن الأجور جامدة على سبيل المثال ، وبالتالي فما هو تأثير ذلك على البطالة ؟ نستعين بالشكل التالي للإجابة على هذا السؤال:

شكل رقم (1-2): البطالة في حالة جمود الأجور.

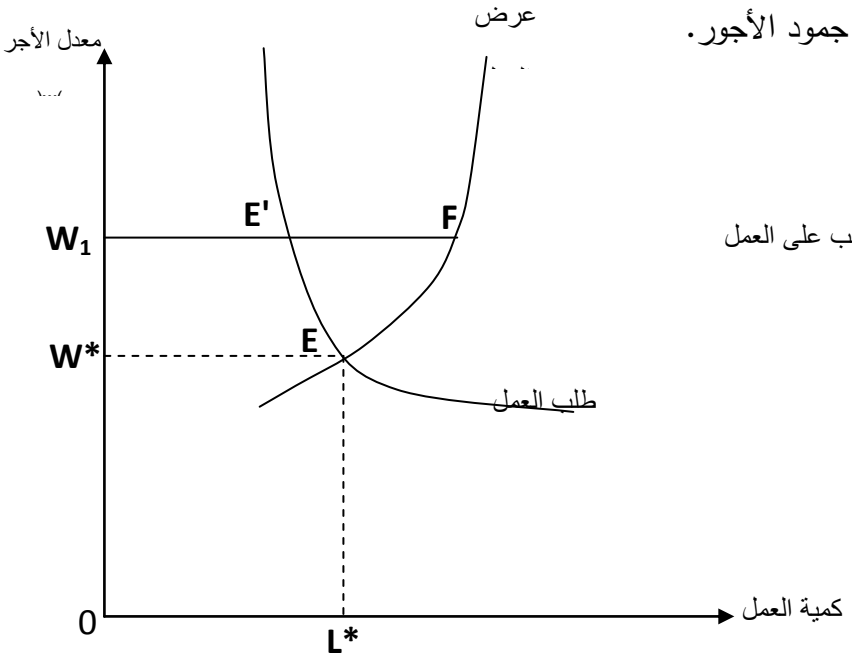

W* : معدل الأجر في التوازن

L* : كمية العمل في التوازن

E : نقطة التوازن بين العرض و الطلب على العمل

المصدر: محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص 105.

ويتحقق توازن سوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي الذي عنده يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه ويتحقق هذا التوازن عند مستوى التشغيل الكامل الذي يجعل بالإمكان تصفية السوق من العاطلين عن العمل[3]. وحسب الشكل: لنفرض أنه بسبب ضغط النقابات تم رفع الأجور إلى (W_1)، وبالتالي يصبح عرض

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 183.

[2] محمد الشريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات برتي، الجزائر ، ص 105.

[3] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 50.

العمل (w_1f)، في حين أن الطلب عليه من طرف رجال الأعمال (w_1e')، وهذا يعني وجود فائضٍ في عرض العمل (البطالة)، يعبر عنه بالمسافة ($e'f$)، ولتجنب هذه الوضعية يجب تخفيض الأجور[1].

ولم يستبعد الكلاسيك في تحليلهم إمكانية حدوث البطالة، لكنهم يصنفونها ضمن البطالة الاختيارية لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجوراً منخفضة، إلا أن الوضع لا يتلاءم في حالة الكساد ، أو غيرها من الحالات التي تفرض على المؤسسة إيجاد طريقةٍ لتسويق منتجاتها ، ولا يتحقق ذلك إلا برفع أجور العمال ، مما يساعدهم على اقتناء هذه المنتجات والذي يؤدي إلى إنعاش الدورة الاقتصادية.[2]

المطلب الثاني: البطالة عند كينز (في الفكر الكينزي).

يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي ، حيث يفترض في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاضٍ في أجورهم النقدية ، من أجل رفع مستوى الاستخدام ، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار ، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتاً[3]، حيث يرفض كينز فكرة البطالة الاختيارية، ويرى أن آليات النظام الرأسمالي لا تضمن بالضرورة تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وأن البطالة تكون إجبارية [4] ، ويتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آنٍ واحد ، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل ، وإن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعاً في الطلب على العمل، وبالتالي حجم العمالة.

[1] محمد الشريف المان، مرجع سابق، ص 105.

[2] رمزي زكي، مرجع سابق، ص331.

[3] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 338.

[4] محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 218.

أما عرض العمل فإنه مرتبطٌ بمعدل الأجر الاسمي (w)، لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي حيث يعتبرون كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار[1].

يتحقق التوازن وفق هذه النظرية نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي. أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة. ولرفع مستوى الاستثمارات يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص.[2]

وعلى ضوء هذا التحليل يفترض كينز جمود الأجر النقدي ، وينظر إليه على أنه عاملٌ خارجي في النموذج، ويفسر في ضوء العوامل المؤسسية والتاريخية ، ونتيجة اهتمام العمال بالأجر النقدي ، يصبح عرض العمل ضمن حدودٍ معينة مرن تماماً اتجاه التغير في معدل الأجر النقدي، والشكل التالي يوضح دالة عرض العمل في التحليل الكينزي.

شكل رقم (1-2): دالة عرض العمل في التحليل الكينزي.

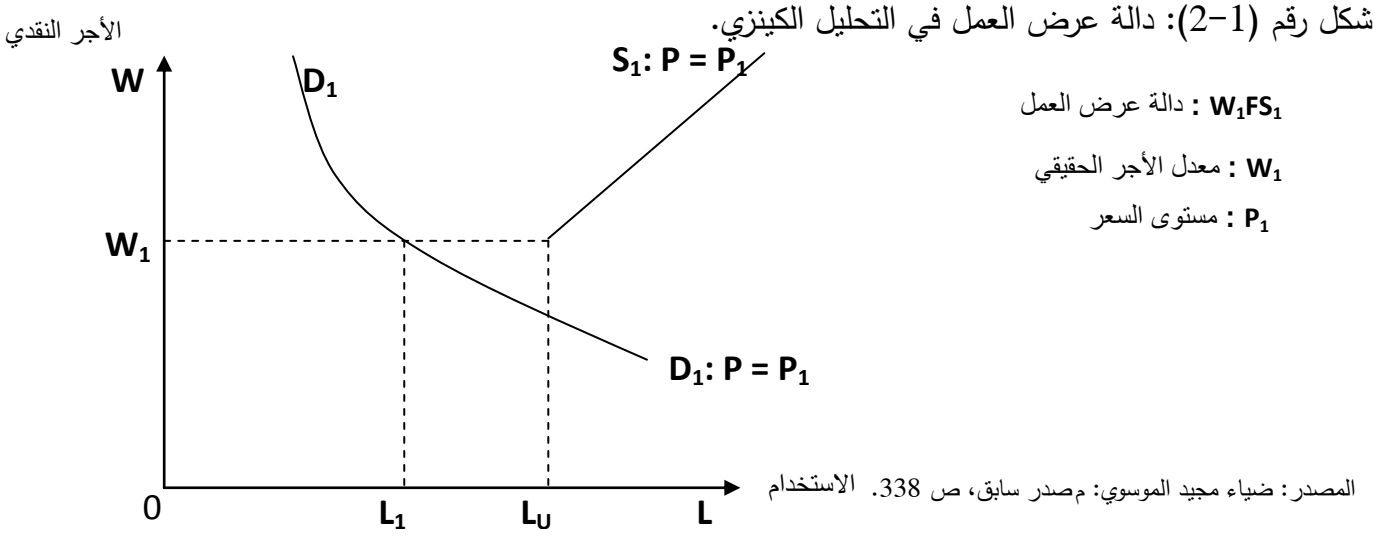

المصدر: ضياء مجيد الموسوي: مصدر سابق، ص 338. الاستخدام

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 331.

[2] رحمون هلال، تزير علي، "مداخلة بعنوان: إستراتجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة" **تنظم الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** ، يومي 15 – 16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية، مسيلة.

حيث يشير المنحنى " w_1 fs_1 " إلى مقدار " ol_u " من وحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقدي w_1 ومستوى السعر p_1، وللحصول على مزيدٍ من الوحدات العمل يفوق الكمية ol_u عند مستوى السعر p_1، لابد من رفع معدل الأجر النقدي إلى مستوى أعلى من w_1 ، ومن ثم رفع معدل الأجر الحقيقي.

وتم رسم منحنى الطلب على العمل على أساس الأجر النقدي أيضاً ، على افتراض ثبات مستوى السعر عند p_1, وبارتفاع الأجر النقدي يرتفع مستوى الأجر الحقيقي على طول المنحنى d_1d ، عند مستوى السعر p_1، ويتمثل الطلب على العمل بالمقدار ol_1، وعرض العمل بالمقدار ol_u ، وعلى ذلك عند مستوى الأجر النقدي w_1 والسعر p_1، يواجه سوق العمل فائضاً من عرض العمل قدره " l_1l_u " وحدة، أي أن سوق العمل يعاني من حالة البطالة. [1]

المطلب الثالث: البطالة في الفكر الاقتصادي الاسلامي.

أولا: تعريف البطالة في الفقه الإسلامي. وهي العجز عن الكسب، وهذا العجز إما أن يكون ذاتيا كالصغر والأنوثة والعته والشيخوخة والمرض، أو غير ذاتي كالاشتغال بتحصيل العلم، وكذا العامل القوي الذي لا يستطيع تدبير أمور معيشته المشروعة المعتادة، أو الغني الذي يملك مالا ولا يستطيع تشغيله، بينما يعتبر التفرغ للعبادة من العجز. [2]

ثانيا: المنهج الإسلامي المتبع لمعالجة مشكلة البطالة. لم يغفل الإسلام منذ بزوغ فجره عن تقديم حلول وعلاجات للمشكلات التي تقف في طريق تقدم أبناء الإسلام، وتمنعه من المساهمة في بناء مجتمعه المسلم ومن بين هذه المشكلات البطالة، ولقد اهتم الإسلام بعدة أمور من شأنها توسيع نطاق وخلق فرص عمل من الممكن أخذها كسياسات وبرامج لمعالجة مشكلة البطالة وتتضمن هذه السياسات في ما يلي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 338.

[2] سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص9.

1. الدعوى إلى تعلم الحرف: عن أنس بن مالك –رضي الله عنه– أن رجلا من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال:"أما في بيتك شيء؟ قال: بلى جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه"وكعب نشرب فيه من الماء، قال: ائتني بهما، قال: فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده، وقال: من يشتري هذين؟ قال رجل أنا آخذهما بدرهم، قال: من يزيد على الدرهم؟ مرتين أو ثلاثا قال رجل: "أنا آخذهما بدرهمين" فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما للأنصاري، وقال :"اشتري بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك، واشتري بالآخر قدوما فآتيني به، فأتاه به فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عودا بيده، ثم قال له: اذهب فاحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشرة يوما، فذهب الرجل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوبا وببعضها طعاما، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذا خير لك من أن تجئ المسالة بنكسة في وجهك يوم القيامة إن المسالة لا تصلح إلا لثلاثة لذي فقر مدقع ، أو لذي غرم مقطع، أو لذي دم موجع".

استخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث علاجات ناجمة لمشكلة البطالة، سبق بها الإسلام كل النظم التي لم تعرفها البشرية إلا بعد قرون طويلة من ظهور الإسلام، ويمكن الاستفادة منها في علاج البطالة في المجتمعات الإسلامية من خلال القيام بالآتي:

– الاهتمام بتدريب العمالة العاطلة عن طريق جديدة ومهارات يستطيعون بعدها الاعتماد على أنفسهم.

– مساعدة العاطلين عن العمل على القيام بمشروعات خاصة بهم كما فعل عليه الصلاة والسلام.

– الاعتماد على وسائل الإعلام من إذاعات وأجهزة مرئية وصحف ومجلات لتوضيح أن الحرفة عمل شريف لا ينقص من قيمة العامل بها بل تجعله يشعر بأنه أساس له قيمة ووجود في الحياة ويساهم في بناء المجتمع.

– العمل على إمداد الشباب بالآلات والمعدات اللازمة وتوفير مستلزمات الإنتاج لهم في الوقت المناسب والسعر المناسب.

– المساعدة في تسويق منتجاتهم إذا كانت مشاريع إنتاجية كمصانع الخياطة مثلا.

– ضرورة العمل على تعزيز وتنمية روح المبادرة وتنشئة الشباب على تحمل مخاطر إنشاء مشروعات جديدة خاصة بهم وتعلمهم حرف واكتسابهم لمهارات جديدة، البعد عن العشوائية والعفوية التي تحيط بهم ويتطلب ذلك توفير نظام تعليمي قادر على تنمية هذه الروح لدى الشباب، وتوفر له المكونات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والنفسية التي تتطلبها ممارسة الأعمال الحرة. [1]

2. الحث على التعاون في الشرع: من خلال التعاون بين أفراد المجتمع وطبقاته ، في قوله صلى الله عليه وسلم:« مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا نَفَّسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» رواه مسلم. ومن مظاهر هذا التعاون توظيف أرباب الأموال لإخوانهم الذين لم يجدوا عملا باستثمار أموالهم المدخرة، واستبعاد الفكر الرأسمالي الذي يجعل الربح هدفا للاستثمار على حساب نوعية الإنتاج وعلى حساب السعي إلى إيجاد مناصب الشغل. [2]

3. الوقف الخيري: لقد حثت السنة النبوية على الوقف وشجعت على ذلك فقد روى أبو هريرة أن النبي (ص) قال: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له". وقد فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف. أي أن الأغنياء في المجتمع وميسوري الحال إذا أوقفوا أراضيهم أو مبانيهم لاستثمار ها من قبل العاطلين عن العمل فانه يساهم في التنمية الاقتصادية للبلد،وخلق فرص عمل لهم.

[1] عبد الله حسن إبراهيم، "أثر التربية الإسلامية في معالجة مشكلة البطالة" مأخوذة من http://somaliatodaynet.com/neuv/index.php?option.com تاريخ الإطلاع : 2013/05/16 ، 09:30.

[2] عثمان بن محمود بن محمد ، "مشكلة البطالة في السودان"، مأخوذة من http://abumhamd77.blogspot.com/2013/05/blog-post.html تاريخ الإطلاع : 2013/05/16 ، وقت الإطلاع : 09:30.

4. الدعوة إلى العمل الصالح وترك التواكل: المسلم في المجتمع الإسلامي مطلوب منه أن يعمل ومأمور أن يمشي في مناكب الأرض ليكسب مالاً يسد به حاجاته، ويحفظ به ماء وجهه، ويكون عزيز النفس عفيف الطبع، والأحاديث الواردة في فضل العمل وأهميته كثيرة، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام (ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده) ، وعلى المسلم ألا ينتظر العمل المناسب له، بل يجب عليه استغلال الوقت والعمل بما هو متاح لديه. أفضل له من أن يصنف ضمن العاطلين عن العمل في المجتمع الإسلامي، فقد قال عليه الصلاة والسلام: "والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبل فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله، أعطاه أو منعه" ، ولا يجوز للمسلم الإعراض عن العمل إلا إذا كان عملاً محرماً ومخالفاً للشريعة الإسلامية، ولا يجوز له أن يبقى ينتظر الفرج والرزق من الله عز وجل دون بذل الأسباب، بل لابد من السعي والبحث في كل مكان وعدم التواكل. لأن السماء لا تمطر ذهباً.

5. الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة في المجتمعات الإسلامية: أي عملية إنتاجية لكي تنجح تحتاج إلى ستة موارد أساسية وهي عناصر الإنتاج وتتمحور في المال والأيدي العاملة والسوق والآلات والمعدات والإدارة السليمة. هذه العناصر موجودة في المجتمعات الإسلامية، فيلزم استغلالها لمكافحة البطالة، قال تعالى: "الله الذي خلق السموات والأرض وانزل من السماءٍ ماء فاخرج به من التمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار واتاكم من كل ما سألتموه وان تعدو نعمت الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار" (سورة إبراهيم، أية 32). والاستخدام السيئ لهذه الموارد سبب رئيسي في انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم انخفاض مستوى التشغيل في المجتمعات الإسلامية وبالتالي زيادة البطالة.

6. موافقة وملائمة فلسفة التعليم العالي في الجامعات والمعاهد الإسلامية مع سوق العملات ويتم ذلك بفتح التخصصات التي يحتاج لها سوق العمل في المجتمعات الإسلامية، والبعد عن التخصصات التي بها ارتفاع في نسبة العاطلين عن العمل، والمقصود بذلك التخصصات الدنيوية وليست التخصصات الدينية.

7. حث رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال للقيام لمسؤولياتهم تجاه المجتمعات الإسلامية يحتم الدين الإسلامي على رجال الأعمال وغيرهم من العمل على محاضرة البطالة من جميع جوانبها بأي أسلوب يرونه ملائما يسهم بفاعلية في القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة، التي تؤدي إلى انحرافات الشباب من الخريجين ، وهذا الأمر ليس تبرعا منهم بل هو من باب أداء فريضة دينية معروفة في الإسلام ، استنادا لقوله تعالى:" وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" (سورة المائدة، الآية02).

8. التشجيع على استثمار الأموال وعدم تكديسها في البنوك: وذلك لأن حبس المال وكنزه دون الاستفادة منه واستثماره في الوجوه النافعة، يخالف تعاليم الإسلام السمحة، قال تعالى:" وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ(34)يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ " (سورة التوبة ، الآيات 34 – 35) كما قال صلى الله عليه وسلم:" يوم يصبح العباد فيه إلا وملكان ينزلان فيقول أحدهما:اللهم أعط مُنْفِقَا خلفا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكا تلفا، واستثمار الأموال يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة للشباب ويساهم على تحقيق التنمية بكافة أشكالها، ومن ثم النهوض بالأمة الإسلامية.

9. الزكاة: تعتبر الزكاة حق وليس منة أو تفلا من الأغنياء على الفقراء، بل إن الأغنياء إذ لم يؤدوها عوقبوا على ذلك، بل ويجب على ولي الأمر أن يحصلها منهم بالقوة إن أنكروها أو أبوا أن يؤدوها، كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه عندما حارب ما تعني الزكاة بعد وفاة الرسول صلى الله على وسلم.

حيث أن للزكاة دور في القيام بعملية إعادة توزيع للدخل فهذا يقلل من حدة التفاوت في الدخول مما يؤثر بشكل إيجابي على تقليل البطالة، وأيضا تكمن وظيفتها الحقيقية في تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يعينه عن طلب المساعدة من الغير، فمن الممكن إعطاء العاطل القادر على العمل ما يمكنه من العمل أو يدربه على عمل لا يجيده يحترفه أو يعيش منه ومن الممكن أيضا عن طريق الزكاة إقامة مشروعات جماعية كمصانع أو متاجر أو مؤسسات تعمل على خلق فرص عمل لهؤلاء العاطلين عن العمل.

10.القرض الحسن: قال عليه الصلاة والسلام: ليلة اسري به: رأيت على باب الجنة مكتوب الصدقة بعشرة أمثالها والقرض بثمانية عشرة، فقلت: يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة، قال عليه الصلاة والسلام: لأن السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة، ويقول أيضا رسول الله صلى الله عليه وسلم:"ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كانت كصدقتها مرة" فلخفض نسبة البطالة يحتاج المجتمع إلى تمويل المشروعات الصغيرة فهنا يجب التركيز على تقديم القروض الحسنة من المصارف الإسلامية ومؤسسات الإقراض الإسلامية والبعد عن القروض بأسعار فائدة (الربا). [1]

خلاصة الفصل:

تتمثل البطالة في وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه و باحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع و المستوى المطلوبين، وتشكل البطالة بذلك جزء غير مستغل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بذلك العنصر البشري، والذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج.

طرح الاقتصاد الإسلامي أمامنا مجموعة من الاقتراحات للتقليل من حدة البطالة ، وذلك من خلال الاهتمام بالزكاة كطريقة لعلاج البطالة تحت إشراف مؤسسات خاصة بتوزيع الزكاة، حيث نرى أن الأموال المتحصل عليها من الزكاة قد تؤدى دور إيجابي في خلق مناصب عمل إذا استغلت جيدا وبطريقة مفيدة وفعالة. حيث سيتم التطرق إلى هذا الاقتراح في الفصل الموالي.

[1] عبد الله حسن إبراهيم، مرجع سابق .

الزكاة ثالث ركن من أركان الإسلام الخمس ودعامة من الدعائم المالية والاقتصادية ومورد من موارد الدولة الإسلامية وهي واجبة على الحر العاقل، البالغ، المسلم، إذا ملك النصاب ملكا تاما وحال الحول عليه بحيث أنها تزكي مال ونفس الغني الذي يخرجها من جهة، وتحقق نموا ماديا ونفسيا للفقير الذي يستفيد منها ومن جهة أخرى فهي إذن أهم وسيلة للتكافل الاجتماعي والاقتصادي بين المسلمين.

ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث: المبحث الأول حول ماهية الزكاة، المبحث الثاني حول الأموال المعنية بالزكاة و الأصناف الذين تصرف لهم الزكاة والأصناف الذين لا تصرف لهم، المبحث الثالث المبحث الرابع آثار الزكاة ودورها في محاربة البطالة.

المبحث الأول: ماهية الزكاة.

تؤدي الزكاة إلى زيادة تماسك المجتمع وتكافل أفراده والقضاء على الفقر وما يرتبط به من مشاكل اجتماعية و اقتصادية و أخلاقية إذا أحسن استغلال أموال الزكاة وصرفها لمستحقيها وذلك من خلال تحقيق الرعاية للمحتاجين و العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع حيث يعاد توزيع جزء من ثروات الأغنياء على الطبقات الفقيرة و المحتاجين. و يتضمن هذا المبحث مفهوم الزكاة ودليل مشروعيتها، أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة، خصائص الزكاة وشروط وجوب الزكاة.

المطلب الأول: مفهوم الزكاة ودليل مشروعيتها.

أولا: مفهوم الزكاة. للوصول إلى التعريف الشامل للزكاة سيتم درج بعض التعاريف كالتعريف لغة، اصطلاحا شرعا والمتمثلة في ما يلي:

– الزكاة لغة: وسميت الزكاة لأنها بحسب المعتقد الإسلامي تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتقيه الآفات كما قال ابن تيمية: نفس المتصدق تزكو، وماله يزكو، أي يَطْهُر.[1] وتعرف على أنها الطهارة والصلاح والبركة والنماء.[2]

[1] http://www.mekkaoui.net/Islam/ArkanislamAR/03zakat.htm، اليوم 2013/04/21 على الساعة 9.30.

[2] نعمت عبد اللطيف مشهور، **الزكاة الشرعية والدور الانمائى والتوزيعي**، جامعة الأزهر للبناء، 2005، ص 17.

– أما الزكاة اصطلاحا: فقد عرفت الزكاة بأنها "المال المقتطع و الخارج في مصارفه".[1]

كذلك عرفت بأنها: "اسم لقدر من المال يخرجه المسلم في وقت مخصوص لطائفة مخصوصة ببلوغ المال نصابا".[2]

وتعرف أيضا بأنها:"حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص" .[3]

وتعرف بأنها "حق يلتزم به صاحب الملكية بإخراج نسبة من ماله إذا بلغ حدا معينا ونصابا معلوما، وحدد الشارع مجالات إنفاقها وصرفها".[4]

–الزكاة في الشريعة تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة.[5] وهي أيضا الصدقة المقدرة التي فرضها الشارع في أموال الأغنياء لمن يستحقونها.[6]

و منه نستنتج أن الزكاة نصيب معلوم يؤخذ من القادر على الدفع لسد حاجة المحتاجين من الفقراء والمساكين و تحقيق أمنهم ورعايتهم اجتماعيا و صحيا، ويصرف منها أيضا على المؤلفة قلوبهم باستمالتهم إلى الإسلام أو كف شرهم أو رجاء بعضهم ، وعلى الجيوش المقاتلة في سبيل الله، و الرقاب حتى ينعم الرقيق بالحرية ولسداد ديون المدين العاجز عن سدادها وأخيرا في تنشيط المرافق العامة التي يستفيد منها المجتمع المسلم وقد فرضت لتحقيق التضامن الاجتماعي الذي يلزم الأفراد القادرين بالمساهمة في الأعباء العامة للدولة.[7]

ثانيا: دليل مشروعية الزكاة وحكم مانعها.

1. الحكمة من مشروعية الزكاة: الزكاة فريضة على كل مسلم ملك النصاب من مال، بشروط فرضها الله في كتابه بقوله تعالى في سورة التوبة الآية103"خذ من أموالهم صدقة تطهرهم و تزكيهم بما وصل عليهم إن صلاتك

[1] غازي حسين عناية، **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص52 .

[2] إبراهيم القاسم رحاحلة، **مالية الدولة الإسلامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1999،ص21 .

[3] الطيب داودي، حسينة حوحو، "تأثير الزكاة على دالة الاستهلاك في اقتصاد الشركة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، العدد 16، مارس 2009، ص30.

[4] صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006، ص355.

[5] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية** ، دار الفكر الجامعي، ط1،الإسكندرية، 2007، ص 65.

[6] سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام** ، مؤسسة الرسالة، ط1، لبنان، 2002،ص129.

[7] محمود حمودة، مصطفى حسين، **أضواء على المعاملات المالية في الإسلام** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 1999، ص156.

سكن لهم والله سميع عليم"، وفي الحديث الصحيح قال صلّى الله عليه وسلم لمعاذ حين أرسله إلى اليمن: "أعلمهم أن الله افترض عليهم من أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم إلى الفقراء "أخرجه الجماعة". [1]

فالتفاوت بين الناس في الأرزاق وتحصيل المكاسب أمر واقع، وهذا يحتاج إلى علاج، حيث يجب على الغني أن يعطي الفقير حقا واجبا مفروضا عليه لا تطوعا ولا مِنَّة، وهو الزكاة، لقوله تعالى: " وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ "(سورة الذاريات، الآية: 19)، فقد شرع الإسلام فريضة الزكاة لحكم جليلة ومعان نبيلة، تناول جميع مظاهر الحياة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، إضافة إلى أنها فريضة تعبدية، فهي تمثل ركنا من أركان الإسلام. [2]

فللمسلم الغنى ينظر إلى ثروته وأمواله كأمانة استأمنه الله عليها ينبغي عليه أن يؤدى حقها ويستعملها فيما يرضى الله تعالى. كما يحث الله تعالى المسلمين على الإنفاق من أموالهم ليسدوا حاجات الفقراء والمحتاجين في قوله تعالى: "من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون " . (البقرة آية 245) [3]

2. حكم مانع الزكاة: من منع الزكاة جاحدا لفريضتها كفر ومن منع بخلا مع إقراره بوجودها أثم، [4]فلمانع الزكاة عقوبة في الدنيا، وعقوبة في الآخرة: أما عقوبة الدنيا فجواز أخذ نصف ماله إضافة إلى الزكاة المقررة عليه شرعا وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : "من أعطاها مؤتجرا فله أجرها، ومن منعها فإنا آخذوها وشطْرَ مالِه، عزمة من عزمات ربنا، لا يحل لآل محمد منها شيء".

وأما عقوبة مانع الزكاة في الآخرة: فإن له عذابا أليما جراء فعله ومنعه الزكاة. لذا قال تعالى: " وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ "(35).(سورة التوبة الآية 34-35)، وقال صلى

---

[1] أبو بكر جابر الجزائري، **منهاج المسلم**، دار الإمام مالك، المملكة السعودية ، 2010، ص 254.

[2] فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، "أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية"، **رسالة ماجستير**، قسم المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2009، ص ص17.

[3] http://www.islamdoor.com/K3/ahkamazakat.htm ، اليوم 2013/04/21 على الساعة 9.30.

[4] أبو بكر جابر الجزائري، مرجع سابق، ص256.

الله عليه وسلم في هذا الشأن: "من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مُثِّلَ له شجاعُ أقرع – حية– له زبيبتان – قرنان– يُطوِقه يوم القيامة، يأخذ بلهزمتيه –شدقية– ثم يقول أنا مالُك، أنا كنزك ثم تلا قوله تعالى: " وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السموات وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ " (سورة آل عمران، الآية180). [1]

المطلب الثاني: أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة. من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الزكاة تشبه الضريبة، لكنها ليست ضريبة حيث الضريبة هي:"فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة و بسقوف نهائية دون أن يعود عليه بنفع خاص مقابل دفع الضريبة".[2]

وبالتالي أجمع فقهاء الإسلام على أن هناك أوجه اختلاف، إلا أن هناك أوجه تشابه بينهما، كما يلي:

أولا: أوجه الشبه. [3]

- الضريبة فريضة مالية و الزكاة فريضة مالية أيضا.
- الضريبة تستأديها الدولة و الزكاة أيضا تستأديها الدولة.
- الضريبة إجبارية و الزكاة أيضا إجبارية.
- الضريبة غير مربوطة بمنفعة و الزكاة أيضا غير مشروطة بمنفعة.
- الضريبة هدفها الصالح العام و الزكاة أيضا هدفها الصالح العام.

ثانيا: أوجه الاختلاف.

1 –الزكاة فريضة إسلامية لكن الضريبة يفرضها القانون.

2 –الزكاة تأديتها عبادة لله وتنجي الفرد من عذاب الآخرة والضريبة تأديتها انقياد للقانون حتى لا يعاقب في الدنيا.

---

[1] موفق محمد عبده، **الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية** ، دار الحامد، ط1، الأردن، 2004، ص ص 20-21 .

[2] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة، الأردن، 2008، ص27 .

[3] طاهر حيدر حردان، **الاقتصاد الإسلامي: المال–الربا–الزكاة**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 1999، ص 170.

3 –الزكاة لا يمكن التهرب من أدائها لأن الله يراقب العباد لكن الضرائب يمكن للمرء التهرب منها.

4 –الزكاة تصل مباشرة من الأغنياء للفقراء أما الضرائب فقد يتهرب منها الأغنياء ويجبر على دفعها الفقراء.

5 –الزكاة يؤديها المسلم مقبل عليها وهو طائع لذلك فهي تبعث في نفسه السعادة أما الضريبة يؤديها الفرد وهو مجبر تحت سطوة القانون لذلك تزيد من الضغوط النفسية عليه مما يزيد من مخاطر الأمراض النفسية.

6 –المال يذهب في الضرائب بينما الزكاة تزيد المال وتطرح فيه البركة.

7 –كما أن الزكاة تؤخذ من الأغنياء بينما الضرائب على نحو ما تقدم، يقوم بتحملها الفقراء وليس الأغنياء. وبالتالي تقوم الزكاة بدور اجتماعي واقتصادي إيجابي، بينما تقوم الضرائب (على نحو ما هو متبع في النظم الوضعية) بدور سلبي. [1]

8 –أموال الزكاة لا يجوز أن تنفق إلا في أوجه مخصصة و التي حددها الله سبحانه و تعالى في الأوجه الثمانية، الفقراء، المساكين، العاملين عليها، المؤلفة قلوبهم، في الرقاب، الغارمين، في سبيل الله، ابن السبيل.

9 –في كون الزكاة واجبة بدليل القرآن الكريم، و نجد أنه يكثر التهرب من الضرائب، أما الزكاة فإن العبد يتقرب من ربه بأدائها.

10 – المنفعة في الضريبة و إن حصلت فهي دنيوية فقط، أما الزكاة فإن المنفعة فيها و إن حصلت فهي تتعدى الحياة الدنيا إلى الآخرة.

11 –الهدف: هدف الضريبة يعكس بالضرورة أهداف الحكام، بينما هدف الزكاة فهو يعكس هدف الله سبحانه و تعالى.[2]

نلخص مما تقدم أن الزكاة ليست ضريبة و الضريبة ليست زكاة و دفع الضرائب لا يغني عن دفع الزكاة و التشابه بين الضريبة و الزكاة ظاهري، و في الحقيقة يوجد اختلاف كبير بين الزكاة و الضريبة.

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D9%83%D8%A7%D8%A9 اليوم 2013/04/21 على الساعة 9.30.

[2] طاهر حيدر حردان، المرجع السابق، ص 171.

المطلب الثالث: خصائص الزكاة وشروط وجوبها.

أولا: خصائص الزكاة. تتميز الزكاة باعتبارها اقتطاعا ماليا من دخول وثروات المكلفين بجملة من الخصائص أهمها ما يلي:

1. اتساع وتنوع الوعاء الخاضع للزكاة، حيث تعتبر جميع الأموال القابلة للنماء، سواء تلك القابلة للنمو حقيقة أم تقديرية، وعاء للزكاة بشروط معينة.

2. تقسم الأموال التي يجب فيها الزكاة إلى مجموعتين رئيستين: الأصول الرأسمالية وهي تشمل الثروة الحيوانية والذهب والفضة والأرصدة النقدية ورأس المال العامل، والأوراق المالية، وتشمل المجموعة الثانية الدخو ل المتولدة من استغلال الأصول الرأسمالية وتشمل المنتجات والإيرادات والدخول المختلفة.

3. نمو حصيلة الزكاة وتجددها سنويا: معلوم أن الوعاء الخاضع يرتبط بالنشاط الاقتصادي وأن معظمه يتكون من الدخل أو الناتج المتولد من استخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع ومن ثم فإن حصيلة الزكاة ترتبط ارتباطا وثيقا وطرديا بمستوى النشاط الاقتصادي، تنمو وتتزايد مع نمو.

4. الزكاة أداة مالية مساعدة ومكملة لأدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي: ذلك أن التأثير في نسبة معتبرة من الدخل القومي في مرحلة الجمع والتحصيل أو في مرحلة الإنفاق والتوزيع لها أهميتها في المساعدة على التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية.[1]

5. اعتدال معدلات الزكاة حيث تتراوح ما بين 2,5%_20% فمثلا يبلغ معدل النقود ،الذهب، الفضة، عروض التجارة، إيرادات المستغلات، والدخول المستفادة 2,5% ، في حين نجد معدل الزكاة يرتفع في الإنتاج الزراعي مابين 5%_10% حسب تكاليف الإنتاج المستخدمة، أما وعاء السمك لايتجوز20%.[2]

[1] جمال لعمارة وآخرون، "الزكاة و تمويل التنمية المحلية"، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثارها على الاقتصاديات و المؤسسات** ، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، بسكرة، 21، 22 نوفمبر 2006، ص ص 15، 16.

[2] بن طبي دلال، "وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية** ، تخصص نقود وتمويل،2004، ص ص 48-49.

ثانيا: شروط وجوب الزكاة. ويشترط لوجوب الزكاة توفر شروط تتعلق بالمزكي، وشروط تتعلق بالمال نفسه تمثل فيما يلي:

1. شروط خضوع المزكي: وهي أربعة وتتمثل في: الإسلام، الحرية، الأهلية، النية.

❖ الإسلام: هناك شبه إجماع بأن الزكاة لا تجب إلا على المسلم لأنها ركن من أركان الإسلام الخمس[1] والكافر ليس أهلا للتكليف، أما المرتد فقد اختلفوا فيه فيما إذا كان يجب عليه أداء الزكاة عن مدّة ردّته.

فقال أبو حنيفة: " إن الزكاة غير واجبة عليه، لأنها عبادة محضة، والردّة تبطل جميع العبادات".

و قال الشافعي: يجب عليه أداؤها لأنها تكليف مالي أشبه بالدّين لا ينقضي إلّا بالوفاء.

و قال مالك: بقول أبي حنيفة، أن الردّة تبطل جميع العبادات، ومنها الزكاة.

ولكن الراجح فيه: أنها تجب على المرتدّ كقول الشافعي.[2]

❖ الحرية: أجمع الفقهاء على وجوب أن يكون الشخص المكلف بإخراج الزكاة حرا غير مملوك.[3]

❖ الأهلية: وهنا يفرق أيضا بين كون الزكاة عبادة محضة أو واجبا ماليا حيث يرى الجمهور وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون بينما ذهب الحنفية إلى أن الزكاة لا تجب في مالهما إلا في الزروع والثمار، فالقائلون أن الزكاة عبادة محضة كالصلاة والصوم، فهي تجب على البالغ والعاقل أما أصحاب الرأي الثاني الراجح فهو أن الزكاة تكليف مالي إسلامي، يتعلق بالمال دون النظر إلى كون مالكه كامل الأهلية أم لا، ولا فرق بين كون صاحب المال راشد أم لا.[4]

❖ النية: نية المزكي بقلبه أن هذا المال المعطى لمستحقيه هو الزكاة المفروضة عليه، [5] فهي ركن هام في الزكاة و ينبغي عقد النية على أن هذا المال المستخرج هو الزكاة الواجبة إرضاء لله تعالى وإتماما للدين. [6]

---

[1] سعيد سعد مرطان، مرجع سابق، ص170.

[2] أحمد إسماعيل يحي، **الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية**، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 62.

[3] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 58 .

[4] سعيد سعد مرطان، مرجع سابق، ص 57.

[5] كمال منصوري، "إستراتيجية التمويل المصرف الإسلامي"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية** ، تخصص نقود وتمويل، 2004، ص118.

[6] http://www.islamdoor.com/K3/ahkamazakat.htm اليوم 2013/04/21 على الساعة 9.30.

2. شروط الزكاة المتعلقة بالمال: وهي ستة الملك التام، النماء، النصاب، الزيادة عن الحاجة الأصلية، الفراغ من الدين، الحول .

❖ الملكية التامة: وهو قدرة المالك على التصرف بما يملك تصرفا تاما دون استحقاق للغير ،لأن الزكاة فيها معنى التمليك و الإعطاء لمستحقيها فلا يتحقق ذلك إلا من المالك القادر على التصرف.[1]

❖ النماء: والمقصود بالنماء الزيادة بأن يكون قابلا للزيادة ويدر على صاحبه ربحا وفائدة، [2] أي أن يكون المال الذي تجب فيه الزكاة ناميا،كنبات الأرض، والأنعام السائمة،أو قابلا للنماء كعروض التجارة والمعادن كالذهب والفضة.[3]

❖ بلوغ النصاب: ويعرف شرعا بأنه القدر المعين الذي يجب أن يبلغه المال حتى تفرض عليه الزكاة، [4] وهو الحد الأدنى المقرر شرعا لإخراج فريضة الزكاة أي الحد بين الفقير والغني وبين معطي الزكاة ومستحقها. [5] ويعد الشخص غنيا إذا امتلك النصاب زيادة على حاجاته الرئيس ية وحاجات عائلته ومن تحت رعايته بالنسبة للطعام ، الشراب، الملبس، المركب، المسكن، أدوات عمله والضرورات الأخرى، ومر عليه مدة سنة قمرية وجب عليه إخراج الزكاة. [6] أي تؤخذ الزكاة من مال لابد أن يكون قد بلغ النصاب. [7]

❖ الزيادة عن الحاجة الأصلية للمال: والمقصود بالحاجة الأصلية ما لا يستطيع الإنسان الاستغناء عليه، كالمأكل المشرب، الملبس، المسكن... [8]

❖ فراغ المال من الدين: أي سلامة المال من الديون لتمام الملك الذي اشترطه الفقهاء. [9]

---

[1] فؤاد السيد المليجي، أيمن أحمد شتيوي، **محاسبة الزكاة**، قسم المحاسبة كلية التجارة، الإسكندرية، 2006، ص 25.

[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 68.

[3] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص62 .

[4] كمال خليفة أبو زيد، أحمد حسين علي حسين، **دراسات نظرية تطبيقية في محاسبة الزكاة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 21.

[5] عوف محمد الكفراوي، **الرقابة المالية في الإسلام**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط2، الإسكندرية، 1997، ص70.

[6] http://www.islamdoor.com/K3/ahkamazakat.htm اليوم 2013/04/21 على الساعة 9.30.

[7] موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص 28.

[8] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص70.

[9] المرجع نفسه، ص 71.

❖ حولان الحول على مالك النصاب: بمعنى أن يظل مالكا للنصاب عاما كاملا زائدا عن حاجته الأساسية، [1] أي أي أن يقضي المال وهو في حوزة صاحبه اثنا عشر شهرا قمريا وهذا يخص الأنعام، النقود والسلع التجارية أما الزروع الثمار، العسل، المستخرج من المعادن، الكنوز ونحوها فلا يشترط فيها الحول. [2]

المبحث الثاني: الأموال المعنية بالزكاة والأصناف الذين تصرف لهم الزكاة.

وسيتم التطرق في هذا المبحث الى الأموال المعنية بالزكاة والأصناف الذين تصرف لهم الزكاة.

المطلب الأول : الأموال المعنية بالزكاة . الأموال الزكوية وهي التي يخرج منها المكلف وهي ما تسمى بالمصطلح المعاصر (وعاء الزكاة)، ولقد اتفق فقهاء المسلمين على الأموال التي تجب فيها الزكاة وهي صنفان من المعدن: الذهب والفضة اللذان ليسا بحلي، و ثلاثة أصناف من الحيوان: الإبل و البقر و الغنم، و صنفان من الحبوب: الحنطة والشعير، وصنفان من الثمر: التمر والزبيب، وفي ما يلي عرض لهذه الأموال:

أولا: زكاة الذهب والفضة. وجوب الزكاة في الذهب والفضة ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، فالله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز: "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيم " (سورة التوبة: الآية34)، أما السنة فقد أكدت هذا الوعيد في قوله صلى الله عليه وسلم (ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره...)رواه مسلم. [3] فهي تستحق على رأس المال غير المستثمر وتجب هذه الزكاة بالإجماع في الذهب والفضة والفضة إذا بلغ عشرين دينارا كما تجب في مائتي درهم لقوله عليه السلام في كتاب الصدقة إلى معاذ: "خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين مثقالا من الذهب نصف مثقال" ولقوله عليه السلام" ليس فيما خمس أواق صدقة و الأوقية أربعون درهما، ولكن يجب أن توضح أن أوراق البنكنوت أصبحت هي العملة الرسمية بدلا من

[1] حسن سري، **الاقتصاد الإسلامي مبادئ وخصائص و أهداف** ، مركز الإسكندرية للكتاب، الأزاريطة، 2004، ص94.

[2] كمال منصوري، مرجع سابق، ص118.

[3] حوحو حسينة، المرجع نفسه، ص ص 146-147

الذهب و الفضة وعليه فإنه تجب فيها الزكاة إذا بلغت النصاب مقدار بالذهب. أما الذهب الذي أريد به الزينة واللباس فلا زكاة فيه على مذهب الإمام مالك والإمام الشافعي. [1] ويتم حسابها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (01-02): كيفية حساب زكاة الذهب.

النصاب	85 غرام من الذهب فأكثر
طريقة الحساب	(وزن الذهب x سعر الغرام) 2.5x%
الذهب الذي تجب فيه الزكاة	(الذهب المكنوز + الذهب المعد للتجارة) – الذهب المستعمل للزينة
وقت الأداء	مرور سنة كاملة

المصدر: منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف 2012.

أما زكاة النقود فتتمثل كما في الجدول التالي:

جدول رقم (02-02): كيفية حساب زكاة النقود.

النصاب	85 غرام ذهبا فأكثر
مقدار الزكاة	2.5%
طريقة الحساب	(المبلغ x 2.5) / 100
وقت الأداء	مرور سنة كاملة

المصدر: منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف 2012.

ثانيا: زكاة الثروة الحيوانية. وتتكون الثروة الحيوانية من ثلاثة أنواع من الحيوانات وهي: الإبل والبقر والغنم ويشترط فيها أن تبلغ النصاب وهو خمسا من الإبل، والثلاثين من البقر، وأجمع الفقهاء المسلمين في الغنم والماعز أن تكون سائمة طوال السنة أي راعية معظم أيام العام من الحشائش المتاحة دون تكلفة وبلغت الأربعين، [2] فهي تقتنى لغرض النماء والتوليد وتربى بدون تكلفة تذكر وتجب فيها الزكاة إذا حال عليها الحول وبلغت النصاب، أما الحيوانات التي تقتنى لغرض إشباع الحاجات الأصلية لمالكها مثل الحيوانات العاملة (الإبل والبقر) التي تستخدم

[1] عوف محمد الكفراوي، **النظام المالي الإسلامي**، مرجع سابق، ص ص166، 167.

[2] عوف محمد الكفراوي، **الرقابة المالية في الإسلام**، مرجع سابق، ص81.

في حرث الأرض وسقي الزرع ونقل الأمتعة فهي معفاة من الزكاة بإجماع الفقهاء تصديقا لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم "ليس في البقر العوامل صدقة"[1] ويتم حسابها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (03-02): كيفية حساب زكاة الثروة الحيوانية.

أ- زكاة الغنم و الماعز	
39 – 1	لا شيء
120 – 40	شاة واحدة (1)
200 – 121	شاتان (02)
399 – 201	ثلاث شياه (03)
499 – 400	أربع شياه (04)
و يستمر	في كل مائة (100) شاة واحدة
ب- زكاة البقر	
29 – 1	لا شيء
39 – 30	تبيع أو تبيعة: العجل الذي أتم سنتين (2) و دخل في الثالثة
59 – 40	مسنة: التي أكملت الثلاث (3) سنوات ودخلت في الرابعة
69- 60	تبيعان(2)
79-70	مسنة (1) + تبيع (1)
و يستمر	في كل ثلاثين (30) تبيع (1) و في كل أربعين(40)مسنة (1)
ج- زكاة الإبل	
4 – 1	لاشيء
9- 5	شاة (1) من الغنم
14- 10	شاتان (2) من الغنم
19- 15	(3) شياه من الغنم
24- 20	(4) شياه من الغنم
35- 25	بنت مخاض: الناقة التي أكملت سنة ودخلت في الثانية
45- 36	بنت لبون: و هي الناقة التي أكملت سنتين ودخلت في الثالثة

[1] فؤاد السيد المليجي، مرجع سابق، ص165.

46– 60	حقة: الناقة التي أكملت ثلاثا و دخلت في الرابعة
61– 75	جذعة: التي أكملت أربع سنوات و دخلت في الخامسة
76– 90	بنتا لبون (2)
91– 120	حقتان (2)
121 فأكثر	في كل 40 بنت لبون، و في كل 50 حقة

المصدر: منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف 2012.

ثالثا: زكاة الزروع والثمار . الزروع جمع زرع وهو ما استنبت بالبذر لقصد استغلال الأرض من الأقوات و غيرها، والثمار جمع ثمر وهو ما يؤكل من أجمال الأشجار و النجوم وهي ما لا ساق لها من النبات كالبطيخ وقد اتفق الفقهاء على أصل وجوب الزكاة في الزرع الذي يخرج من الأرض ويكون مملوكا لصاحب الأرض، [1] فإذا سقيت بلا كلفة كأن تسقى بماء المطر أو الأنهار والعيون ففيها العشر، أما إذا سقت بالنضح والدوالي فإن الواجب فيها نصف العشر لقوله صلى الله عليه وسلم "فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر"متفق عليه. [2]

وشرط الحب والثمار أن يزهو الثمر ويصفر ويحمر وأن يفرك الحب وأن يطيب العنب والزيتون لقوله تعالى: "وآتوا حقه يوم حصاده" (سورة الأنعام، الآية 141)، وأقل نصابا هو خمسة أوسق و الوسق ستون صاعا بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم:" ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة" متفق عليه. [3] ويتم حسابها كما في الجدول الموالي:

جدول رقم (04–02): كيفية حساب زكاة الزروع و الثمار.

النصاب	647 كيلوغرام قمح = 825 لتر
إذا كان السقي بدون تكلفة	%10
إذا كان السقي بآلة فقط	% 5

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب، القاهرة ، 2002 ، ص196.

[2] محمود حمودة، مصطفى حسين، مرجع سابق، ص159.

[3] محمود حمودة، مصطفى حسين، مرجع سابق، ص159.

إذا كان السقي بماء السماء + الآلة	%7.5
وقت أدائها	عند جني المحصول حتى لو تكرر الجني مرات في السنة

المصدر: منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف 2012.

رابعا: زكاة الثروة التجارية.[1] أباح الله للمسلمين أن يشتغلوا بالتجارة و يكسبوا فيها بشرط ألا يتجروا في سلعة محرمة أو يهملوا العنصر الأخلاقي في معاملاتهم من الأمانة و الصدق و تشمل الثروة التجارية كل ما يعد للتجارة من المال على اختلاف أنواعه مثل الآلات، الأمتعة، المأكولات، النباتات، الأرض، العقارات و المنقولات و يستند وجوب الزكاة في الثروة التجارية إلى القرآن الكريم لقوله تعالى:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ "(سورة البقرة، الآية 267) وما رواه أبو داود عن سمرة بن جندب قال كان رسول الله يأمرنا أن نخرج الصدقة مما تعد للبيع. إذا حل موعد الزكاة و توافرت العناصر العامة لفرضهما ينبغي على التاجر أن يقوم بجرد تجارته ويقوم قيمة البضاعة الموجودة ويضمها إلى ما لديه من نقود ، سواء استعمالها في التجارة أم يستعملها ويضيف ما لديه من ديون مرجوة القضاء وغير ميؤ وس منها ويخرج الجميع ربع العشر(أي 2 .5 %) وذلك بعد طرح ديونه من جملة أمواله. ويتم حسابه كما في الجدول الموالي:

جدول رقم: (05-02) كيفية حساب زكاة عروض التجارة.

النصاب	85 غرام ذهبا
مقدار الزكاة	2.5%
طريقة الحساب	(قيمة البضاعة (سعر السوق) + النقود المدخرة + الديون المنتظر سدادها (المرجوة) – ما على التاجر من ديون)x2.5 %]
وقت الآداء	مرور سنة كاملة

المصدر: منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف 2012.

خامسا: زكاة الصور المستحدثة من الأموال.وتتمثل في ما يلي:

1. **زكاة الأسهم والسندات:** إن الأسهم والسندات ما هي إلا صورة من صور امتلاك الأرصدة النقدية ارتبط ظهورها بتعدد طرق استثمار المدخرات النقدية للأفراد، رجاء في الربح بحيث يمكن تعريف كل منها كما يلي:

[1] إبراهيم القاسم رحاحلة، مرجع سابق، ص ص33-32.

أ.1.تعريف الأسهم: هي نوع من أنواع الأوراق المالية المتداولة في بورصة القيم المنقولة.[1]

أو هي الحصة التي يقدمها الشريك في شركات المساهمة، ويكون في الغالب مالا.[2]

أ.2.كيفية تقدير زكاة شركة أسهم[3]: إذا كانت الشركة ستخرج زكاتها فإنها تعتبر بمثابة الشخص الطبيعي وتخرج زكاتها بمقاديرها الشرعية بحسب طبيعة أموالها ونوعيتها، أما إذا لم تخرج الشركة الزكاة فعلى مالك الأسهم أن يزكي أسهمه تبعا لإحدى الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى: أن يكون قد اتخذ أسهمه للمتاجرة بها بيعا وشراء فالزكاة واجبة وفيها وهي إخراج (¼) العشر أي (2.5 %) من القيمة السوقية بسعر يوم وجوب الزكاة كسائر عروض التجارة.

الحالة الثانية: أن يكون قد اتخذ أسهم للاستفادة من ريعها السنوي وزكاتها كما يلي:

- إن أمكنه أن يعرف عن طريق الشركة أو غيرها مقدار ما يخص السهم من الموجودات الزكوية للشركة فإنه يخرج الزكاة بنسبة ربع العشر (2.5%).
- وإن لم يعرف فقد تعددت الآراء في ذلك فيرى الأكثرية أن مالك السهم يضم ريعه إلى سائر أمواله من حيث الحول والنصاب ويخرج منها ربع العشر (2.5 %) وبرئ ذمته بذلك ويرى آخرون إخراج العشر من الربح (10 %) فور قبضه قياسا على الأراضي الزراعية.

ب.1.تعريف السندات: هي وثائق تثبت تمتع صاحبه بحق معين في ملكية شيء، [4] فالسندات تمثل صكوك دين لمالكها، وهي أداة تمويل مباشرة ما بين وحدات العجز ووحدات الفائض، ومها يكن الحكم بالحلال أو الحرمة في هذه السندات ن فإنها رأس مال مملوك لصاحبه ولذلك أجمع الفقهاء وجوب الزكاة فيها.[5]

ب.2. كيفية تقدير زكاة أصحاب السندات: [6] يتوقف حكم الزكاة في السندات على نية صاحبها وهي كما يلي:

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994 ص82.

[2] حسام الدين بن موسى عفانة، **يسألونك عن الزكاة**، منشورات لجنة القدس، ط1، فلسطين، ص62.

[3] يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، الجزء الأول، بيروت لبنان، مؤسسة الرسالة، 1981، ص ص 295-296.

[4] محمد إسلام البرواري، **بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي**، دار الفكر المعاصر، ط1، سورية، 2002، ص128.

[5] محمود محمد الداغر، **الأسواق المالية**، دار الشروق، الأردن، 2005، ص103.

[6] كمال خليفة أبويد، مرجع سابق، ص ص 69 -70.

الحالة الأولى: شراء سندات بغرض المضربة على سعرها: في هذه الحالة تعتبر من عروض التجارة ولذلك تقيم قيمتها السوقية في نهاية الحول ثم تحسب الزكاة على القيمة السوقية الحاضرة للسندات مضافا إليها عوائدها بنسبة (% 2.5).

الحالة الثانية: إذا كان شراء السندات بغرض الاحتفاظ بها والحصول على العائد منها نكون أمام حالتين:

- تعتبر السندات ديونا مرجوة السداد فتزكى سنويا بمقدار (2.5 %) أي ربع العشر من قيمتها وعائدها متى حال عليها الحول وبلغت النصاب.
- الزكاة تكون على العائد فقط بنسبة (10 %) باعتبار أن السندات أموال ثابتة تدر دخلا.

إن الأرباح التي تدرها السندات تعتبر مالا حراما لأنها ربا ولكن لو تم إعفاؤها من الزكاة لأدى ذلك إلى إقبال الناس عليها بدلا من الأسهم، إذن الحكمة هنا من فرض الزكاة هي المنع والتخويف وليس القبول والرغبة فيها. وزكاة الأسهم والسندات تكون كما في الجدول التالي:

جدول رقم (06-02) كيفية حساب زكاة الأسهم والسندات.

الأسهم	(قيمة الأسهم في السوق + الأرباح) x (2.5%)
السندات	(قيمة السندات في السوق) x (2.5 %)
وقت أدائها	مرور سنة كاملة

المصدر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف 2012.

2. **زكاة الثروة الصناعية :**[1] لا زكاة في المباني والمعدات وأدوات الإنتاج المعدة للتصنيع، وتخرج الزكاة على الربح الذي يدره المصنع وكذلك على المواد الخام المستخدمة في التصنيع إذا حال عليها الحول وكذلك المواد المصنعة التي لم يتم بيعها بعد وتقيم بما فيها من المواد الخام ولا عبرة بما زادته الصنعة في قيمتها.

3. **زكاة كسب العمل و المهن الحرة** : وتتمثل في زكاة الأجور، المرتبات، المكافئات، وفي دخل الطبيب الموظف، المهندس المحامي، كلها تخضع للزكاة بعد استبعاد التكاليف والحاجيات الأصلية للإنسان. [1] وتنقسم إلى قسمين هما:

[1] http://www.islamdoor.com/K3/ahkamazakat.htm اليوم 2013/04/21 الساعة 9.30

- زكاة كسب العمل: يختلف الرأي حول توقيت وجوب الزكاة. و في هذا الصدد نجد رأيان: أن يزكي الموظف راتبه بمجرد استلامه ويتوقف المهنيون والحرفيون بأداء الزكاة وقت الحصول على الدخل، والثاني: لا تجب إلا بمضي الحول على وقت الحصول على الدخل و إلى أن يبلغ النصاب.

وقد اقترح أحد الكتاب: أن يتم اقتطاع نسبة الزكاة و قدرها 2.5% من المرتب بعد خصم ما يلزم لحاجات المكلف، وذلك منعا للانتظار و تسهيلا لتوجيه الزكاة لمستحقيها.

و يرى كاتب آخر لتسهيل عملية حساب الزكاة أن على المكلف حصرما يتبقى لديه في نهاية حوله ثم يضيفه إلى ما لديه من مدخرات أو عناصر ثروة أخرى و يزكي عنهم مرة واحد في نهاية الحول.

- زكاة دخل المهن الحرة و أصحاب الحرف : يرى تطبيق محاسبة الزكاة سنويا على أساس تحديد صافي الإيراد المحقق من النشاط ثم استبعاد الحاجات الأصلية و الديون، و بعد ذلك تحسب الزكاة على المتبقي.[2]

4. زكاة البترول: [3] ناقش العلماء قديمًا مسألة زكاة البترول في كتبهم، ولكن لم يكن المقصود هو البترول المعروف بحجمه الآن، وقد وقع الخلاف حول وجوب الزكاة في البترول قديما، تبعا للخلاف بين العلماء السابقين في وجوب الزكاة في المعادن، وعلى هذا يعتبر البترول من الأموال الزكوية في المذهب الحنبلي خلافا للمذاهب الأخرى حيث إن الحنابلة أوجبوا الزكاة في جميع المعادن، فيما قصر أصحاب المذاهب الأخرى الزكاة على أنواع معينة على خلاف بينهم، وعند الأخذ بمذهب الحنابلة فإن البترول تجب فيه الزكاة، وهذا ما رجحه عدد من الفقهاء المعاصرين وعلى رأسهم الشيخ القرضاوي الذي رجح وجوب الزكاة في البترول عندما تحدث عن المعادن قائلا :"فكلها ذات قيمة عند الناس حتى يسمى النفط في عصرنا(بالذهب الأسود)، ولو عاش أئمتنا(رحمهم الله)حتى أدركوا قيمة المعادن في عصرنا وما تجلبه من نفع، وما يترتب عليها من غنى الأمم وازدهارها، لكان لهم رأي آخر" أي لقالوا بوجوب الزكاة فيها لكن هؤلاء الفقهاء قالوا بعدم زكاة البترول لأنه مال عام وهو ملك للدولة وليس ملكا خاصًا، ووجوب الخمس فيه إذا

---

[1] جمال لعمارة، **النظام المالي في الإسلام**، دار النبأ، 1996، ص17 .

[2] يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، الجزء الاول، الطبعة العشرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1988، ص 415-513.

[3] ختام عارف حسن عماوي، "دور الزكاة في التنمية الاقتصادية"، **أطروحة لنيل شهادة الماجستير في الفقه والتشريع**، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، 2010، ص ص64-65.

ملكته شركات أو أفراد، وإلى مثل هذا الرأي ذهب الدكتور محمد عثمان شبير وذكر أن الإجماع منعقد على أنه لا زكاة في مال الدولة. ولكن هناك من خالف هذا الرأي وذهب إلى تزكية البترول وإن كان مملوكا للدولة فَتُخْرِجُ الدولة الخمس وتضمه إلى مصارف الزكاة.

سادسا: زكاة العسل ومستخرجات الأرض والبحر. يرى الشيخ يوسف القرضاوي أن يؤخذ العشر في صافي إيراد العسل أي بعد رفع النفقات والتكاليف، أما مستخرجات البحر فصح أنه تجب فيها الخمس، [1] حيث يستخرج من البحر ثروات كثيرة وغالية الثمن مثل الجواهر الكريمة كاللؤلؤ، والمرجان ومن الطيب كالعنبر، [2] في حين إذا بلغت قيمة السمك نصاب عروض التجارة وجبت فيها الزكاة، ويؤخذ من المعادن الخمس [3]، فالمعادن هي كل ما يستخرج من باطن الأرض كالحديد والنحاس والنفط، الركاز، والركاز هو المعدن المدفون في الأرض الذي لم يعرف له مالك[4].

سابعا: زكاة الدين. ويعرف الدين بأنه: اسم لدين واجب في الذمة يكون بدلا عن مال أتلفه أو قرض اقترضه أو بيع عقد بيعه أو منفع عقد عليها،... [5] يختلف زكاة الدين باختلاف نوعه ويتمثل في الدين المرجو والدين غير المرجو والدين المعدوم:

- الدين المرجو: فيتفق جمهور الفقهاء على وجوب زكاة هذا النوع من الدين، على أن تخرج زكاته مع زكاة المال الأصلي وسنويا.

- الدين غير المرجو: فهو الدين المشكوك فيه وفي إمكانية تحصيله ويغلب عدم الوفاء به كالديون التي يؤجل المدين سدادها عدة مرات، واختلف الفقهاء في وجوب الزكاة فيه.

* فمنهم من يرى وجوب الزكاة فيه على أن لا تسدد إلا حين قبضه، وبعبارة أخرى تجب فرضية الزكاة على

---

[1] دلال بن طبي، مرجع سابق، ص47.

[2] إبراهيم القاسم رحاحلة، مرجع سابق ،ص37.

[3] دلال بن طبي، مرجع سابق، ص47.

[4] عبد المجيد بيرم، "فقه الأموال الزكوية وتطبيقاتها المعاصرة"، **تقرير تفصيلي حول الدورة التدريبية الخاصة بالإدارة الاقتصادية والمالية لمؤسسات الزكاة**، دار الإمام، الجزائر 2009، ص20.

[5] عبد الكريم زيدان، **الزكاة وأحكامها في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 2004، ص68.

أن يؤجل إخراجها إلى حين وفاء الدين وقبضه.

* ومنهم من يرى أن لا زكاة عليه إذا قبض إلا زكاة واحدة حتى ولو مضى عليه أكثر من سنة.

- الدين المعدوم: وهو الدين الذي يتعذر تحصيله بصفة مؤكدة وبسبب يعود إلى المدين، كوفاته دون تركه له، أو لهلاك أمواله، أو مماطلته أو لإعساره،..الخ. ويختلف الفقهاء بالنسبة لزكاة هذا النوع من الدين كما يلي:

*منهم من يرى وجوب الزكاة فيه على أن تكون على المدين المماطلة.

*ومنهم من يرى عدم إيجاب الزكاة في هذا الدين سواء الدائن أو المدين.

ولنا القول: بأن فريضة وجوب زكاة الدين واردة في الدين في حالة تمكن من قبضه سواء أكان دينا مرجوا أو غير مرجو تطبيقا للأحكام العامة للزكاة الواجبة عند توافر الوعاء والنصاب ومرور الحول. [1] وتحسب كما في الجدول التالي:

جدول رقم (07-02): كيفية حساب زكاة الديون.

الديون المؤكد استرجاعها	مبلغ الدين 2.5x%
وقت أدائها	كل سنة عند حولان الحول
الديون المشكوك فيها	مبلغ الدين 2.5x%
وقت أدائها	عند استرجاعها و تزكى مرة واحدة فقط و أن بقيت عند المدين سنين

المصدر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف 2012.

المطلب الثاني: الأصناف الذين تصرف لهم الزكاة والذين لا تصرف لهم الزكاة.

أولا: الأصناف الذين تصرف لهم الزكاة.

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص 108-109.

لقد اهتم القرآن الكريم بتحديد كل ما يتعلق بالزكاة، وخصوصا تحديد مصاريفها ومستحقيها حتى لا يخضع توزيعها للاجتهادات الشخصية أو الأهواء الخاصة، ولذا جاء في القرآن التصريح بالجهات التي تصرف لها، وبين الأصناف الثمانية المستحقة لها، [1] وذلك من خلال الآية الكريمة في (سورة التوبة الآية 60) قال تعالى:"إنَّما الصدقاتُ للفقراء والمساكينِ والعاملينَ عليها والمؤلفةِ قلوبُهم وفي الرقاب والغارمينَ وفي سبيلِ الله وابن السبيلِ فَريضةً من الله والله عليمٌ حكيمٌ"، وفي ما يلي شرح مبسط للمصارف التي جاءت في الآية:

1 .الفقراء: الفقير هو المحتاج المتعفف الذي لا يسال . [2] وهم أيضا ذو الحاج والفاقة الذين لا يجدون كفايتهم مما غنى عنه،[3] وهم الذين لا يأتيهم مال لسد حاجتهم الأساسية من مأكل، شراب، ملبس، مسكن... [4]

2 . المساكين: المسكين في اللغة: مشتق من السكون (أي ذهاب الحركة) وهذا لسكونه إلى الناس، وهو بمعنى الذلة والضعف، وبمعنى الفقر الذي يذل ويقهر، إذ المساكين هم الإذلال المقهورون.[4]

و المسكين هو المحتاج المتذلل الذي يسأل الناس وذلك لأن المسكنة تنبؤ عن ذلك،[5]ولقد اختلف الفقهاء في تحديد من هو الفقير ومن هو المسكين، فيرى الحنفية أن الفقير من يملك شيئا ما دون النصاب، أما المسكين هو الذي لا يملك شيئا أو لاشيء له. [6]

3 .العاملون عليها: ويقصد بهم كل الذين يعملون في الجهاز الإداري لشؤون الزكاة، من جباة يحصلونها ومن خزنة وحراس يحفظونها، ومن كتبة وحاسبين يضبطون واردها ومصروفها، ومن موزعين يفرقونها على أهلها ويشترط فيهم أن يكون مسلمين، مكلفين بالغين، عالمين بأحكام الزكاة...الخ[7]. وهم الذين يأخذون أجورهم من أموال الزكاة.[8]

4 .المؤلفة قلوبهم: ذكر ابن تميمة أن المؤلفة قلوبهم نوعان:

---

[1] عبد المجيد بيرم، مرجع سابق، ص29.

[2] http://www.jewelsuae.com/islamic-derasat/ArkanElIslam/zakat.htm اليوم 2013/04/21 الساعة 9.30

[3] كمال خليفة أبو زيد، مرجع سابق، ص13.

[4] محمود حمودة، مرجع سابق، ص162.

[4] عبد المجيد بيرم، مرجع سابق، ص 31.

[5] إبراهيم القاسم رحاحلة، مرجع سابق، ص74 .

[6] موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص80.

[7] موفق محمد عبده،مرجع سابق، ص81-82.

[8] عثمان حسين عبد الله، **الزكاة والضمان الاجتماعي**، دار الوفاء للنشر والتوزيع، 1989، ص 127.

أ –كافر ومسلم يعطى كل منهما من أموال الزكاة لسببين، أن ترجى بعطيته منفعة كإسلامه، أو لدفع مضرته.

ب– المسلم المطاع: أي المطاع في قومه يعطي من الزكاة للأسباب الآتية، الأول: يرجى بعطيته المنفعة كحسن إسلامه أو إسلام نظيره أو جباية المال ممن لا يعطيه إلا بالخوف والثاني: لكف ضرره عن المسلمين إذا لم يكف إلا بذلك وهذا النوع من العطاء الذي قد يكون من أموال الزكاة ومن الموارد الأخرى لبيت مال المسلمين.[1]

5 . الغارمون: وهم المدينون الذين يتحملون الدين لإصلاح ذات البين أو لدفع الديات أو يتحملونه لقضاء مصالحهم الخاصة.[2]

6 . الرقاب : أي في فكِّ الرقاب وعِتْقِ الرَّقيق، [3] وهي جمع رقبة، والمراد بها في القرآن الكريم العبد والأمة، أي تصرف الزكاة لتحرير العبيد والايماء من الرق والعبودية.[4]

6– في سبيل الله: أي الجهاد في سبيل الله، يعطى المقاتلون في سبيل الله من الزكاة ما يحتاجون إليه من النفقات والأسلحة وغير ذلك[5]

7– ابن السبيل: وهو من انقطعت به الأسباب و كان في سفر بحيث لا يستط يع الانتفاع بمالـه فإنه يعطي من الزكاة وإن كان غنيا في بلده.[6]

ثانيا: الأصناف الذين لا تصرف لهم الزكاة. [7] نذكرهم في ما يلي:

1. الأغنياء: اتفق فقهاء الإسلام على أنه لا يعطى من سهم الفقراء والمساكين غني .
2. الأقوياء المكتسبون: و لقد اتفق العلماء على أن الزكاة لا تصح على الشخص القوي السليم إلا إذا كان غير قادر على إيجاد عمل أو يجد العمل ولكن الأجر الذي يأخذه لا يكفي احتياجاته هو و من يعيلهم ، ففي هذه الحالة

[1] عوف محمد الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص، 98.

[2] محمود حمودة، مرجع سابق، ص162 .

[3] http://www.jewelsuae.com/islamic-derasat/ArkanElIslam/zakat.htm . اليوم 2013/04/21 الساعة 9.30

[4] طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص203.

[5] فضل حسن عباس، **أنوار المشكاة في أحكام الزكاة**، الطبعة 30، الجزائر، شركة الشهاب، 1989، ص97.

[6] موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص88.

[7] فؤاد السيد المليجي، مرجع سابق، ص ص305–306.

يعان من الزكاة بقدر حاجته أو بقدر ما يسهل له طريق العمل .فيقول الرسول: "لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي" ومعنى مرة: الشديد، و السوي بمعنى الصحيح.

3. أصول أو فروع الشخص مثل الزوجة والوالدين والأقارب: وهم الأقارب لا يعطون من الزكاة لأنها تغنيهم عن النفقة و بالتالي يعود نفع الزكاة إليه.

4. الملحدين والمرتدين: لقد أجمع المسلمون على أن الكافر المحارب لأهل الإسلام لا يعطى من الزكاة شيئا.

5. آل البيت: لا يعطون من الزكاة لأنهم يأخذون حقهم من الغنائم، وهناك وجهات نظر مختلفة.

المبحث الثالث: آثار الزكاة ودورها في محاربة البطالة.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى آثار الزكاة ودورها في محاربة البطالة.

المطلب الأول: آثار الزكاة. و تم التركيز على الآثار النفسية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

أولا: الآثار النفسية. [1] وتنقسم إلى قسمين :

أ. بالنسبة للمنفق: شرعت الزكاة ليدفعها المقتدر ماليا للفقراء والمحتاجين وبالتالي تحقيق البعد الإنساني لعملية التنمية، فتذوب الفوارق من جهة، وتحقيق مرضاة الله والتخلص من الجشع والأنانية في نفوس الأغنياء وبالتالي تؤدي آثارها إلى تطهير النفس المؤمنة من رجز الرذائل الاجتماعية.

ب. بالنسبة الآخذ: الأخذ للزكاة يعتبر مستحقا لها وبالتالي لا يشعر بالانتقاص عند أخذها من الغني، حيث يصبح غير محتاج ويتحقق له الهدوء النفسي وهذا ما يجعله يبتعد عن الانحراف الاجتماعي.

إذن فالزكاة تطهر نفس المؤمن سواء كان فقيرا أو غنيا، مما يؤدي بالتالي إلى تصديق النظرة الفردية لحقيقة الوجود الإنساني في هذا الكون. [2] كما تولد حب الفقير للغني لأن الشخص إذا أسديت إليه معروفا أحبك، وقد جعل الله القلوب على حب من أحسن إليها. [3]

ثانيا: الآثار الاقتصادية للزكاة. وذلك من خلال محاربة الاكتناز، الحث على الإنفاق والاستثمار كما يلي:

---

[1] عبد الله جبابة، "الزكاة كإستراتجية لتحقيق التنمية المستدامة الأخلاقية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، العدد الثالث عشر، 2008، ص65 .

[2] فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، مرجع سابق، ص ص17-18.

[3] حوحو حسينة، "الدور التمويلي للزكاة في مجتمع معاصر"، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية** ،جامعة بسكرة، 2009، ص141.

أ. محاربة الاكتناز: والاكتناز هو حبس الأموال المعدة للتداول والذي يسبب عجزا في النشاط الإنتاجي ويعيق التنمية الاقتصادية،[1] إن ارتباط المورد المالي بالجانب التعبدي أمر مفقود في النظم الاقتصادية الأخرى أي ارتباط الزكاة بالعبادة، و إعطاء الدولة الدور لإنفاقها حسب الأوجه المقررة بالنص، مما يضمن لها مراقبة و ملاحظة أثرها المباشر في التنمية لذلك نجد في الحديث: "ثمروا أموالكم لئلا تأكله ا الزكاة" و في هذا حث على عدم اكتناز المال بل المال الأصل فيه الرواج كما يقول الفقهاء، ثم إن إعطاء الزكاة لأصحاب الحاجة بمعنى الفقراء و المساكين من شأنه أن يرفع الاستهلاك، ومن ثم الدخل و الاستثمار فالدينار في يد المستهلك الفقير له منفعة حدية أكثر حسب التحليل الكنزي.[2]

ب. الحث على الإنفاق: وذلك أن الإسلام يحث على الإنفاق في سبيل الله في العديد من الآيات التي أوصت بالإنفاق الحلال حيث يجب أن يكون من غير الإنتاج الفاسد وغير الصالح كما يجب إن يكون الإنفاق عن ظهر غنى ليبقى الفرد المسلم لأهل بيته ما يكفيهم المسألة، ونجد من الآيات القرآنية إن الإسلام يطلب من المسلمين بداية إن ينفقوا لتغطية متطلباتهم المعاشية ليقووا على القيام بالعبادات. وفي هذا الإنفاق جانب دنيوي مادي إلا وهو تعزيز الطلب الفعال الذي يحفز أصحاب العمل وأرباب الصناعة والإنتاج على التوسع لتغطية هذا الطلب فيزيد من استثماراتهم في السلع الإنتاجية على المدى البعيد، وكذلك زيادة الطلب على الأيدي العاملة، وذلك في المدى القصير ، مما يحرك عملية الإنتاج ويزيد من الطلب على الاستثمارات.[3]

ج. إعادة توزيع الدخل الثروة: وذلك من خلال إلزام الغني بدفع جزء من ماله للفقير في شكل زكاة فهي أفضل وسيلة لإعادة توزيع الثروة، بين أفراد المجتمع على أساس عادل، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية للدخل أي الوحدة الأخيرة، أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير وعلى ذلك فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن

[1] المرسي السيد حجازي، "الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز** ، الاقتصاد الإسلامي، مقال 17، العدد الثاني، 2004.

[2] مفتاح الصالح، "الموارد المالية للدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي "، **رسالة ماجستير**، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، 1994، ص 217.

[3] سعد خيضر الرهيمي وآخرون، "أخلاقيات الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي"، **بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي**، السادس لكلية الاقتصاد، جامعة الزيتونة، الأردن، 2006، ص7.

طريق الزكاة إلى الفقير يسبب كسباً للفقير أكثر من خسارة الغنى، والنتيجة النهائية هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل. [1]

د.جذب الادخار نحو الاستثمارات: لأنه إذا فرضت الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها كالأرصدة النقدية والأراضي التي يحتفظ بها، لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيا، لذا يفترض أن يعمل على تثمير أمواله. [2]

ثالثا: الآثار الاجتماعية. [3] وتتمثل في ما يلي:

أ. محاربة الفقر:لأن أول هدف لفرض الزكاة في القرآن الكريم هو القضاء على الفقر والمسكنة، فقد اعتبر الإسلام الفقر مرض خطير يجب القضاء عيه للوصول إلى الاستقرار.

ب. تقليل التفاوت الطبقي: وذلك من خلال فرض الزكاة على الغني وتوزيعها في مصارفها الثمانية، لتعميم التكافل الاجتماعي حتى يكثر حق الفقير ويزداد نصيبه وبذلك تتقارب الفروق بين الطبقات في المجتمع.

ت. المحافظة على الأمن العام للدولة: من خلال التقارب الطبقي وتوفير الطمأنينة وزوال الحقد والحسد بين الطبقات وبالتالي التقليل من الجرائم والسرقات الناجمة من الاحتياج ويحل الاستقرار السياسي.

رابعا: الآثار السياسية. [4] بالإضافة الأهداف السابقة يكمن الزكاة تحقيق أهداف سياسية وتتمثل في ما يلي:

[1].مجدي عبد الفتاح سليمان، "دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي"، **مجلة الوعي الإسلامي**، دولة الكويت، العدد: 445، السنة 11 .

[2] بن طبي دلال، مرجع سابق، ص52.

[3] عبد الله جبابة، مرجع سابق، ص65.

[4] حوحو حسينة، مرجع سابق، ص144.

أ .فرض قوة الدولة وسيادتها على أراضيها: فالله سبحانه وتعالى لم يدع لأرباب الأموال وحدهم جباية الزكاة، وإنما جعلها للرسول صلى الله عليه وسلم وللحكام من بعده وللدولة المسلمة وهذا يشير إلى أهميتها من حيث قوة السلطان وإلزام أدائها.

ب . بسط سلطان الدولة وهيبتها: وذلك يحتاج إلى نفقات متعددة تكون للمجاهدين والغزاة في سبيل الله، إذ هم يساهمون في تنفيذ سياسة الدولة من أجل بسط قوتها، ومن هنا جعل الله مصرف خاصا وهو في سبيل الله، وهو الغزو والجهاد.

ج .تأليف قلوب غير المسلمين: فنفقات التأليف ضرورية لخدمة الإسلام وأهله وذلك عن طريق تأليف قلوب الكفرة إما للإسلام أو للكف عن المسلمين.

المطلب الثاني: دور الزكاة في محاربة البطالة.

أولا: يظن البعض خطأ أن الزكاة تشجع على البطالة وهذا الظن خطأ لأسباب عديدة منها:

- موقف الإسلام من العمل كأحد عوامل النتاج في الاقتصاد الإسلامي.

أن الزكاة لا تعطى إلا للعاجزين عن الكسب فلا تعطى للقوي القادر عن العمل، ومن الواضح أن على محتاج الزكاة والمستوفى شروطها أن لا يأخذ منها إلا قدر حاجته ويعف عما يزيد عن ذلك.

- أن الإسلام يوجب العمل على القادر عليه ويجعله فرض عين.[1]

ثانيا: وعلى العكس من القول السابق فان الإسلام يوجب العمل على الإنسان القادر ويشجعه على ذلك، فالعمل من صناعة وزراعة وتجارة أو غير ذلك هو السبيل إلى اكتساب الرزق الحلال، فالشريعة الإسلامية تعلي من مكانة العمل في الحث على الزراعة يقول صلى الله عليه وسلم: " مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَزْرَعُ زَرْعًا ۚ أَوْ يَغْرِسُ ۚ غرْسًا ۚفيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ ۚأَوْ ۚإِنْسَانٌ ۚأَوْ بَهِيمَةٌ ۚإِلَّا كَان ۚلَهُ ۚبِهِ صَدَقَةٌ". وفي الحث على التجارة يقول:" التَّاجرُ الصَّدُوقُ الأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ". وفي الحث على الصناعة والحرف اليدوية يقول:"مَا أكل ۚأَحَدٌ ۚ طعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ

[1] عوف محمود الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق ، ص206 .

َأن يَأْكُل مِنْ عَمَل يَدِهِ وَ ِإنَّ نَ ِبيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَ َلَيْهِ السَّ َلام كَان يَأْكُلُ مِنْ عَمل يَدِه". ومن الوسائل الفعالة التي جاء الإسلام بها للتخلص من البطالة وزيادة العمالة، فريضة الزكاة كما يلي. [1]

أن عملية إعادة توزيع الدخل من شأنها أن تقلل من حدة التفاوت في الدخول وهذا أمر له تأثير كبير في معالجة البطالة.

–الزكاة تقوم بعملية نقل وحدات من الأغنياء إلى الفقراء مما يزيد من قدرتها على الاستهلاك، الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في طلب سلع الاستهلاك، ويؤدي ذلك إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية، وبذلك يزيد الإنتاج ويزيد تبعا لذلك فرص العمل الجديدة. [2]

–فالزكاة ليست مجرد سد جوعة الفقير أو إقالة عثرته بكمية قليلة من النقود، وإنما وظيفتها الصحيحة تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره ويوضح ذلك الإمام الرملي فيقول"ويعطى الفقير والمسكين إن لم يحسن كل منهما كسباً بحرفة ولا تجارة كفاية سنة والأصح كفاية عمره الغالب، لأن القصد إغناؤه". أما من يحسن حرفة تكفيه لائقة فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثرت أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه. ومن الواضح أن الزكاة تعين كل من هو قادر على الإنتاج، فهي بذلك تخلق طاقات إنتاجية، إضافة إلى تشغيل الطاقات العاطلة، وبذلك يتم القضاء تدريجياً على البطالة، بحيث يصبح جميع أفراد المجتمع من المنتجين، كما أن الزكاة لها دعوة إلى إطلاق الحوافز المادية بتقريرها سهماً من الزكاة للعاملين عليها، وواضح أنه كلما اجتهد العامل في جمع الزكاة فأحسن الأداء زاد الدخل من الزكاة وارتفع نصيب العاملين عليها. [3]

–يتضح دور الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة حيث تمكن العاطل القادر من العمل وذلك بتأهيله و تعليمه وتدريبه، وتحسين مستوى أفراد القوة الإنتاجية وزيادة قدرتهم على الإنتاج والعمل بتحقيق الزكاة للمستوى المعيشي لهم.

[1] ختام عارف حسن عماوي، مرجع سابق ، ص 69.

[2] عوف محمود الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص ص207–208.

[3] مجدي عبد الفتاح سليمان، **دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي** ، مرجع سابق.

كما تساهم في توفير فرص عمل جديدة من خلال رفع مستوى الطلب وسد الفجوة بين الإنفاق الاستهلاك ي والدخل لتحقيق التشغيل التام. [1] أيضا من مصارف الزكاة مصرف الغارمين والغارمون هم المدينون الذين لزمتهم ديونهم وعجزوا عن سدادها ولم يكن دينهم لمعصية الله، أو لأداء خدمة عامة كإصلاح بين الناس تسدد ديونهم حتى ولو كانوا قادرين، تشجيعا لأعمال الخير. [2]

خلاصة الفصل:

نستخلص أن الزكاة بحجم حصيلتها يؤهلها لقيادة عملية تنمية محلية، فاعتبار الزكاة أساسا للنظام المالي والاقتصادي في الإسلام له فائدة عظيمة ليس فقط في مجال المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، بل الزكاة باعتبارها تنظيم رباني يجب العمل به في تنظيم الموارد المالية الأخرى وطرق إنفاقها، فهي نصيب معلوم يؤخذ من القادر على الدفع لسد حاجة المحتاجين من الفقراء والمساكين و تحقيق أمنهم ورعايتهم اجتماعيا و صحيا وهذا من خلال مصارفها المذكورة في القرآن، حيث يشترط لوجوب الزكاة أن تتوافر شروط عامة بعضها يتعلق بشخص المزكي و هي الإسلام و الحرية و الأهلية، و البعض الأخر يتعلق بالمال موضوع الزكاة وهي الملكية التامة و النماء و النصاب و الحول. للزكاة خصائص هامة تميزها كأحد الإيرادات العامة للدولة كاتساع حصيلتها وتنوع وعائها ونمو حصيلتها وتجددها سنويا و يكمن دورها كأداة من أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، كما أنه للتحكم في هذه الحصيلة تم القيام بمؤسسات خاصة لتنظيمها والتحكم في توزيعها من خلال صناديق الزكاة الخاصة بها وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي.

[1] دلال بن طبي، مرجع سابق، ص ص89-90.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص 207.

لا شك أن ظاهرة البطالة تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي على حد السواء. وبالتالي فإن البطالة في الجزائر قائمة و تمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها و تفاقمها في الاقتصاد الجزائري، منها ما هو اقتصادي وما هو سياسي، وكذلك سكاني ومنها التقني و التنظيمي والإداري، وبالتالي تصبح مشكلة البطالة أكثر تعقيدا نظرا لعدم وجود سياسات واضحة للتشغيل تعمل على زيادة فرص العمل، وهذا ما يحاول توفيره صندوق الزكاة من خلال المساهمة في القدرة الشرائية للأفراد الفقراء بإعطائهم الزكاة ومن ثم زيادة الطلب على العمل وانخفاض البطالة ، أو عن طريق التمويل بالقرض الحسن لمشاريع الأفراد.

حيث يعتبر صندوق الزكاة في الجزائر تجربة حديثة تقوم وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بالإشراف عليه و مضمون فصلنا أربع مباحث وتتمثل في لمحة عن البطالة في الاقتصاد الجزائري، ولمحة عن الصندوق الجزائري، كيفية تحصيل وصرف أموال الزكاة، الصعوبات والآفاق.

المبحث الأول: البطالة في الاقتصاد الجزائري.

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى: انتشار ظاهرة البطالة، أسباب البطالة في الجزائر خصائص البطالة في الجزائر وإستراتيجية الجزائر في علاج البطالة.

المطلب الأول: انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري.[1]

بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم منذ سنة 1985 نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة و التي قلصت من حجم الاستثمارات المنشئة لمناصب العمل وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض و الطلب بحيث انخفض عدد مناصب التشغيل الجديدة من 150.199 إلى 139.079 بينما ارتفع عدد السكان بمعدل 4,3 % والقوة العاملة بمعدل 4% كما أن الطلب الإضافي للقوة العاملة كان يقارب 250.000 شخص سنويا، وترتب على ذلك ارتفاع معدل البطالة من 15% سنة 1984 إلى 16, 9% سنة 1989.

[1] بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، مرجع سابق، ص ص 136-137.

مما لا شك فيه أن سنتي 1985 و 1986 أتت فجأة لتظهر ضعفا وهشاشة للتوازن الاقتصادي و الاجتماعي، حيث شهد السعر المتوسط للبترول الخام انخفاضا من30 دولار إلى11,5دولار للبرميل، كما هبطت مستويات التبادل هي الأخرى إلى 50 % .

وقد زاد الوضعية تفاقما خدمات الديون أن هذه الأخيرة ارتفعت بين 1980 و 1989 من 32 % إلى 75 % هذه الأرقام تشير إلى أن المديونية أصبحت عائقا كبيرا يقف أمام تحقيق نمو معين. أما بالنسبة لوتيرة الاستثمار فقد بدأت في الانخفاض في الفترة ما بين 1979 و 1986 حيث أوقفت المشاريع الجديدة، و أعيد توجيه الاستثمارات إلى قطاعات غير منتجة، و أخضع الجهاز الصناعي العمومي إلى إعادة توجيه الاستثمارات إلى قطاعات غير منتجة، وأخضع الجهاز الصناعي العمومي إلى إعادة الهيكلة، ففي الوقت الذي كانت فيه حصة الاستمارات في الصناعة 56,5% بين 1967 و 1973، و لم تصبح إلا 35% بين 1980 و 1984، وتبعا لانخفاض مفاجئ في الإيرادات البترولية هبطت هذه الحصة إلى معدل 31% في سنة 1986. ولم تخلوا هذه الأزمة الاقتصادية من آثار و انعكاسات اجتماعية، فإذا كان ارتفاع الإيرادات المتأتية من تصدير المحروقات استطاع أن يغطي في سنوات السبعينات الضعف البنيوي الإنتاجي، وحاول بطريقة معينة تسيير التناقضات الاجتماعية، فإن انخفاضها المفاجئ في سنوات الثمانينات جمع أغلب شروط أزمة اجتماعية واسعة النطاق.

المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر. إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع العربي ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ولكن كلاً منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة.، وفي ما يلي يتم ذكر بعض أسباب البطالة بإيجاز:

1. تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة و خاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار و بالتالي خلق الثروات و فرص العمل.

2. استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.

3. عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم.

4. التزايد السكاني: حيث أن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

5. التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال.

6. الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.[1]

7. عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق: هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس ومراكز التكوين، المعاهد والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة. مما يعني فقدان همزة وصل بين المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات التعليمية في جل الدول النامية إن لم نقل كلها. وهكذا ابتعدت عن عدم الملائمة، مما يحول دون توافق العرض مع الطلب، وبرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة. [2]

8. البعد المكاني للسياسة السكانية: مما لا شك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة. ومما لاشك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة.[3]

المطلب الثالث: خصائص البطالة في الجزائر والإستراتيجية المتبعة في علاجها.

أولا: خصائص البطالة في الجزائر. تتميز البطالة في بلادنا بالخصائص التالية:

1. ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب أكثر من82 %.

2. نسبة البطالة عند الأشخاص دون الثلاثين تقدر ب 73.28 %و تصل إلى حوالي 59.5 %في الوسط الحضري، علما أن البطالة في الوسط الحضري تكلف الاقتصاد أكثر من البطالة الريفية خاصة أن التوترات والنزاعات الاجتماعية الناتجة عن البطالة تعتبر أكثر خطورة في المدن.

[1] غالم عبد الله، حمزة فيتوش، "عنوان المداخلة: إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (-المساهمات وأوجه القصور)"، **الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، يومي 15–16 نوفمبر2011.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سابق ، ص 254.

[3] حنان بقاط، مرجع سابق، ص 73.

3. من جهة أخرى، إن مدة البطالة التي تعتبر عنصرا هاما في تقدير التنمية البشرية أصبحت تمتاز بطول مدة البحث عن العمل 38% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة أكثر من سنة (علما أن هذا النوع من البطالة يصبح خطيرا عندما يتعدى السنة).[1]

ثانيا: إستراتيجية الجزائر في علاج البطالة. [2] بذلت وتبذل الدولة جهودا للحد من تفاقم مشكلة البطالة، ولكنها في نظر المختصين تعتبر غير مجدية حتى الآن، في الجزائر فقد اتخذت الدولة عديدا من الإجراءات والأجهزة للتخفيف من ضغوط سوق العمل، والتي تجسدت من خلال برامج مساعدة تشغيل الشباب، من أهمها:

أ- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية: منذ سنة 1990 تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة يسمى الإدماج المهني لسنة 1990 والهدف منه هو توفير منصب مؤقت للشاب العاطل ، وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية ثم تتولى الجماعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب على أن تتلقى المعونة المالية من الصندوق الخاص بالمساعدة على تشغيل لمدة تتراوح من 3 إلى 12 شهرا إلا أن الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدمي.

ب- الصندوق الوطني للتأمين من البطالة : يعمل هذا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وقد سمح بالاحتفاظ ب 1.837 منصب شغل وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 35 إلى 50 سنة والذي سمح بالمصادقة على 20.642 ملف. وهدفه حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات، ناهيك عن اعتماد فكرة خلق المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات وكذا العمال الذين تعرضوا لتسريح لأسباب اقتصادية.

ج-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : أنشئت في سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج

---

[1] شلالي فارس، "سياسة التشغيل ومعالجة مشكل البطالة "، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السير، جامعة الجزائر 2005، ص ص 72-73.

[2] عاقلي فضيلة، مداخلة بعنوان:"البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر) "، **الملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة** "، جامعة المسيلة، 2011، ص10-12.

وتشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل. وفي إطار هذا البرنامج في سنة 2004 تم إنشاء 6.677 مؤسسة مصغرة من خلالها تم توفير 18.980 منصب شغل، إلا أنه نجد تباين بين عدد المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة وتلك التي تم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6.567 مشروع وافقت البنوك على تمويلها من بين 69.437 مشروع التي صادقت عليها الوكالة، لذلك من الضروري أن تساهم البنوك مع جهاز دعم تشغيل الشباب لإنجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز.

د- أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة : يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175.131 منصب.

هـ- عقود ما قبل التشغيل: كما تبنت الجزائر برنامجا خاصا بالتشغيل سنة 1998 سمي بعقود ما قبل التشغيل والذي وجه لحاملين الشهادات الجامعية والتقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية والذين يطلبون العمل لأول مرة، ويتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهرا مقابل من طرف الدولة قُدر بداية بـ 6 آلاف دينار ثم عدل إلى 8 آلاف دينار جزائري وأخيرا ب 12 آلاف دينار فيما بعد بالنسبة لخرجي الجامعات أما التقنيين السامين فيتقاضوا مبلغ قدر 4500 دينار ويستفيدون من التغطية الاجتماعية. ورغم أهميته إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود وإن حصل على هذا العقد فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة.

و- الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل : أنشأ هذا الجهاز في سنة 2004 ويعمل على مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها ويخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل والحرفيين والنساء بالمنازل وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50.000 و400.000 دج.

ى- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات : تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقريرا لمزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة. منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6.616 مشروع بمبلغ 743.97 مليار دج مما سمح بتوفير 178.166 منصب شغل. وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار.

ولقد اتسمت السياسة الاجتماعية المعتمدة خلال التسعينات بانخفاض النفقات العمومية وإنشاء أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو اقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليا نظرا لارتفاع عدد المحتاجين، في هذا الظرف ظهرت تحديات جديدة تتعلق بانتشار الفقر واتساع الفوارق الاجتماعية وتدهور مستوى المعيشة لفئات واسعة من الأفراد، في هذا السياق تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001 وامتد إلى غاية 2004 وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار د ج قصد إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، وبالتالي الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي بحيث يرتكز برنامج الإنعاش على المحاور التالية: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، التوازن الجهوي . إن الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتها الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري.

المطلب الرابع: البطالة في ولاية بسكرة.

سجلت مديرية التشغيل بولاية بسكرة خلال السنة الماضية استحداث 25.499 منصب شغل عبر مختلف القطاعات بفضل الأجهزة المتعددة للتشغيل سعيا للتخفيف من مشكل البطالة ،[1] إلا أنها مازالت تعاني كباقي ولايات الوطن من مشكلة البطالة، حيث كان تطورالنسب خلال السنوات الأخيرة بالجدول الموالي:

[1] http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=59 اليوم 2013/04/21، 9:00.

جدول رقم (01-03) يمثل تطور نسبة البطالة في ولاية بسكرة خلال الفترة 2004-2012.

السنوات	نسبة البطالة	عدد البطالين
2004	%15.09	32539
2005	%11.60	27324
2006	%12,11	30140
2007	%12,30	31500
2008	%12,10	31050
2009	%10,33	30915
2010	%10,01	30920
2011	%9,90	33057
2012	%9.01	

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، **مونوغرافية ولاية بسكرة**، 2006-2012.

وللتوضيح أكثر يمكن تجسيد الجدول في الشكل التالي:

الشكل (01-03) يمثل تطور نسبة البطالة في ولاية بسكرة خلال الفترة 2004-2012.

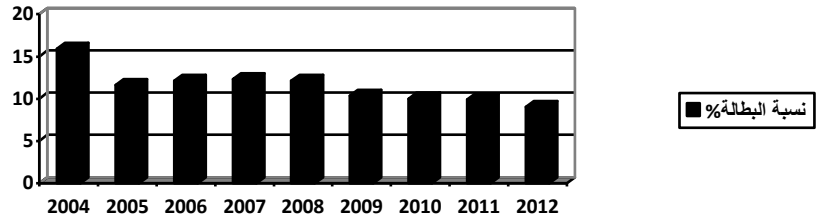

المصدر: من اعداد الطالبة.

نلاحظ من الشكل السابق انخفاض في نسبة البطالة من 15.09%سنة 2004 إلى 11.60% سنة 2005، ثم نلاحظ ارتفاع طفيف في نسبة البطالة وصل إلى 12,30% سنة 2007، لتعرف انخفاضا مستمرا حتى وصلت إلى 9,01 % سنة 2012، ونظرًا للتطور الرهيب الذي شهدته البطالة في السنوات السابقة حاولت الحكومة إنشاء بعض المصالح للتخفيف من حدة الأزمة (التي سبق ذكرها في المطلب السابق)، غير أنها غير

كافية ما لم نضيف لها الدور الذي لعبته صناديق الزكاة بالجزائر عامة، وبولاية بسكرة خاصة والذي أنشأ سنة 2004 حيث كانت هذه السنة بداية أول حملة لصندوق الزكاة بولاية بسكرة، تحت هيكل تنظيمي يتكون من لجنة ولائية ولجنة قاعدية والذي سيتم تناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: ماهية صندوق الزكاة في الجزائر.

بالاعتماد على صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف المنصوص عليها في قوانين الجمهورية واستنادا إلى الوظائف الموكلة إلى المسجد، وإلى مؤسسة المسجد في المراسيم المنظمة للمساجد، ومؤسسة المسجد ومنها مجلس سبل الخيرات. دعا معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف في سنة 2003 نخبةً من الجامعيين لفتح التفكير في إنشاء صندوق الزكاة، كانت هذه النخبة تتشكل من إطارات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف المعنيين بالملف وبعض عمداء كليات العلوم الاقتصادية عبر الوطن، بالإضافة إلى خبير دولي من البنك الإسلامي للتنمية، إلى جانب فقهاء وباحثين، استضافت الجامعة ورشة العمل هذه وخرج الفريق بتصوّر نظري متكامل لإرساء صندوق الزكاة في الواقع الجزائري، أودعه لدى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي أسست فريقا لتنفيذ التوصيات.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى أداء الصندوق من خلال التعريف به و المرجعية الشرعية والقانونية ونشأته ببنك البركة ومهامه.

المطلب الأول: التعريف بصندوق الزكاة والمرجعية الشرعية والقانونية له.

أولا: التعريف بصندوق الزكاة. صندوق الزكاة هو الجهة أو الإدارة التي تتولى مهام وإجراءات قياس وحساب زكاة الأموال المختلفة وتحصيلها وصرفها في مصارفها الشرعية، وذلك بحصر المكلفين والكشف عنهم، وربط الزكاة عليهم بحسب أموالهم ومقدار ما يجب عليهم، والقيام على حفظها بعد جمعها إلى حين تسلم إدارة صرف الزكاة لتلك المبالغ وتوزيعها، وكذا تلقي الإقرارات والبيانات من المكلفين بدفعها وفحصها ودراستها واعتمادها أو تعديلها وإرسال القائمين على تحصيلها من السعاة والجباية إلى المكلفين وجمعها، ولا يقتصر فرض الزكاة وتحصيلها على النقود وحدها، وإنما يشمل نشاط تلك الإدارة في تحصيل الزكاة أموالا أخرى كالحبوب والماشية والمعدن، ولا تضم إلى ميزانية الدولة العامة الكبيرة التي تتسع لمشروعات مختلفة وتصرف في مصارف شتى فهي تماثل بيت مال الزكاة في صدر الدولة المسلمة[1].

[1] حوحو حسينة، مرجع سابق، ص55.

ثانيا: المرجعية الشرعية:

- قال الله تعالى:" خذ من أموالهم صدقة تطهرهم و تزكيهم بها" (سورة التوبة، الآية :103)
- و قال: "أقيموا الصلاة و آتوا الزكاة" (سورة المزمل ،الآية :20)
- و قال رسول الله (ص):" بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله وإقامة الصلاة و إيتاء الزكاة و صوم رمضان و حج البيت" (متفق عليه)
- إجماع الأمة كلها عن سلف و جيلا أثر جيل على أن الزكاة فريضة دينية. [1]

ثالثا: المرجعية القانونية:

تعتبر عملية تنظيم تحصيل الزكاة و صرفها مهمة أصلية من مهام وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، يدل على ذلك:

- الدستور، لاسيما المادة الثانية منه و التي تنص على أن:" الإسلام دين الدولة"
- المرسوم التنفيذي رقم 89-99 المؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1409 الموافق لـ 27 يونيو 1989 المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الدينية، لاسيما المادة 10 والمادة 14 منه.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-81 المؤرخ في: في 7 رمضان 1411 الموافق لـ 23 مارس 1991 المتضمن بناء المسجد و تنظيمه و تسييره و تحديد وظيفته، لاسيما المادة 22 منه.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان 1411 الموافق لـ 23 مارس 1991 المتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما البند (د) من المادة 5 منه.
- المرسوم التنفيذي رقم 2000-146 المؤرخ في 25 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 28 يونيو 2000 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. [2]

[1] محمد عيسى، مسار وآفاق، http://dc359.4shared.com/doc/Wne_EdoT/preview.html. بتاريخ: 21 /2013/04، 9:00.

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: علاقة صندوق الزكاة ببنك البركـة الـجزائري. [1]

إن القوانين الأساسية للمصارف الإسلامية تنص على إنشاء صندوق للزكاة منفصل في إدارته عن المصرف، حيث تؤخذ الزكاة على أموال المساهمين و المودعين بالمصرف وتحجز من أرباحهم سنويا، كما يقبل المصرف الزكاة من كل من يرغب في توكيله في توزيعها.

ويعتبر بنك دبي الإسلامي أول بنك إسلامي نص في نظامه الأساسي على تأسيس صندوق للزكاة وذلك لكونه أول بنك يظهر بالشكل الحديث في العالم و يتعامل مع الأفراد.

وهناك بنوك إسلامية أخرى تنص على ممارسة أنشطة الزكاة صراحة في قانونها الأساسي و منها مثلا بنك البركة الجزائري وذلك باتفاق مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر، ينشأ على مستوى بنك البركة الجزائري صندوق استثمار يسمى "صندوق استثمار أموال الزكاة" المحصلة من قبل اللجان الولائية للزكاة المحدثة بموجب القرار المؤرخ في: 01 صفر 1425، الموافق لـ 22 مارس 2004 والمتضمن إنشاء اللجنة الولائية للزكاة، و يقدر رأس المال الابتدائي لصندوق استثمار أموال الزكاة بـ 60.000.000 دج، و يمكن لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف إضافة موارد مالية كزيادة لرأس مال هذا الصندوق إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

وتتولى المصالح المختصة ببنك البركة الجزائري إدارة و تسيير أموال صندوق استثمار أموال الزكاة بالتنسيق و التشاور مع المصلحة المختصة بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف مع مراعاة أن لا تصرف أموال صندوق استثمار أموال الزكاة إلا في المجالات التالية:

1- دعم مشاريع تشغيل الشباب المستحقين للزكاة المضمونة من قبل صندوق ضمان قروض تشغيل الشباب بالتنسيق و التعاون و التشاور مع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

2- دعم مشاريع تشغيل البطالين المستحقين للزكاة المضمونة من قبل صندوق ضمان قروض البطالين بالتنسيق و التعاون و التشاور مع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

3- تمويل مشاريع مصغرة للمستحقين من الزكاة المضمونة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1] برتوكول اتفاق كل من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بالجزائر و بنك البركة الجزائري، الجزائر، 20 سبتمبر 2004.

4- إنشاء شركات تكون لها القدرة على خلق مناصب شغل لفائدة أكب عدد ممكن من المستحقين للزكاة.

و من مهام بنك البركة الجزائري المتعلقة بصندوق استثمار أموال الزكاة ما يلي:

* دراسة ملفات التمويل المقدمة من قبل المستحقين و المقترحة من اللجنة الولائية للزكاة، و على ضوء نتائج الدراسة يقوم البنك بانتقاء المشاريع التي يوافق على تمويلها و اقتراح هيكلة التمويل الملائمة لكل مشروع منها بناءا على جدواه الاقتصادية و مردوديته المالية.

* يمكن أن يتولى صندوق استثمار أموال الزكاة تأسيس ديون المؤسسات المحدثة في إطار المجالات المذكورة سابقا و المقترحة من قبل اللجان الولائية وذلك تفاديا لإفلاسها وحفاظا على مناصب الشغل.

* يقوم بنك البركة بمتابعة تحصيل القروض و التمويلات التي يمنحها صندوق استثمار أموال الزكاة مع تحصيل مستحقاته التمويلية.

* يقوم البنك- بطلب من زبائنه- الذين يرغبون باقتطاع الزكاة المستحقة على ودائعهم بالبنك أو بالنسبة التي يرتضونها لحساب الصندوق الوطني للزكاة على أن تخصص نسبة (37.5%) من الزكاة المحصلة لصندوق استثمار أموال الزكاة و يحول الباقي (62.5 %) إلى الحسابات الولائية لصندوق الزكاة و ذلك حسب القاعدة محلية الزكاة.

* يلتزم بنك البركة مسك حسابات الصندوق و يلتزم بموافاة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف كل ثلاثة أشهر بتقرير مالي مفصل يبين موجودات و مطلوبات الصندوق.

* يمكن للمواطنين بالخارج تسديد زكواتهم و تحويلها إلى داخل الوطن عبر شبكة مراسلي بنك البركة الجزائري في العالم.

المطلب الثالث: مكونات صندوق الزكاة. [1] يتكون صندوق الزكاة من:

أولا: اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة.

1 – مهام اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة:

- رسم ومتابعة لسياسة الوطنية للصندوق، النظر في المنازعات.

-التنظيم وفيه: (اللوائح–النظام الداخلي–الاستمارات –إنشاء الهيئات الولاية–إنشاء بطاقة وطنية خاصة بالزكاة).

- وضع الضوابط المتعلقة بجمع وتوزيع الزكاة، وضع البرنامج الوطني للاتصال.

- البحث والتدريبو الرقابة الشرعية.

2 –مكونات اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة: وتتشكل من:

1 –المجلس الأعلى لصندوق الزكاة: الذي يتكون من العناصر التالية:

- رئيس المجلس الأعلى لصندوق الزكاة.

- رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة.

- أعضاء الهيئة الشرعية.

- ممثل المجلس الإسلامي الأعلى.

- ممثل وزارة التضامن.

- ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق الزكاة.

- كبار المزكين.

2 –لجان المجلس الأعلى لصندوق الزكاة: ويقسم هذا المجلس إلى مجموعة من لجان المتابعة هي كالتالي:

- لجنة التحصيل والتوزيع، لجنة الإعلام والاتصال والعلاقات، لجنة الشؤون المالية والإدارية والتكوين لجنة المراجعة والرقابة.

3 –المكتب الوطني لصندوق الزكاة: ويتشكل من:

- رئيس المكتب الوطني لصندوق الزكاة
- مجلس الإدارة (يجتمع تحت رئاسة الوزير أو من ينوب عنه) ويتشكل من (الرئيس، 4 مديرين، الأمين العام، رئيس الهيئة الشرعية، ممثلي الوزارات، رئيس الفدرالية الوطنية للجان المسجدية).
- الهيئة الشرعية

[1] وزارة الشؤون الدينية، ملف صندوق الزكاة، بسكرة، 2004، ص ص. 2–5.

- الأمين العام وله أربع مدراء وهم: مدير الإدارة والمالية والتكوين، مدير التحصيل والتوزيع مدير الإعلام و الاتصال، والعلاقات، مدير الرقابة والمنازعات.

ثانيا: اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.

1. مهام اللجنة الولائية لصندوق الزكاة:

- تنظيم العمل ويتضمن:(إنشاء اللجان القاعدية والتنسيق بينها، إنشاء بطاقة ولائية للمستحقين والمزكين، ضمان تجانس العمل، تنظيم عملية التوزيع.
- مهمة الرقابة والمتابعة، التوجيه، النظر في المنازعات، الأمر بالصرف.

2. مكونات اللجنة الولائية لصندوق الزكاة: وتتشكل من:

- المكتب التنفيذي: ويتشكل من العناصر التالية:(رئيس المكتب الآمر بالصرف، الأمين العام وله أربع مساعدين، أمين المال (محاسب).
- هيئة المداولات: وتتشكل من:

-وكيل معتمد (يعينه السيد معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف وهو الآمر بالصرف).

-إمامين من الأئمة الأعلى درجة في الولاية(مشهود لهما بالسمعة الحسنة دون الانتماء إلى مكان واحد).

-كبار المزكين (من 2 إلى 4 عناصر دون الانتماء كبار المزكين (من 2 إلى 4عناصر دون الانتماء إلى مكان واحد). رئيس المجلس العلمي الولائي ، قانوني، أعضاء من الفدرالية الولائية للجان المسجدية (من 2 إلى 4 عناصر)، رؤساء الهيئات القاعدية ، محاسب (له خبرة بالشؤون المالية) ، اقتصادي، مساعد اجتماعي، عناصر من أعيان الولاية (من 2 إلى 4).

لجان هيئة المداولات الولائية: وتقسم هيئة المداولات الولائية إلى مجموعة من لجان المتابعة وهي كالتالي: لجنة التنظيم، لجنة المتابعة والمراقبة والمنازعات، لجنة التوجيه والإعلام، لجنة التوزيع و التحصيل.

ثالثا: اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة.

1. مهام اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة: وتتمثل في (الإحصاء للمزكين والمستحقين، التوجيه والإرشاد التحصيل، التوزيع، المتابعة، التحسين).

2. مكونات اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة: تتكون الهيئة القاعدية للزكاة من:

- المكتب التنفيذي: الذي يتشكل من العناصر التالية:(رئيس المكتب التنفيذي، أمين عام"أمين أول، أمين ثاني"، أمانة المال (مساعد أول، مساعد ثاني).

- هيئة المداولات: وهي بمثابة الجمعية العامة وتتشكل من : رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية ممثلي اللجان، الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

المطلب الرابع: إستراتيجية استثمار أموال الزكاة وتجربة صندوق الزكاة في الجزائر.

إن مشروع إنشاء صندوق الزكاة يعتبر أسلوبا لإدارة وتسيير أموال المسلمين من خلال المساهمة في تقليص ظاهرة البطالة والتقليص من الفجوة التي تفصل الفقراء عن الأغنياء، وذلك بفضل تخصيص مساعدات لصغار المستثمرين من ذوي المهن الحرفية كالزراعة وتربية المواشي...وكذلك خريجي الجامعات والبطالين بصفة شاملة، وكل ما سبق ذكره يكون رفقة الصيغ التمويلية التي سيتم ذكرها فيما يلي:

أولا: الصيغ التمويلية المقترحة لاستثمار أموال الزكاة. [1]

وسيتم ادراج مجموعة صيغ تمويلية مستمدة من الفقه الإسلامي الثري بأساليب تمويلية تحتاج إلى من يطورها لتصبح قادرة على تلبية الحاجات الاقتصادية المعاصرة بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتلبية رغبات المتمول المسلم، هذا الأخير الذي يبحث عن صيغة تمويلية تتفق وقواعد التمويل في الشريعة الإسلامية المبنية على أساس الغنم بالغنم والخراج بالضمان وهذه الصيغ هي:

1 - **التمويل عن طريق التأجير** : يقصد بالتمويل عن طريق التأجير تملك الصندوق لأصول مادية كالآلات مثلا ويقوم بتأجيرها للمتمول الفقير على أن تكون الحيازة للمتمول والملكية للصندوق وقد يأخذ هذا النوع شكلين:

- التأجير التشغيلي: يمتلك الصندوق المعدات والعقارات المختلفة ثم يقوم بتأجيرها إلى المتمولين حسب حاجتهم وبالتالي فهو يصلح لتمويل جميع أنواع الأصول المعمرة كما يصلح لتمويل المستهلك من أجل السكن وسائر العقارات وكذا تمويل السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والثلاجات وغيرها ...

وطبقا لهذا النظام التمويلي يشتري الصندوق آلة حسب المواصفات التي يقدمها المتمول ويقوم بتأجيرها له ومدة الإيجار قد تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات أو أكثر يحددها عقد مشترك طبقا لطبيعة العين المؤجرة وأثناء فترة الإيجار يضل الأصل في ملكية الصندوق وتكون الملكية المادية للأصل وحق استخدام

[1] مسدور فارس، **عدد خاص بصندوق الزكاة، مجلة رسالة المسجد**، الجزائر، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2003 ، ص ص25-30.

للمستأجر (الشاب المستثمر الفقير) وبعد انتهاء مدة الإيجار تنتقل هذه الحقوق إلى الصندوق كما يتم الاتفاق على جدول دفع الإيجار لحجم مبلغ التمويل وشروطه بين الصندوق والمتمول.

- التأجير المتناقص المنتهي بالتمليك: حيث يمكن من خلال هذه الصيغة أن يقوم المتمول بشراء العين المؤجرة بناءا على أقساط إضافية يدفعها للصندوق إلى جانب مبلغ التأجير، عند نهاية العقد يكون الشخص قد تملك العين الموجودة بصفة نهائية، وتجدر الإشارة إلى أننا نحبذ هذا النوع من التمويل لدى الصندوق خاصة وأنه مرتبط بمبدأ التمليك.

2 –**التمويل عن طريق المشاركة** : المشاركة أسلوب تمويلي يشترك بموجبه الصندوق مع المتمول الفقير بتقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما على أن توزع نتيجة الاستثمار بين الصندوق والمتمول الفقير بنسبة معلومة يتفق عليها في عقد التمويل حيث أن يمول الصندوق مشاريع للحرفيين لا يملكون سوى محلاتهم مثل من يملك ورشة لكنها غير مجهزة فيكون شريكا للصندوق على أساس: المال من الصندوق المحل من الفقير المستحق للتمويل بالإضافة إلى مهنته أو خبرته أو شهادته وتأخذ المشاركة شكلين أساسين هما: - المشاركة الدائمة: تدوم ما دام المشروع قائما.

- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: وتنتهي بتملك المتمول الفقير للمشروع بعد فترة محددة وهذا بعد أن يطفئ مساهمة الصندوق في المشروع، وهذا النوع من المشاركات هو الذي نحبذه في تمويلات الصندوق، ذلك أنها مبنية على قاعدة التمليك للعين المتشارك عليها، ويمكن أن يشترط الصندوق على صاحب المشروع أن يوظف عددا من الفقراء مقابل أن يتنازل لهم عن نصيبه على أساس أن شركاء في المشروع وعاملين فيه في نفس الوقت كما يمكن أن يملك الصندوق الفقراء أسهما لمؤسسة مصغرة أو متوسطة على أن يكونوا عمالا فيها، حتى يحفزهم على الرفع من إنتاجية العمل وتحسين النوعية ذلك أنهم معنيون بالأرباح الناتجة عن نشاط المؤسسة.

3 –**التمويل عن طريق المضاربة** : في كثير من الأحيان نجد أناسا يمتلكون القدرة على العمل والابتكار لكنهم يفتقدون المال لتحقيق أعمالهم وابتكاراتهم وبصفة عامة للقيام بنشاطاتهم الاقتصادية وحل هذه المشكلة التمويلية نجده في عقد التمويل بالمضاربة الذي أرسى له الفقهاء قواعد وأسس جعلته يتمتع بالمرونة وإمكانية التطبيق على ارض الواقع وسد حاجات المتمولين.

يمكن أن يكون التمويل بالمضاربة لدى صندوق الزكاة خاصا بالمتخرجين من الجامعات ومختلف المعاهد والحاملين لشهادات متخصصة مثل: الطب، البيطرة، الهندسة المعمارية، إلكترونيك والإعلام الآلي...الخ ويمكن أن يخصص أيضا لأصحاب شهادات التكوين المهني كالخياطة ، النقش على الخشب الخراطة الترصيص...الخ هؤلاء لا يمتلكون إلا تكوينهم العالي أو المهني (على أن يكونوا فقراء) يمكن أن يمول الصندوق مشاريعهم. وتأخذ المضاربة شكلين أساسيين في التطبيق هما:

- المضاربة الدائمة: وتستمر باستمرار المشروع.

- المضاربة المتناقصة المنتهية بالتمليك: وتنتهي بتمليك المشروع للمتمول وهي التي نفضلها في تمويلات صندوق الزكاة نظرا لكونها مبنية على تمليك العين المتعامل عليها مضاربة، ويفضل أن تكون النشاطات التي يقترحها المتمول مقدمة في شكل تعاونيات شبانية تجمع ما بين 3افراد إلى 10 أفراد وتوزع نتيجة المشروع كما يلي:

-جزء من الأرباح وهو الأكبر يكون من نصيب أصحاب المشروع .

-الجزء الآخر يكون من نصيب الصندوق على أن يملك المشروع في النهاية لصالح الشباب بعد فترة 5 سنوات كأقصى حد.

4 -**التمويل بالقرض الحسن** : إن الفقر مثل العسر والضيق له آثار مدمرة للأسر والمجتمعات والتكيف معه صعب جذا وليس من الغريب أن يؤدي الفقر بالإنسان إلى التخلي عن قيمه من أجل العيش خصوصا في زمن بات فيه المال كل شيء حيث سيطر الاتجاه المادي على عقول الناس وأصبح شغلهم الشاغل هو جمع الأموال وزيادتها وتكديسها في البنوك، ومن جراء ذلك تم تجويع الملايين وكل يوم تزداد الهوة اتساعا بين الأغنياء والفقراء وفي هذا المجال يعتبر القرض الحسن أحسن آلية لتنشيط المال في الأوجه الشرعية وفي المشاريع التي تعود بالخير وتحقق مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

أ -**تعريف القرض الحسن:** هو مشروع خيري لغايات إنسانية كحالات الزواج، العلاج، الديو ن، الكوارث الوفيات، المشروعات الصغيرة....الخ [1]

ب -**خصائص القروض الحسنة:** [2] تمتاز بخصائص تتمثل فيما يلي:

[1] ريمون يوسف فرحات، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2004، ص62.

[2] لسوامس رضوان ولعيوني الزبير، **عدد خاص بصندوق الزكاة** ، **مجلة رسالة المسجد** ، الجزائر ، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بسكرة، 2005 ص 27.

*عدم التعامل بالفائدة: لا يتم التعامل ضمن هذه الآلية بالفائدة لا أخذ ولا عطاء لأن الإسلام حرم الربا لقوله تعالى: ﴿ وأحل الله لكم البيع وحرم الربا ﴾ (سورة البقرة الآية رقم 275)، فنظام الفائدة يمثل قيمة الاستغلال للمقرض الذي يجبره على استرداد راس ماله زائد الفائدة مهما كانت حالة المستثمر.

*الاستثمار في المشاريع الحلال: تسعى مؤسسة الزكاة من خلال آلية القرض الحسن إلى استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع التي تساهم في زيادة الرزق وذلك بانتهاج تمويل المشاريع عن طريق المشاركة كما سبق ذكره، وعدم الضغط على المدين في تسديد الدين في حالة العسر المالي، فهذه الآلية أضل من الصدقة على اعتبار أنها تحفظ ماء الوجه وتصون كرامته الإنسان وعزة نفسه.

*ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: يربط هذا من القروض التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ويعتبر هذا الأساس التكافل الاجتماعي على اعتبار أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفقراء ومساعدتهم على التقليص من حدة المشاكل التي يعانون منها.

*صيغ التمويل القائمة على القرض الحسن: تعتبر المشاركة أهم ما يميز هذه القروض عن غيرها وهي تقدم المال من أجل إنشاء مشاريع جديدة أو المساهمة في شراء آلات أو تجهيزات...الخ وتأخذ المشاركة ثلاث أشكال: المشاركة الثابتة، المشاركة على أساس صفقة معينة، المشاركة المنتهية بالتمليك.

د. **أهداف القرض الحسن:** [1] تتلخص أهداف القرض الحسن فيما يلي:

*الهدف التنموي: تتماشى المعاملات المالية في إطار القروض الحسنة مع الضوابط الشرعية وإيجاد البدائل لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المتعاملين معها من خلال النواحي التالية:

أ) إلغاء الفائدة وتخفيض تكاليف المشاريع ، ويؤدي ذلك إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة الحرفيين وبالتالي خلق فرص جديدة، ومنه تتسع قاعدة المتعاملين والقضاء على البطالة وحدة الفقر فيزداد الدخل الوطني وتزداد فرص الرزق.

ب) تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار، وذلك بإيجاد فرص وصيغ جديدة تتناسب مع قدرة ومطالب أفراد المجتمع.

ج) العمل من اجل المحافظة على الأموال داخل الوطن وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل الوطن العربي.

[1] لسوامس رضوان ولعيوني الزبير، مرجع سابق، ص 28.

* الهدف الاستثماري: تعمل القروض الحسنة على تشجيع الاستثمار من خلال استقطاب الأموال وتوظيفها في المجالات الاقتصادية وفقا لصيغ التمويل الشرعية وذلك بغرض تحقيق التقدم الاقتصادي والعمل على توفير الخدمات، الاستشارات الاقتصادية والمالية للحفاظ على الأموال وتنميتها.

*الهدف الاجتماعي: يعمل القرض الحسن على الموازنة بين تحقيق الرفاه الاقتصادي وبين التنمية والتكافل الاجتماعيين، وذلك بالجمع بين الأهداف العامة لأي مشروع ممول والتدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم القرض بتمويلها والتأكد من سلامتها وقدرتها على التسديد وان يحقق التوظيف مجالا لرفع مستوى التوظيف وفي الوقت نفسه يسمح عادة بتقديم خدمات اجتماعية لأفراد المجتمع خاصة الفقراء والمعوزين منهم.

قد نجد نشاطات استثمارية بسيطة يحتاج أصحابها إلى تمويل لضمان استمرار تلك النشاطات لكن إمكانية رد المال المقترض من المتمول غالبا ما تكون ضعيفة لذا فقد يلجئ صندوق الزكاة إلى اعتماد هذا النوع من التمويل إذا ثبت لديه ضرورة الاحتفاظ على مناصب الشغل المرتبطة بالنشاط البسيط الذي يحتاج إلى هذا النوع من التمويل، وبالتالي قد يكون الصندوق أمام حالتين:

- إما العجز عن السداد: وهنا يكون من الأفضل إعفاء المتمول من التسديد نظرا لحاجته.
- إما طلب تمديد الأجل وتخفيف الضغط عليه إن ثبت القدرة على التسديد.

هـ.مراحل الحصول على التمويل بالقرض الحسن من صندوق الزكاة:[1] وتتمثل في النقاط التالية:

- يتقدم صاحب المشروع بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة.
- تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء.
- بعد التحقّق من أنه مستحق تصادق اللجنة القاعدية على طلبه.
- ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.
- ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد تضرّرا والأكثر نفعا (مردودية عالية، توظيف أكبر...) وأحيانا يلجؤون إلى القرعة.
- ترسل قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديها.
- ترسل قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه(أنظر الملحق رقم 4).

[1] برتوكول من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.

– ترسل قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر والغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.

– ترسل القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع أم لا وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة.

ثانيا: تجربة صندوق الزكاة في الجزائر. [1] يعمل صندوق الزكاة الذي تأسس في الجزائر في 10/ فيفري 2003 تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و تحت رقابتها و يقوم على تسييره المجتمع من خلال القوى الفاعلة الموجودة فيه كالأئمة، و رجال الأحياء، و كبار المزكيين وذوي البر والإحسان ، انطلقت التجربة في ولايتين نموذجيتين هما عنابة و سيدي بلعباس حيث تم فتح حسابين بريديين جاريين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين لتلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمتصدقين في شكل حوالات بريدية حيث لا تقبل الزكاة إلا نقدا و وفق هذه الطريقة فقط.

وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن الثماني و الأربعين بفتح حسابات جارية بريدية على مستوى كل ولايات الوطن تابعين لمؤسسة الزكاة، يحصل صندوق الزكاة و يصرف الأموال من خلال الحوالات البريدية ولا يتعامل مع السيولة بتاتا لا تحصيلا و لا نفقة . ولا يتم الصرف لأموال الزكاة إلا من خلال محضر المداولات النهائية تقوم بإعداده لجان ولائية مختصة، و تشمل هذه المحاضرة قائمة اسمية بأسماء المستحقين، تضبط في هيئات الاستشارية القاعدية و الولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة وفي هذا الشأن تقدم لعائلات الفقيرة (و هذا حسب الأولوية) مبالغ مالية سنويا أو سداسيا أو شهريا كما تخصص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار و ذلك لصالح الفقراء و أن يتم الاعتماد على آلية العمل بالقرض الحسن أو شراء آلات و معدات و تجهيزات لصالح المشاريع الحرفية و المصغرة، بغرض تحقيق الهدف الاقتصادي و الاجتماعي في نفس الوقت و المساهمة في دفع التنمية وإيجاد مناصب الشغل و تحسين المستوى المعيشي لسكان حتى يتحقق التكافل ما بين أفراد المجتمع .

من جانب آخر يضمن صندوق الزكاة مبدأ محلية الزكاة أي أن الأموال التي تجمع في ولاية معينة لا توزع إلا على أهل الولاية إذ يتم استثمارها في مشاريع محلية أيضا حتى تؤدي الهدف الذي أنشئت من أجله و هو تحسين دخول الفقراء في المناطق التي يتواجدون بها، في اتجاه ترقية و تطوير التنمية المحلية.

[1] لسوامس رضوان، ولعيوني زبير، مرجع سابق، ص ص 30-31.

ومن جانب آخر هناك أدوات لمراقبة نشاط صندوق الزكاة، حيث أنه لكل مواطن الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المالية المتأتية من جمع الزكاة و كيفية توزيعها و ذلك عن طريق التقارير التفصيلية التي تنشر في وسائل الإعلام والقوائم المالية التفصيلية الموضوعة تحت تصرف أية هيئة أو جمعية للإطلاع عليها، كما تم نشر هذه القوائم بالتفصيل على شبكة الانترنيت، و اعتماد نشرية خاصة بصندوق الزكاة كأداة إعلامية متاحة للجميع حتى يتم الإطلاع على التقارير والبيانات المالية بكل شفافية.

و نشير كذلك إلى أن الجالية الجزائرية المتواجدة خارج الوطن معنية كذلك بأداء فريضة الزكاة حيث يتم تحويل أموال الزكاة التي يتم جمعها في الخارج لتحول إلى الحساب الوطني و ذلك عن طريق حوالة دولية لفائدة حساب الزكاة المركزي.

المبحث الثالث: كيفية تحصيل و صرف أموال الزكاة.

بعد التعريف بالصندوق ومكوناته ننتقل إلى كيفية عمله، إذ يقوم بتحصيل الأموال و صرفها كزكاة الفطر وزكاة المال، إلا أن دراستنا تقتصر على زكاة المال، لأن زكاة الفطر تجمع في المساجد وتوزع أيضا في المساجد إلى العائلات الفقيرة ويقتصر دور الصندوق هنا في المصادقة عليها والمتابعة فقط، أما زكاة المال فهو المسؤول عن كميتها وكيفية توزيعها وتوجيهها، الا أنه أولا سيتم التطرق الى استراتيجيةِ الحملة الخاصة به.

المطلب الأول: إستراتيجية الحملة الإعلامية الخاصة بصندوق الزكاة على المستوى الوطني.[1]

❖ **أهداف الحملة:**

- التعريف الواسع بصندوق الزكاة وبميكانيزمات عمله، حتى تكون واضحة لكل فئات المجتمع.
- تعزيز ثقة الناس في الصندوق، ذلك أن عامل الثقة مهم في مثل هذه النشاطات.
- إقناع المزكين بضرورة دفع زكاتهم إل الصندوق.
- تحسيس الجالية الجزائرية بأهمية تحويل زكاة أموالهم لإلى داخل الوطن.
- إبراز الآثار الاجتماعية والاقتصادية لصندوق الزكاة.
- إشراك أوسع للهيئات العمومية في الجهود التعريفية والتحسيسية بصندوق الزكاة.

❖ **نحتاج إلى:**

- جهود مضاعفة على مستوى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ومديرياتها الولائية.
- جهود مضاعفة للجان الولائية لصندوق الزكاة.

[1] ملف صندوق الزكاة، مرجع سابق، ص ص6-15.

- مساهمة المؤسسات العمومية في توسيع انتشار الفكرة.
- مساهمة النخبة المثقفة في شرح الفكرة و تحسيس المواطن بأهمية ترسيخها.

❖ **الحملة الإعلامية لصندوق الزكاة على المستوى الوطني:**

1 -**الجهود على مستوى التلفزيون:** ويتم اعتماد ما يلي:

- إعلان مصور: يوضح: ضرورة دفع الزكاة إلى الصندوق، كيفية دفعها، الإشارة إلى من يستفيد منها، شكل الاستفادة.
- إعلان مكتوب: لا نقصد به ذلك الإعلان المعتاد عرضه مثل الذي استخدم في سنة 2003.بل الهامش الالكتروني أسفل شاشة العرض التلفزيوني، حيث سيتم عرض أرقام حسابات الولايات وبعض الرسائل البسيطة التي تشير إلى ضرورة دفع الزكاة إلى صندوق الزكاة و أهمية ذلك. وسيكون ذلك على القنوات الثلاث للتلفزة الوطنية مع استعمال اللغات الثلاث(العربية، الأمازيغية، الفرنسية).
- دروس و محاضرات و حوارات: حيث سيتم استغلال مختلف الحصص التلفزيونية الخاصة بوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف لشرح الفكرة و الحث على دفع الزكاة و توضيح آثار تجميعها و تنظيمها وهذا من خلال: (حصة فضاء الجمعة، حصة فتاوى على الهواء، خطبة الجمعة المنقولة مباشرة، الدروس الدينية المختلفة حصة نور على نور) بالإضافة إلى مختلف الحصص التلفزيونية المعتادة التي تهتم بالمستجدات.

ملاحظة : ستخصص حصص موجهة للجالية الجزائرية لشرح الفكرة وتبسيط طريقة تحويل أموال الزكاة إلى الجزائر.

2 -**الجهود على مستوى الإذاعة الوطنية:**

- الإعلان المسموع: سيكون في شكل حوار قصير يركز على:

– ضرورة دفع الزكاة إلى الصندوق، طريقة الدفع، المستفيدون منها و طرق الاستفادة.

سيكون الحوار واضحا وبسيطا و باللهجة الشعبية وسيتم تقديمه في مختلف القنوات الإذاعية الوطنية، باللغات الثلاث.

- الدروس والمحاضرات واللقاءات: حيث سيتم استغلال مختلف الحصص الإذاعية الخاصة بوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، يتم من خلالها إجراء لقاءات تكون مفتوحة على المباشر مع المستمعين وهذا للإجابة على استفساراتهم حول المشروع بأسلوب بسيط وواضح، كما سيتم الاستفادة من الحصص الإذاعية التي تهتم بالمستجدات و استغلالها لنشر الفكرة.

1 –على مستوى الصحف والمجلات الوطنية: سيتم الاتفاق مع مديري الصحف الوطنية دون استثناء للتبرع بمساحات خاصة تعرض الرسالة الإعلانية الخاصة بالصندوق، سواء كان معبرا عنها بالصورة أو الكتابة التي تحث الناس على دفع زكاة أموالهم في حسابات الصندوق.

هذه المساحات قد يتكثف استخدامها في الفترات التي تسبق عاشوراء (للأسباب التي ذكرناها من قبل) على أن تستغل بشكل متقطع خلال السنة (ويمكن مرة في الشهر).

أما فيما يتعلق بالمجلات فسيتم التركيز على مجلة الشاشة خاصة في ظهر غلافها الخارجي (آخر ورقة).

وسيتم استغلال الغلاف الخارجي (الخلفي) لمجلة رسالة المسجد و مجلة العصر اللتان تصدران عن وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف شهريا.

2 –الملصقات الإعلانية: تم اعتماد ملصقات إعلانية موحدة وبأحجام مختلفة سيتم نشرها على مستوى كامل ولايات الوطن ويمكن الاعتماد في ذلك على مساعدة الجهات التالية:

– الوزارات: يطلب من الوزارات المساعدة لإيصال الملصقات إلى كامل المديريات التابعة لها خاصة تلك التي يعتاد المواطن على التردد عليها، وبشكل أخص الفئة المزكية من المواطنين.

– الولايات: حيث سيتم طلب المساعدة من الولاة لإعطاء الأمر بضرورة النشر الواسع للملصقات الإعلانية للصندوق على مستوى كامل البلديات، و المديريات التابعة للولاية.

– مديريات الشؤون الدينية: يتم الاستعانة بها لتوزيع تلك الملصقات على مستوى كامل مساجد التراب الوطني و إيصالها للإدارات الولائية و الجهوية المختلفة .

3 –قسيمة (البريد و البنوك في خدمتك...لدفع زكاتك): تم اعتماد هذه القسمة لتوزع على المواطنين في كامل التراب الوطني عن طريق: البريد، البنوك، المساجد.

4 –ملصقة السيارات: تم اعتماد هذه الملصقة لتوزع على سيارات وحافلات نقل المسافرين عبر كامل التراب الوطني وهذا بالتعاون مع الكشافة الإسلامية الجزائرية.

5 –مطوية الصندوق: تحتوي على تعريف بسيط بالصندوق، وطرق دفع الزكاة وتوزيعها، وكذا دليل مبسط لحساب الزكاة وجدول لأرقام الحسابات الجارية البريدية للصندوق.

6 –الأبواب المفتوحة على الصندوق: يتخلل هذه الأبواب محاضرات ينشطها العلماء والأساتذة الجامعيون، وتدور محاورها حول صندوق الزكاة وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية.

7 –درس نموذجي: تنظيم درس نموذجي بالاشتراك مع وزارة التربية الوطنية، يلقى على: تلاميذ المدارس الابتدائية، المتوسطة، الثانوية.

ملاحظات عامة:

1 -لابد من تقسيم مختلف الوثائق الإعلانية الخاصة بالصندوق إلى قسمين كما يلي:

- 70% منها تستغل خلال الحملة الإعلامية قبل عاشوراء وبعده بشهر ز

- 30% الباقية للتذكير بالعملية بعد ثلاثة أشهر من الحملة.

2 -لابد من المتابعة الميدانية من طرف المديرية لضمان السير الحسن للعملية.

3 -ضرورة التأكيد على فهم الفكرة –الخاصة بالصندوق– بكل أبعادها لدى الأئمة حتى يتمكنوا من تبسيطها بدورهم للمواطنين.

4 -ضرورة إشراك السلطات المحلية بمختلف مستوياتها في الحملة.

5 -ضرورة التواصل المستمر مع كبار المزكين.

6 -ضرورة تخصيص مكان داخل المديرية للجنة الولائية لصندوق الزكاة حتى تتمكن من القيام بالنشاطات الموكلة إليها خلال الحملة وبعدها، ويمكن أن يكون المسجد المركزي للولاية بديلا عن هذا المكان، ويجب إعلام السلطات المحلية بذلك.

المطلب الثاني: كيفية صرف أموال الزكاة [1]. تتم عملية التوزيع بناءا على منشور وزاري الذي حدد أهم الإجراءات المتبعة في ذلك ، وعلى هذا الأساس يتم التوزيع بناء على المنشور الصادر بتاريخ 18 أفريل 2004 تحت رقم 152وفقا للتوجيهات التالية:

أولا – الولايات التي كانت حصيلتها أدنى من 3000.000 دج.

1 –توزع87.5 % من الحصيلة على الفقراء والمساكين.

2 –تصرف ميزانية لتسيير صندوق الزكاة المقدرة بـ12.5 %من الحصيلة الولائية وفق ما يلي:

- 02% تحول للحساب الوطني لصندوق الزكاة وهو 10–4780.
- 10.5% تبقى في الحساب الولائي للصندوق وتصرف كما يلي:

–04.5% لمتطلبات تسيير اللجنة الولائية للصندوق.

– 06% لمتطلبات تسيير اللجان القاعدية للصندوق .

تبرر النفقات من هذا البند بالوثائق الثباتية ويتولى المحاسب متابعة ذلك مع احترام التوجيهات الواردة في المنشور.

[1] برتوكول من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.

ثانيا– الولايات التي كانت حصيلتها أعلى من 3000.000 دج

1 –توزع 50%من الحصيلة على الفقراء والمساكين.

2 –تحجز 37.5% من الحصيلة للمشاريع الاستثمارية في موعدها.

3 –تصرف ميزانية تسيير صندوق الزكاة المقدرة ب12.5% من الحصيلة الولائية وفق ما يلي:

- 04.5% لمتطلبات تسيير اللجنة الولائية للصندوق .
- 06% لمتطلبات تسيير اللجان القاعدية للصندوق.

ثالثا– للهيئة الولائية لصندوق الزكاة الإذن في تحديد عدد العائلات الفقيرة التي تصرف إليها الزكاة، وكذلك عدد العائلات في كل بلدية مع مراعاة التوجيهات التالية:

1 –أن يكون المبلغ المحول لكل عائلة مساويا لـ3000 دج .

2 –أن تراعى العدالة في تحديد عدد العائلات المنتقاة من كل بلدية.

3 –أن يستأنس بالدراسة المرفقة بهذا المنشور والتي جاء فيها.

الأخذ بعين الاعتبار حجم النسبة السكانية في كل دائرة وبلدية في عملية التوزيع.(أنظر الملحق رقم05).

المطلب الثالث: تحصيل و صرف أموال الزكاة الخاصة بصندوق ولاية بسكرة. وسيتم في هذا المطلب تحديد القيم الحقيقية التي جمعها الصندوق خلال السنوات من 2004إلى سنة 2012، بداية بالتحصيل ، التوزيع، المبالغ الموجهة للقرض الحسن، نوعية الحرف التي تم منح التمويل لأصحابها ومقارنة هذه القيم، ومدى فعاليته في التقليل من البطالة في بسكرة.

أولا: كمية التحصيل. حيث سيتم التطرق هنا إلى كمية الأموال التي جمعها الصندوق خلال السنوات من 2004 إلى سنة 2012، من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (02-03) كمية الأموال المتحصل عليها من زكاة المال.

السنة	المبلغ المتحصل عليه من الزكاة	عدد المستفيدين
2004	2.366.344.00	447
2005	7.000.000.00	700
2006	9.118.861.00	2000
2007	10.000.000.00	1000
2008	10.010.000.00	1670
2009	14.088.081.78	1761
2010	16.206.951.35	2025
2011	10.108.531.88	1471
2012	6.455.214.44	1239

المصدر: إعداد الطالبة بناءا على معطيات مسؤول الصندوق.(أنظر الملحق رقم06)

وللتوضيح أكثر نجسد الأموال المتحصل عليها خلال 2004-2012 على الرسم البياني التالي:

رقم(02-03): كمية زكاة المال من 2004-2012.

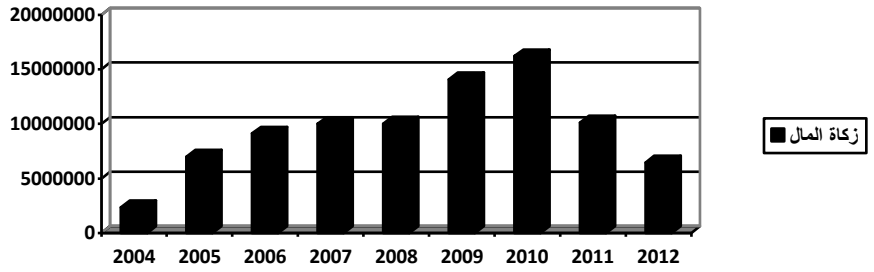

المصدر: إعداد الطالبة.

من خلال الشكل نلاحظ الارتفاع المستمر في المبالغ المتحصل عليها من الزكاة من 2004 إلى 2010 وهذا بسبب قيامها بحملات نشيطة في البداية واستجابة المزكين في عملية الجمع وتم الارتفاع إلى أن وصل إلى ذروتها خلال سنة 2010 وهذا التقدم في الحصيلة بسبب التطور في أداء الصندوق وتحسنه.

وعند المقابلة مع مسئول الصندوق اتضح أن هذه المبالغ هي صحيح زكاة المال لكن كذلك يوجد متبرعين آخرين بطريقة عشوائية أي أضيف إلى الصندوق المخصص لزكاة المال تبرع بعض المحسنين.

أما في السنوات الأخيرة 2011، 2012 نلاحظ تراجع في حصيلة الأموال وهذا بسبب قلة المزكين وتغيير طريقة جمع الزكاة حسب مسئول الصندوق حيث كان في السابق الأئمة في المساجد ملزمين بأخذ الزكاة من المصلين بواسطة صندوق خاص، لكن في الحاضر أصبح الامام غير ملزم بأخذ الزكاة من المصلين مباشرة، إلا أنّ هذا التراجع ليس بكبير وتبقى القيمة المتحصل عليها مرتفعة.

ثانيا: كيفية توزيع أموال الزكاة . ذكرنا سابقا كيفية توزيع الأموال المتحصل عليها والنسب الموجهة للفقراء والمساكين وهذا ما يوضحه الجدول التالي بالنسبة لسنة 2012 حيث كان المبلغ المتحصل عليه هو(6.455.214.44 دج) وبما أنه أكثر من 3000.000 دج فإن طريقة التوزيع ستكون بالطريقة التالية الموضحة في الجدول التالي: (بناءا على الملحق رقم 05).

جدول رقم (03-03): كيفية توزيع حصيلة الزكاة.

النسبة	القيمة الموزعة نقدا	المستفيدين من الأموال
% 2	12910428,88	تحول مباشرة للحساب الوطني
% 10.5	67779751,62	مصارف اللجان القاعدية و الولائية
% 50	322760722	الفقراء والمساكين
% 37.5	242070541,5	القرض الحسن

المصدر: إعداد الطالبة بناءا على بروتكول من وزارة الشؤون الدينية.

وللتوضيح أكثر يمكن تمثيل الجدول في شكل بياني كما يلي:

شكل رقم (03-03): كيفية توزيع أموال الزكاة.

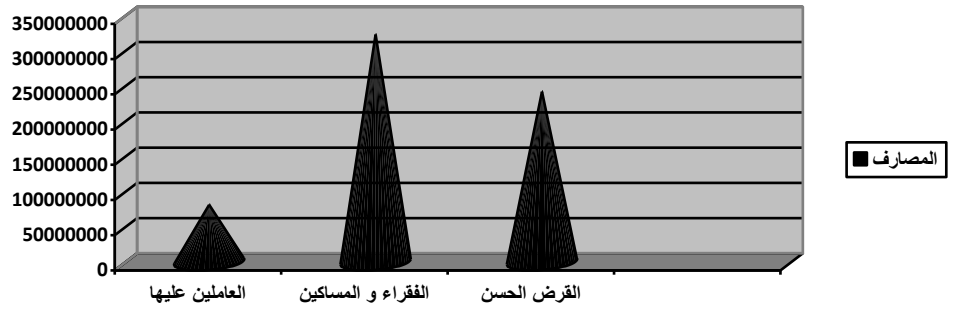

المصدر: إعداد الطالبة.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن أكبر مستفيد من أموال الزكاة هم الفقراء و المساكين وهذا بسبب كونها أهم وأول مصرف للزكاة ذكر في القرآن الكريم، ويأتي بعدها مصرف الفقراء والمساكين أيضا و المخصص للقرض الحسن وهذا بنسبة 37,5 % من الأموال من أجل استثمارها في تمويل المشاريع أما مصرف العاملين عليها فهو أقل نسبة منهم بنسبة 12,5% وهو مقسم إلى قسمين، القسم الأول والمقدر بقيمة 202.170,63 دج يوجه إلى الحساب الوطني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والقسم الثاني والمقدر بقيمة 1.061.395,84 دج يوجه إلى اللجان القاعدية و الولائية بالنسب التالية: 4,5%توجه لمتطلبات تسيير اللجنة الولائية للصندوق وتوجه 6% لمتطلبات تسيير اللجان القاعدية للصندوق. وهذا لأن المبلغ الإجمالي المتحصل عليه يفوق 000 000 3 دج، أما بقية المصارف المذكورة في القرآن الكريم لم نلاحظ وجودها في الشكل وهذا بسبب عدم وجود هذه الفئات، كذلك بسبب محدودية الأموال.

ثالثا: المبالغ الموجهة للقرض الحسن . حيث سيتم تناول عدد البطالين الذين استفادوا من القرض الحسن والمبلغ المتحصل عليه للقيام بمشاريعهم والتي بدأ تقديمها من 2006- 2012 وذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول (04-03): الأموال الموجهة للقرض الحسن و المستفيدين منها.

تاريخ النشاط	عدد المستفيدين	المبلغ المستفاد منه للفرد الواحد
2007-2006	39	150.000,00 دج
2009-2008	51	150.000,00 دج
2010-2009	18	200.000,00 دج
2011-2010	41	300.000,00 دج
2012-2011	13	300.000,00

المصدر: إعداد الطالبة بناءا على معطيات مسؤول الصندوق.

شكل رقم (04-03): عدد المستفيدين من القرض الحسن.

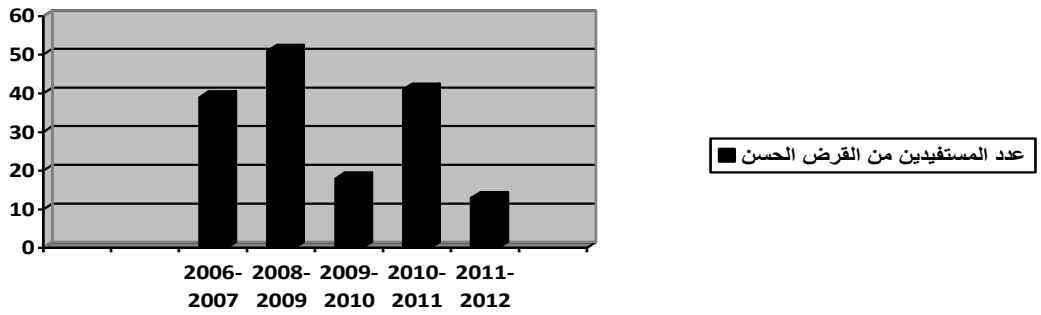

المصدر: إعداد الطالبة

نلاحظ من هذا الشكل وصول عدد المستفيدين إلى 39 سنة 2006-2007 مستفيد بنسبة 0.12%من إجمالي عدد البطالين لهذه السنة وهي تعتبر نسبة مساهمة ضئيلة.

وفي السنة الموالية نلاحظ ارتفاع عدد المستفيدين والوصول إلى 51 مستفيد وهذا بسبب ارتفاع الأموال مقارنة بالسنة السابقة. أي انخفض عدد البطالين بقيمة 51 بطال ما يعادل 0.16%. وهذه نسبة أكبر من العام الماضي بالرغم من أن المبالغ الممنوحة للفرد صغيرة نوعا ما، إلّا أنها أدّت دورا فعالا ذ وعا ما في المساهمة في تمويل مشاريع البطا لين.

أما في سنة 2009-2010 فنلاحظ انخفاض كبير في عدد المستفيدين و الوصول إلى 18 مستفيد رغم ارتفاع في أموال الزكاة، أي تخفيض نسبة البطالين إلى 0.05 % وهذه نسبة أقل بكثير من السنوات السابقة وتعتبر مساهمة ضئيلة للصندوق والسبب في هذا الانخفاض هو راجع لارتفاع قيمة الأموال الموزعة للمستفيدين حيث كانت 150.000,00 دج وارتفعت إلى 200.000,00 دج لهذا انخفض عدد المستفيدين. إلا أن هذا المبلغ مفيد أكثر من السابق بالنسبة للمستفيدين، و يمكنهم من فتح مشاريع أكبر نوعا ما.

أما في السنة الموالية فنلاحظ ا نخفاض في أموال الزكاة بالإضافة إلى ارتفاع في المبالغ الموزعة للمستفيدين و الوصول إلى 300.000,00 دج، وهذا مبلغ مفيد في إنشاء مشاريع أكبر. وقد تم تخفيض عدد البطالين بقيمة 41 فردا بنسبة 0.12% وأصبحوا أصحاب مشاريع، أي تم توظيفهم، وهي نسبة تعتبر أكبر من نسبة السنة الماضية رغم انخفاض أموال الزكاة إلّا أنها أدّت دورا فعالا في المساهمة في تمويل مشاريعهم و خلق مناصب عمل.

أما في سنة 2011-2012 نلاحظ انخفاض في عدد المستفيدين إلى 13 فردا، وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض أموال المزكين في هذه السنة إلى النصف، ولجوء البطالين إلى الاستفادة من حق الفقراء والمساكين أكثر من اللجوء إلى تمويل المشاريع، فهم يرون أنهم أحق بالزكاة أكثر من القرض وإرجاعه.

رابعا: نوعية الحرف التي تم منح التمويل لأصحابها.

هنا سيتم عرض أهم الحرف التي كانت معطلة وغير نشطة وبفضل الصندوق تم تنشيطها وتشغيل أصحابها، وهذا خلال السنوات 2006-2012 وعدد البطالين الذين تم تشغيلهم.

جدول رقم (05-03): نوعية الحرف المستفادة حسب الأغلبية.

السنة	نوعية الحرفة	عدد المستفيدين
2007-2006	- خياطة	08
	- الترصيص الصحي	03
	- خدمات الإعلام الآلي	04
	- حلاقة	02
	- مكتب الدراسات المعمارية	02
	- مكتبة	02

	- حرف أخرى	18
2009-2008	- خياطة - الترصيص الصحي - بيوت بلاستيكية والمشاريع الفلاحية - الحدادة والتلحيم - مكتب محاماة - حرف أخرى	10 03 08 05 03 22
2010-2009	- خياطة - خدمات الإعلام الآلي - حرف أخرى	09 02 07
2011-2010	- بيوت بلاستيكية - خياطة - نجار - خدمات الإعلام الآلي - حرف أخرى	07 11 3 4 16
2012-2011	- خياطة - محامي - حرف أخرى	6 2 05

المصدر: إعداد الطالبة بناءا على معطيات مسؤول الصندوق.

من خلال الجدول كان نوعية الحرف الأكثر طلب هي الخياطة، البيوت البلاستيكية، خدمات الاعلام الآلي أما الحرف الأخرى ليست مطلوبة بكثرة، أي عدد المستفيدين يكون شخص واحد، وتم ا ختيار هذه المجالات لأن حسب رأيهم أنه لن يستفيد طالب القرض فقط بل سيستفيد أكثر من واحد لكل قرض لأن هذه المشاريع توظف أكثر من فرد وهذا بسبب طبيعة المشروع الذي يستوجب أكثر من عامل واحد، وهنا يوظف طالب القرض ومساعديه.

المبحث الرابع: صعوبات وآفاق صندوق الزكاة.

لا يخلوا أي أداء من صعوبات تعرقل نشاطه، لهذا قمنا بدراسة المشاكل والصعوبات التي أقرها مسؤول مكتب الصندوق في مقابلة معه.

المطلب الأول: الصعوبات التي يواجهها صندوق الزكاة. [1] من خلال الدراسة الميدانية لصندوق الزكاة على مستوى ولاية بسكرة، يمكن ملاحظة بعض الصعوبات التي تعيق جهود الصندوق وتعرقله في خلق مناصب عمل ومكافحة البطالة، يمكن ابرازها فيما يلي:

- قلة الحملات التحسيسة لصندوق الزكاة.
- عدم تقيد أعضاء اللجنة الولائية بمواعيد العمل مما أثر سلبا على دراسة ملفات المستحقين و تقييم العمل المنجز.
- عدم وجود متتبعين للمشاريع والتأكد من فعاليتها والاستغلال الأمثل للقروض.
- عدم تقيد الهيئة الولائية لصندوق الزكاة بالتقارير و المنشورات الوزارية في بعض الأحيان.
- عدم إمكانية التغطية الكاملة لصندوق الزكاة في مساجد الولاية.
- صعوبة الحصول على القرض، من حيث كثرة الشروط والوثائق المطلوبة، الذي أدى إلى انسحاب بعض طالبي القرض.
- المواقف الارتجالية لدى مؤسسات الزكاة في الجباية و التوزيع، باعتمادهم على التدفقات النقدية أو العينية من أموال الزكاة و تصريفها آنيا، فتكون في قمتها في شهر رمضان و ما قاربه و تصل إلى حد الجفاف في بعض الأشهر.
- غياب شبه كامل لأصحاب المجال في القيام بدورها على أمثل أسلوب أين نرى أن المسئول الأول و الأخير عن توزيع الأموال لا يملك خبرة كافية لمستحقي القروض الذين يستطيعون استغلاله على أتمم وجه و هذا ما يخلق صعوبة في تحديد و معرفة أصحاب المشاريع الفعالة والإيجابية التي تستطيع توظيف طالب القرض نفسه بالإضافة إلى خلق فرص عمل أخرى في نفس المشروع.
- هذا بالإضافة إلى المشكلات الإدارية داخل مؤسسات الزكاة من نقص في القوى البشرية ذات الخبرة المحدودة والمعرفة الفقهية القليلة وتدني الخبرة الاقتصادية، وعدم الكفاءة الإدارية.

[1] مقابلة مع مسؤول مكتب صندوق الزكاة بمديرية الشؤون الدينية لولاية بسكرة.

-عدم توجيه أهمية كبيرة وحصة كبيرة للقروض التي لها دور كبير في مضاعفة أموال الزكاة، أي أن المتحصل على القروض بإمكانه النجاح في مشروعه ويصبح من الأغنياء، ويقوم هو الآخر بدفعها ليستفيد بها غيره وهكذا.

-بروز ظاهرة التعصب (العروشية) في توزيع مبالغ الزكاة في بعض بلديات الولاية مما أدى إلى ظهور صراعات حرمت الكثير من طالبي التمويل من الزكاة.

-حجم الأموال لا تكفي مع كمية الطلبات، الذي يؤدي إلى سوء توزيع الأموال، حيث نجدهم يقومون بمنح كل مستفيد مبلغ ضئيل يكاد لا يكفي للقيام بالمشاريع.

-طالبي القرض لا يقومون بالمشاريع الممولة لهم في يصرفونها في مجالات أخرى.

-الطرق التقليدية في توزيع الزكاة و الأفق المحدود في إعطائها.

-عدم التنويع في الأساليب و الاعتماد فقط على طريقة القرض الحسن بالرغم من تنوع الأساليب والأدوات.

-تشعب طرق الإنفاق و تنوع أساليبها بين الأفراد و المؤسسات المختصة.

-كذلك لا يوجد تنوع في أصحاب الحرف المستفيدة من القرض، وتوجيهه إلى أصحاب حرف محددة.

- عدم التزام معظم المستفيدين من القرض واستغلاله كما ذكروا بل يوجهونه لأغراض خاصة فقط.

-الجهل بضرورة دفع الزكاة وكميتها ، حيث نجد من تجب عليهم الزكاة ولا يقومون بدفعها بسب جهلهم.

-تدني مستوى الالتزام الديني وضعف الوازع و غياب الوعي، و لعل محاولات التقلب العقائدي يندرج ضمن هذا السبب.

-ضعف مستوى التعليم عموما، و الجهل بأحكام الشريعة بوجه خاص و بأحكام الزكاة بوجه أدق.

-أحيانا تفشل المشاريع الممولة وبهذا يكون القرض بدون فائدة إيجابية، أي فشلها في خلق مناصب عمل

-سوء العمل و التطبيق للنصوص الفقهية إذ تتردد على الألسنة خلافات فقهية مؤداها إسقاط الزكاة على بعض الزروع و الثمار، و كذلك إسقاط الزكاة عن المجهودات الثمينة و السيارات الضخمة بدعوى الاستهلاك الشخصي و الحاجات الخاصة التي ليس لها ضوابط.

-ضعف ثقة أغلبية المواطنين بالغير فلا يقبلون تقديم أموال زكاتهم للصندوق، بل يفضلون منح زكاة أموالهم بأنفسهم.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية لصندوق الزكاة في الجزائر.[1]

لعل من أهم الآفاق المستقبلية لصندوق الزكاة الجزائري وضع قانون الزكاة فهناك مشروع تسعى إليه وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، يقضي بتقنين الزكاة اقتداءا ببعض الدول العربية الإسلامية، والتي حققت نجاحات هامة في هذا المجال، وكذا إقامة هيئة الزكاة قائمة بذاتها في الجزائر، أما فيما يخص الضرائب فإنه من آفاق المشروع إحداث تكامل بين مؤسسات الضرائب ومؤسسة الزكاة بإعفاء التجار الذين يدفعون الزكاة من الرسوم الضريبية ، كما يسعى الصندوق الجزائري إلى عقد اتفاقيات مع كل الاتحادات المهنية المتواجدة عبر التراب الوطني للمساهمة في تدعيم أداء الصندوق كالاتحاد العام للمقاولين الجزائريين الخواص منهم والعموميين والاتحاد العام للصيادين ، ومؤسسة (SIM)، وهذا لاستهداف طبقة المزكين الكبار وكذا استقطاب جزء من زكاة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج ، وبالتالي زيادة موارد الصندوق للوصول إلى دولة لا يعيش فيها أي محتاج أو فقير، ومن خلال التوزيع الاستثماري الذي يساهم في توجيه أموال الزكاة إلى نشاطات في التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل من خلال مؤسسات صغيرة لخلق إنتاج دائم ومستمر، وبالتالي وضع حد لكل من الفقر والبطالة في بلادنا.

خلاصة الفصل:

إن ظهور مشروع صندوق الزكاة على مستوى بعض الدول العربية بما فيها الجزائر هي تجربة رائدة في مجال جمع الأموال وصرفها بطريقة رشيدة ووفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية مراعاة توجيه الأموال إلى مستحقيها خاصة البطالين من أفراد المجتمع.

ويعتبر صندوق الزكاة بولاية بسكرة محاولة لإعطاء البعد الحقيقي لهذا المشروع وهو التكافل الاجتماعي وزيادة أبواب الرزق من خلال استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية أو استخدام آلية القرض الحسن للمساهمة في التخفيف من حدة البطالة وتطوير الاقتصاد.

إن الهدف الحقيقي لهذا القرض الذي أصبح يستخدم بشكل واسع في العديد من الدول خاصة العربية والإسلامية منها هو تثمين المال باستخدامه في أوجه تحقق الرفاهة العامة وتحفظ في الوقت نفسه كرامة وعزة الإنسان خاصة البطال وتفتح أمامه أبواب الرزق حتى تخف تدريجيا أزمة البطالة.

[1] عامر هواري،" دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة"، **ملتقى حول المحور الرابع: دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة** ، جامعة البليدة.

الخاتمة

ما يستخلص من هذا البحث أن البطالة ظاهرة معقدة حظيت بدراسات متعددة، وحددت أساليب معالجتها بطرق مختلفة، حيث نجد أن الزكاة من بين الأساليب الإسلامية التي تم اللجوء إليها للتخفيف من حدتها.

للزكاة مكانة سامية من الناحية الشرعية، فهي تؤدي دورا كبيرا على تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع فدورها ملموس على آخذها و معطيها، فهي أداة تعمل على تهيئة الظروف لرفع مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الإسلامية.

اهتم الفقهاء بفريضة الزكاة اهتماما خاصا لعلاقتها بالفرد والمجتمع على حد سواء، وما يتعلق بها من أحكام، وقد ظهر الاهتمام في عصرنا الحالي بإيجاد صناديق تعمل على جمع الزكاة وتوزيعها، فيما كان في السابق هذا الأمر متروكا للمواطنين أنفسهم.

إن من شأن تفعيل صندوق الزكاة والتحكم الجيد في موارده أن يحدث آلية اقتصادية تغذي النمو الاقتصادي للدول، حيث أنها أداة فعالة في إعادة توزيع الثروة والدخل، مما يعمل على توسيع قاعدة الملكية وزيادة عدد المالكين إن التحدي الجديد لمؤسسات الزكاة في عصرنا الحالي هو إمكانية استثمار أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال الوظائف التي ستوفرها، خاصة وأن البطالة تمثل إحدى المشكلات المستعصية في دول العالم الإسلامي.

إن من شأن العمل الجمعوي إثراء مداخيل صناديق الزكاة لتكون أكثر فعالية في الاقتصاد، إن نجاح إنشاء لجان الزكاة مرتبط بجهود القائمين عليها واعتبار العمل تطوعي يحركه الوازع الديني.

***اختبار الفرضيات:** ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى استنتاج صحة وخطأ بعض الفرضيات:

– الزكاة تقوم بعملية نقل وحدات من الأغنياء إلى الفقراء مما يزيد من قدرتهم على الاستهلاك، الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في طلب سلع الاستهلاك، كما نجد أن أموال الزكاة إذا جمعت بطريقة جيدة وكان التفاعل مع المزكين إيجابيا، تصبح مورد فعال وكاف لإنشاء المشاريع وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

–إن مشروع إنشاء صندوق الزكاة يعتبر أسلوبا لإدارة وتسيير أموال المسلمين من خلال المساهمة في تقليص ظاهرة البطالة والتقليص من الفجوة التي تفصل الفقراء عن الأغنياء، وذلك بفضل تخصيص

مساعدات لصغار المستثمرين من ذوي المهن الحرفية كالزراعة وتربية المواشي...وكذلك خريجي الجامعات والبطالين بصفة شاملة، وكل ما سبق ذكره يكون رفقة صيغ تمويلية مستمدة من الفقه الإسلامي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

اتضح لنا أنه من خلال التمويل الذي يقدمه الصندوق الهادف إلى إنشاء مشاريع يتم توظيف عدد قليل من إجمالي العاطلين لولاية بسكرة، أي أنه لم يساهم بفعالية من تخفيفها وهذا ما يوضح خطأ الفرضية الثالثة.

***النتائج:** من خلال دراسة موضوع دور الزكاة في مكافحة البطالة من خلال تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن الزكاة معجزة اقتصادية في جوانب الإيرادات وجوانب الإنفاق حيث حددت الأموال التي تخضع لها بالنمو وهي تشمل كل أنواع الدخول والثروات والأنشطة المختلفة التي تخضع للتطور المستمر، أما من جانب الإنفاق فان الآية الكريمة تستوعب كل صور الضعف والاحتياج التي عرفتها الإنسانية حديثا وقديما.

- أن مشروع الزكاة يمثل نظام أمن مالي لتوفير تمويل وإشباع الفئات المصابة بالضعف والعجز في المجتمع يتميز بالديناميكية الاقتصادية والنمو الديمغرافي واستنتجنا من خلال بحثنا هذا أ ن بإمكان صندوق الزكاة العمل على التخفيض من مستويات الفقر وحجم الأنشطة الاستثمارية عن طريق المنهج المنظم والبرامج المخطط الذي يتبعه وهو الشريعة الإسلامية.

- أن العوامل الأساسية المؤدية للبطالة تتمثل في النمو السكاني المتسارع، وقصور جهود التنمية تواضع الأداء الاقتصادي، التقدم التكنولوجي، ارتفاع الأجور. هذا بصفة عامة لكن لكل دولة أسباب خاصة بها تتعلق بالوضع الاقتصادي لكل بلد.

- كما تؤدي البطالة إلى آثار وخيمة على الفرد وعلى المجتمع ككل يصعب الخروج منها. السلبية كضعف الإنتاج وضعف الاستهلاك الذي يؤثران سلبا على الاقتصاد ككل وآثار أخرى اجتماعية كالفقر والسرقة والمتاجرة في الممنوعات كذلك الهجرة إلى الخارج بغية العمل حتى وبشروط غير لائقة أو مهينة وفي ظروف أقرب للعبودية.

- الاقتصاد الإسلامي طرح وضع مجموعة من الاقتراحات للتقليل من حدتها كتوجيه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لدعم وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تستوعب أكبر عدد من العاطلين، كذلك الاهتمام بنظام الزكاة

والقرض الحسن والهبات لدعم المشروعات الاستثمارية الهادفة لعلاج البطالة تحت إشراف المؤسسات الخيرية الاجتماعية والدينية .

- صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و التي تضمن له التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد ، كما تهدف هذه المؤسسة الدينية إلى إحياء فريضة الزكاة وغرسها في المعاملات بين المسلمين بما يحقق التعاون و التضامن الاجتماعي الا أن عدم فعاليته بالشكل المتوقع ناتج من عدم ثقة الجمهور فيه.
- رغم النتائج المحققة من قبل الصندوق إلا أنها تظل بعيدة جدا عن التوقعات التي كان من المنتظر تحقيقها كما لا يزال صندوق الزكاة في عملية الجمع و الصرف يعتمد على الأساليب البسيطة.

***ومن خلال هذه النتائج نقدم التوصيات التالية:**

- نشر الوعي الديني و الثقافي في أوساط المسلمين وحثهم على ضرورة تفعيل دور صندوق الزكاة.
- اقناع المواطنين بالدور الفعال للصندوق، ومحاولة كسب ثقتهم بالصندوق.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الرائدة لبعض مؤسسات الزكاة الأخرى.
- دعم الدولة للمشاريع من أموالها الخاصة لكي تثبت نيتها في الحصول على نتائج إيجابية.
- دراسة مشاريع طالبي التمويل اقتصاديا، وتقدير قيمة أرباح كل مشروع ومعرفة العدد الذي يمكن توظيفه لكل مشروع، ومقارنتهم مع بعضهم، لكي يسهل تقدير الأولوية في منح القرض.
- التنويع في أساليب التمويل والأدوات المستعملة، أي عدم استعمال التمويل بالقض الحسن فقط لأن هناك أدوات أخرى أكثر فعالية .
- تتبع المشاريع التي تم تمويلها ومراقبتها، و وضع عقوبات لاستعمال هذا التمويل لأغراض أخرى.

وفي الأخير و كآفاق للبحث، نقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلا، و التي نرى أنها تكمل هذا البحث، تتمثل فيما يلي:

- كيف يمكن بناء الثقة بين صندوق الزكاة والمزكين؟
- كيف يساهم صندوق الزكاة في توفير الموارد المالية الإنمائية للدول العربية؟